صور الأمر فى شعر المتنبى

رؤية بلاغية نقدية

د/ إبراهيم حسن أحمد أستاذ البلاغة والنقد المساعد فى الكلية

مقدمة

الحمد لله الذى خلق الإنسان وكرمه بنعمة البيان ، والصلاة والسلام على أفصح ولد عدنان، وعلى آله وصحبه مصابيح الدجى، وأئمة البيان............، وبعد:

فإن تفقد الأبنية الشعرية ودراستها دراسة بلاغية تذوقية من مقاصد العمل البلاغى، وعليه ، فالشعر معدن البلاغة، وعليه المعول فيها، فهو "مجنى ثمر العقول والألباب، ومجتمعَ فِرَقِ الآداب ، والذى قيد على الناس المعانىَ الشريفة، وأفادهم الفوائد الجليلة، وتَرَسَّلَ بين الماضى والغابر ينقل مكارم الأخلاق إلى الولد عن الوالد، ويؤدى ودائع الشرف عن الغائب إلى الشاهد حتى ترى به آثار الماضين مخلدة فى الباقين، وعقول الأولين مردودة فى الآخرين، وترى لكل من رام الأدب وابتغى الشرف وطلب محاسن القول والفعل منارا مرفوعا وَعَلَما منصوبا وهاديا مرشدا ومُعَلِّما مُسَدِّدًا، وتجد فيه للنائى عن طلب المآثر والزاهد فى اكتساب المحامد داعيا ومحرضا، وباعثا ومحضضا، ومذكرا ومعرفا، وواعظا ومثقفا.."(١)

والناظر فى التعبيرات الجيدة، والأساليب الراقية يدرك مواطن الجمال بها، فينمو بذلك ذوقه، وترقى أحاسيسه، وتسمو مشاعره.

والمتنبي أحد أئمة البيان فى عصور العربية، يقول عنه أبو منصور الثعالبى: "هو نادرة الفلك، وواسطة عقد الدهر فى صناعة الشعر"(٢)، ومكانته بين شعراء العرب عالية، فهو ثالث ثلاثة أشاد بهم النقاد فى العصر العباسى، وقال عنهم ابن الأثير: أبو تمام والبحترى والمتنبى هم الذين ظهرت على أيديهم حسنات الشعر ومستحسناته، وحوت أشعارهم غرابة المحدثين إلى فصاحة القدماء، وجمعت بين

(١) عبد القاهر الجرجانى: دلائل الإعجاز، تحقيق الشيخ/ محمود شاكر، صـ١٦، مطبعة الخانجى.

(٢) يتيمة الدهر فى محاسن أهل العصر تحقيق د/ مفيد محمد قميحة، جـ١، صـ١٣٩، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأمثال السائرة وحكمة الحكماء، ،...، وهو ثانى اثنين ــ كما يقول ابن الأثير أيضا ــ : ليس أبو تمام وأبو الطيب من الشعراء الذين درست أشعارهم، ولا هما ممن لم يُعرف ولا اشتهر أمره، بل هما كما يُقال: أشهر من الشمس والقمر، وشعرهما دائر فى أيدى الناس بخلاف غيرهما...، وعلى الحقيقة فإن المتنبى خاتم الشعراء، ومهما وصف فهو فوق الوصف، وفوق الإطراء(١)

وقال عنه الشيخ / محمود شاكر: "شاعر فذ من شعراء العربية لم يرزق الشعر ولا الحكمة مثله ذا لسان وبيان ألا وهو: أبو الطيب المتنبى واحد الشعراء الذى جاء فملأ الدنيا وشغل الناس"(٢)

ومن هنا تأتى أهمية هذه الدراسة: (صور الأمر فى شعر المتنبى رؤية بلاغية نقدية) فمما لا شك فيه أن توجيه دارس البلاغة نحو النصوص السامية، والتعبيرات الراقية ليتعرف فى ضوئها على مسائل البلاغة فيه إثراء للشواهد البلاغية، وإصلاح للدرس البلاغى.

أما عن سبب اختيار أسلوب الأمر؛ فلأنه أحد أهم الأساليب الإنشائية التى تجرى على ألسنة الناس تعبيرا عن مرادهم، وتحقيقا لأغراضهم، والبحث يسعى إلى استبصار صور الأمر، ودقة مسالكه فى شعر المتنبى، وبخاصة أن المتنبى لم يعرب عن الأمر فى بعض سياقاته إعرابا صريحا، بل جاءت الإبانة عنه فى صور مختلفة باختلاف أمور عدة: منها السياق الذى يقام فيه الأمر، ومنها حقيقة ما يُؤمر به، ومنها واقع من يأمر، وغير ذلك من الملابسات والقرائن ذات الأثر البالغ فى اصطفاء الصورة التى يخرج فيها معنى الأمر، والوقوف على تلك الصور سبيل إلى التعرف على مراد الشاعر ومقاصده.

---

(٣)ينظر: المثل السائر، تحقيق د/ أحمد الحوفى، د/ بدوى طبانة، جـ٣/ ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٥، ٢٢٦، نهضة مصر.

(٤) المتنبى رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا، ص٣١٢، مطبعة المدنى القاهرة، وينظر: د/ إبراهيم الخولى، لزوميات أبى العلاء المعرى، ص٢، دار الأدب الإسلامى.

وهذه الدراسة تعمد إلى البحث عن تلك الصور المعربة عن الأمر فى شعر المتنبى، وتُعنى بالتدبر البيانى لخصائص كل صورة، وسياقاتها، ومؤثرات اصطفائها، وأحوال النظم معها، ولما كانت بعض الصور ليس بملكى استقصاؤها؛ لأن دلالتها على الأمر دلالة سياقية وليست دلالة وضعية، وما كان كذلك كان من العسير استقصاؤه، وادعاء الإحاطة به لا يليق، لذلك فإنى غير زاعم أن هذه الدراسة جامعة للجلى والخفى من صور الأمر فى شعر المتنبى، فلعل صورا أومأت إلى الأمر فغفلت عنها بصيرتى، ولكن حسبى أنى صبرت وصابرت ورابطت، فما أعاننى الله ـ تعالى ـ عليه بذلته، وما طُوى وادخر لغيرى فالعذر أحمد.

هذا: وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون فى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، وثبت بأهم المصادر والمراجع، وفهرس.

المقدمة : ذكرت فيها قيمة البحث، وهدفه، ومنهجه.

التمهيد : ذكرت فيه نبذة عن حياة المتنبى، وشعره، ثم تحدثت عن مفهوم الأمر.

المبحث الأول : الصور الصريحة للأمر.

المبحث الثانى : الصور غير الصريحة للأمر.

***المبحث الثالث** : المعانى البلاغية للأمر.*

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

المراجع..

الفهرس..

وبعد: فلا أزعم أننى قد بلغت فى بحثى هذا درجة الكمال، فالكمال لله وحده، ولكنى اجتهدت قدر طاقتى، والله أسأل أن يقيل عثراتى، ويغفر ذلاتى، وهو الهادى إلى سواء السبيل.

تمهيد

أولا: نبذة عن حياة المتنبى وشعره

نسبه :

هو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجُعفىّ الكندى، ولد بالكوفة سنة ٣٠٣هـ فى محلة تعرف بـ (كندة) ، ولذلك نسب إلى هذا الحى أو إلى الكوفة ، فقيل له الكوفىّ الكندىّ ، وليست نسبته الأخيرة إلى قبيلة كنده كما قد يتبادر إلى الذهن، ولكنها إلى ذلك الحى الذى ولد فيه(١).

ولا توجد معلومات وافية عن أسرة المتنبى، والذى جاء فى الكتب أن أباه كان سقّاءً للماء بالكوفة، وكان يُعرف بِعِيدان السقّاء(٢)، وقد فند الشيخ/ محمود شاكر ما قيل من أن أباه كان يسقى الماء على بعير له بالكوفة، وعزاه إلى عداوة الأعداء وتحامل الرواة وحسد الشعراء(٣).

أما أمه فلم يُعرف عنها شيء، ويبدو أنها ماتت وهو صغير(٤)، أما جدته لأمه فهى هَمَزَانِيّة صحيحة النسب، وقد احتضنته وأحبته حبا عظيما، وقد خُصّت من بين أسرته برثائه وتقديره(٥).

ولم يكن المتنبى يُعنى بأن يُعرف عنه إلا أنه الشاعر الذى لا يفخر بقبيلة إنما تفخر به القبيلة التى هو منها، فهو القائل:

---

(١) ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق/ إحسان عباس، جـ١، ص١٢٠، ١٢٣، دار صادر، بيروت، والصفدى: الوافى بالوفيات، تحقيق/ أحمد الأرناؤوط، وتركى مصطفى، جـ٦، ص٢٠٨، دار إحياء التراث العربى، بيروت، وابن حجر العسقلانى: لسان الميزان، جـ١، ص١٥٩، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد، الدكن، الهند.

(٢) ينظر: وفيات الأعيان، جـ١، ص١٢٤، ولسان الميزان: جـ١، ص١٦٠.

(٣) ينظر: المتنبى، / ١٣٨ـ١٦١.

(٤) ينظر: المتنبى، / ١٦٣، ١٦٤.

(٥) ينظر: المتنبى، / ١٦٣.

لا بِقَوْمِى شَرُفْتُ بَلْ شَرُفُوا بِى ... وَبِنَفْسِى فَخَرْتُ لا بِجُدُودِى[1]

وقال فى رثاء جدته لأمه:

وَلَوْ لَمْ تَكُونِى بِنْتَ أَكْرَمِ وَالِدٍ ... لَكَانَ أَبَاكِ الضَّخْمَ كَوْنُكِ لِى أُمَّا[2]

أما إطلاق لقب المتنبى علي أبى الطيب فقيل: لأنه ادعى النبوة، وقيل: لأنه قال: أنا أول من تنبأ بالشعر، وقيل غير ذلك[3]، وهذا أصحّ[4] وقد انتهى النقاد إلى أن هذا اللقب رماه به أعداؤه ولم يرضه، فمن أقواله: "لا أرضى بهذا ولا أقدر على دفع من يدعونى به"[5]

نشأته وحياته :.

نشأ أبو الطيب فى طلب العلم والأدب، وقد عُرف منذ طفولته بالذكاء وقوة الحفظ، وقد اتصل بالعلماء والأدباء، وحفظ غريب اللغة وأشعار الجاهليين وغيرهم، واشتهر بالفصاحة والبلاغة، وقد تفتحت موهبته الشعرية مبكرا، فبدأ فى نظم الشعر، ويؤكد الرواة أن المتنبى "طلب الأدب وعلم العربية، ونظر فى أيام الناس، وتعاطى قول الشعر منذ حداثته حتى بلغ الغاية التى فاق فيها أهل عصره، وطاول شعراء وقته"[6].

أحسّ المتنبى منذ نعومة أظافره بطاقاته الفنية تتفجر ومعها نفس أبية وطموح إلى معالى الأمور، ومن أجل ذلك تعددت رحلاته إلى أمراء الحواضر؛ طلبا

---

(١) ديوان المتنبى / ٢١.

(٢) ديوان المتنبى / ١٧٥.

(٣) قيل: إنها تهمة ألسقها به أعداؤه الذين هجاهم، والمتحاملين عليه من الرواة، والحاسدين له من الشعراء.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان، جـ١، ص١٢٢.

(٥) لسان الميزان: جـ١، ص١٦١، وينظر المتنبى: ص٢١٥ـ٢٣٦.

(٦) ينظر: لسان الميزان: جـ١، ص١٥٩، وينظر المتنبى: ص٢٣٩.

للمجد والسؤدد ورفعة الشأن، لكن أمانيه لم تتحقق، فقرر الذهاب إلى بادية السماوة فدعا إلى بيعته قوما من مريديه، يقول الثعالبى: "إنه بلغ من كبر نفسه، وبعد همّته أنه دعا قوما من رائشى نبله[1] على الحداثة فى سنه والغضاضة من عوده، وحين كاد يتم أمر دعوته تأدى خبره إلى والى البلدة، ورُفع إليه ما هم به من الخروج، فأمر بحبسه وتقييده"[2] .

لقد كان حبس المتنبى كما ذكر الثعالبى بسبب محاولته الثورة، والخروج على الوالى وليس لادّعائه النبوة كما زعمت بعض الآراء، وهو ما أنكره المتنبى ونفاه عن نفسه[3] .

لقد عاش المتنبى فى فترة كانت فيها الدولة العباسية نهبا مُقسما، ورأى فى سكان البادية سذاجة فى الطباع فجذبهم إليه بسحر بيانه، وقوة عارضته، ولم يجد أعداؤه تهمة يتخلصون بها منه إلا أن يلصقوا به تهمة إدعاء النبوة، وسجن شاعرنا، واستمر فى سجنه حتى استعطف أمير حمص فأطلقه وخرج ليستأنف نشاطه فى سبيل تحقيق مآربه، واستمر متنقلا بين ولاة الشام وأمرائها يمدحهم ولا يستفيد إلا النذر اليسير على كثرة ما بالغ واحتفل[4] .

وأراد الله ــ تعالى ــ للشاعر الكبير أن يلقى ممدوحه الكبير، فأحسن سيف الدولة استقبال المتنبى وأحله المحل الرفيع، ورأى المتنبى فى سيف الدولة الأمير العربى الجدير بدرره الغوالى، وكانت الحرب مشبوبة بين الأمير وبين البيزنطيين والبدو الذين لم تهدأ لهم ثائرة، فترنم المتنبى بانتصارات الأمير، ونظم فى كل ملابساته شعرا خالدا يصور رحلاته ويصف حروبه ومعاركه، ولا شك أن

(١) (رائشى نبله): كناية عمن يقوى بهم ساعده. تقول: راش النبل يريشه: إذا لزق فيه الريش ليقوى، لسان العرب: مادة (ريش)،جـ٣، ص١٧٩١، دار المعارف.

(٢) يتيمة الدهر: جـ١، ص١٤١.

(٣) ينظر: لسان الميزان: جـ١، ص١٦٠.

(٤) ينظر: المتنبى، ص٢٣٨.

تلك الصلة بين شاعرنا وأميره كانت مُذكية لعبقريته، ومذيعة لصيته، وأعانته على الدخول فى زمرة الخالدين(١) .

لقى المتنبى عند سيف الدولة المال والجاه والكرامة، وعاش فى مجلسه الذى يفيض علما وأدبا، والتقى هناك بالعلماء والفلاسفة والأدباء والشعراء، وبلغ من حب الأمير له أن أخمل المتنبى كل أثير لديه، وما زالت تلك الصلة قائمة بين الأمير وشاعره يجنى المتأدبون ثمارها اليانعة وقطوفها الدانية حتى دسّ له بعض الحاقدين عند سيف الدولة، فتقشع ظل تلك النعمة ، وحدثت جفوة بين الأمير وشاعره، فغضب عليه، واضطر المتنبى – بعد أن فشل فى الإبقاء على حظوته لدى الأمير – إلى ترك حلب فغادرها إلى مصر حيث وصل ما بينه وبين كافور الإخشيدى، وغمره بمدائحه، وفى مصر عاد الأمل من جديد يداعب المتنبى فى أن يستعلى على ولاية أو إمارة، وقد وعده كافور ثم تنكر له، ووقع بينهما جفاء خشى أبو الطيب آثاره، فغادر مصر، وهجا الإخشيدى هجاء مرا، وعاد إلى وطنه الأول الكوفة بعد جهد وعناء(٢)

لقى أبو الطيب فى العراق مضايقات؛ لِترفُّعه عن مدح من لا يستحق مدحه، فغادر العراق إلى فارس سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، فلقى حفاوة وتكريما من عضد الدولة بن بويه، أحد أمراء بنى بويه المتغلبين على العراق وفارس والموصل، ولكنه لم يطل مكثه فى فارس، فقدر فى العام نفسه أن يعود إلى العراق، وفى مكان يُدعى (دير العاقول) فاجأه بعض الأعراب ممن يقطعون الطريق، ودارت بين المتنبى وقطاع طريقه رحى معركة بذل فيها جهد طاقته، "فلما رأى الغلبة فرّ فقال له غلامه: لا يتحدث الناس عنك بالفرار أبدا، وأنت القائل:

الْخَيْلُ وَاللَّيْلُ وَالْبَيْدَاءُ تَعْرِفُنِى وَالسَّيْفُ وَالرّمْحُ وَالْقِرْطَاسُ وَالْقَلَمُ(٣)

---

(١) ينظر: الوافى بالوفيات، جـ٦، ص٢٠٨، ٢٠٩.

(٢) ينظر: وفيات الأعيان، جـ١، ص١٢٢.

(٣) ديوان المتنبى /٣٣٢.

فكر راجعا، فقتل، وكان سبب ذلك هذا البيت"[١]، وكان مقتله يوم الأربعاء لست بقين، وقيل لثلاث بقين، وقيل لليلتين بقيتا من شهر رمضان سنة أربع وخمسين وثلاثمائة[٢]

خصائص شعره :

شعر المتنبى صورة صادقة لهذا العبقرى وعصره، وقد صدر عن أصالة، وترجم عن شخصية قائله ونفسيته وصفاته، فالمتنبى طموح جريء حريص على تحقيق ما تصبو إليه نفسه من مكانة مادية ومعنوية، فهو ـ كما جاء فى العمدة ـ "كالملك الجبار يأخذ ما حوله قهرا وعنوة ، وكالشجاع الجريء يهجم على ما يريده ولا يبالى ما لقى ولا حيث وقع"[٣] .

لقد شغل شعر المتنبى معاصريه والناس من بعده فهو فى الذروة من البلاغة، وله حظه الأوفى من ضخامة المعانى ومتانة المبانى، وفى شعره من الفلسفة والحكمة ما مضى على كل لسان وجرى مجرى الأمثال....، وقد جال فى كل غرض من أغراض الشعر فأجاد وأبدع، وبخاصة فى الحكم والحماسة والمديح والفخر والوصف والعتاب، غير أن المديح هو اللون الغالب على شعره، فقد طوّع عبقريته للاحتفال بهذا الغرض، وبلغ فيه الغاية من الإحسان والتجويد، وخلّف وصف المعارك الحربية فنا مستقلا لم يسبق إليه ولم يلحق فيه[٤] .

وشعر المتنبى ذو طابع خاص يميزه فى معانيه وأخيلته وألفاظه وأساليبه وموسيقاه، فمعانيه تتسم بالقوة والفخامة والتركيز، وخياله يمتاز بالخصب وإحكام الصورة وقوة التأثير، وأما ألفاظه فجزلة، وعباراته وأساليبه رصينة، وموسيقاه قوية الجرس تلائم روحه وتتفق مع طبيعته دون اعتماد على الصنعة والزخرف[٥].

---

(١) العمدة: جـ١، ص٧٥، وينظر: وفيات الأعيان: جـ١، ص١٢٣.

(٢) ينظر: وفيات الأعيان، جـ١، ص١٢٣.

(٣) العمدة، جـ١، ١٣٣.

(٤) ينظر: د/ محمد كامل الفقى، من عيون الأدب، ص٣١، ٣٢.

(٥) ينظر: المتنبى، ص٢٤٥، ٢٤٧.

إن ما خلفه المتنبى من ثروة شعرية بلغ ذروة الخلود فى الأدب العربى، ولقد بث المتنبى فى الأجيال المتعاقبة من سديد رأيه وحكمته، واستمتع عشاق الأدب على يديه بالمعنى البديع والنظر الحلو والكلمة الرشيقة والحكمة السديدة، ولم يجد شاعر من شعراء العرب ما وجد أبو الطيب من الاحتفال بأخباره وأشعاره، وإنما ارتقى أبو الطيب إلى تلك المنزلة الأدبية بفضل نبوغه الشعرى النادر، وعبقريته التى عزّت على سواه فى عصر كان يموج بالمجيدين من الشعراء.

* * *

ثانيا: حقيقة معنى الأمر.

الأمر فى اللغة معروف بأنه نقيض النهى، تقول: أَمَرَهُ يَأْمُرُهُ أَمْراً وإِمَارَةً فأْتَمَرَ، أى: قبل أمره[1]، وقد حظيت حقيقة الأمر الاصطلاحية بكثير من الاختلاف بين أهل العلم، وعلى الرغم من اختلافهم إلا أنهم مجمعون على أن الأمر: هو طلب فعل غير كف، ثم إنهم يختلفون بعد ذلك فى إطلاق هذا الطلب وتقييده بقيد يرجع إلى الطالب، أو إلى كيفية الطلب، أو إليهما معا[2]، ومن الممكن أن نجمل اختلافهم فى أربعة آراء:

الرأى الأول:

يذهب أصحاب هذا الرأى إلى أن حقيقة الأمر قائمة فى الطلب القولى لفعل غير كفٍّ دون تقييد لذلك الطلب بقيد يرجع إلى علاقة الطالب بالمطلوب منه أو إلى كيفية الطلب، وفى ضوء هذا، فالأمر عندهم هو: (القول المقتضِى طاعة المأمور بفعل المأمور به)[3]

(١) ابن منظور: لسان العرب، مادة (أمر) ١/١٢٥، ط / دار المعارف القاهرة.

(٢) لا ننظر هنا إلى اختلافهم فى جنس الطلب أقولى أم فعلى أم يشملهما؛ لأن جمهور أهل العلم على أن المراد هو الطلب القولى، ينظر: أصول السرخسى، ١/١١، ط أولى، دار الكتب العلمية، بيروت، وشرح اللمع للشيرازى ١/ ١٩٢، ط أولى ، دار الغرب الإسلامى، بيروت.

(٣) يراجع هذا الرأى فى:حاشية الدسوقى على مختصر السعد ٢/ ٣٠٩ (شروح التلخيص)، وحاشية السيد الشريف على المطول /٢٣٩، والمستصفى من علم الأصول لأبى حامد الغزالى، ١/ ٤١١،دار صادر، بيروت، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٢٢هـ،

وهذا الرأى يذهب إلى أن العرب قد تسمى طلب الولد من والده أمرا، وطلب العبد من سيده أمرا، وإن كان ذلك غير مستحسن عندهم أبدا، والبحث بصدد إطلاق الأمر على حقيقة الطلب الإيجادى للأفعال، وليس بصدد الاستحسان الخُلُقى أو عدمه.

ودليل هذا الرأى ما حكاه القرآن الكريم عن (فرعون) قال ــ تعالى ــ : (قَالَ للملأ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ، يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ، قَالُوا أَرْجِهِ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ، يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ)(١)، وفرعون أعلى رتبة من قومه، وما هم بالمستعلين عليه.

وقال دريد بن الصِّمَّة لنظرائه ولمن هم فوقه:

أمرتُهم أمرى بِمُنعَرجِ اللِّوَى ... فلم يَسْتَبِينُوا الرُّشْدَ إلا ضُحَى الْغَدِ

وقال حُباب بن المنذر يخاطب يزيد بن المهلب أمير خراسان والعراق:

أمَرْتُكَ أمْرًا حَازمًا فَعَصَيْتَنِى ... فَأَصْبَحْتَ مَسْلُوبَ الإِمَارَةِ نَادماً

وقال عمرو بن العاص ــ رضى الله عنه ــ للخليفة معاوية بن أبى سفيان ــ رضى الله عنه ــ فى شأن أحد الهاشميين الخارجين على الدولة الأموية وقد تمثل عمرو بن العاص ــ رضى الله عنه ــ بشطر بيت الحباب بن المنذر السابق:

أمَرْتُكَ أمْرًا حَازمًا فَعَصَيْتَنِى ... وكَانَ مِنَ التّوْفِيقِ قتلُ بن هَاشِمِ

فدريد والْحُبَاب وابن العاص لم يكونوا بالأعلى من مخاطبيهم، ولا بالمستعلين عليهم، بل هم نظراؤهم أو دونهم، وقد جعل كل منهم طلبه من مخاطبه أمرا، وسمّى عدم فعل ما طلبه منه معصية، فدل ذلك على أن الأمر فى لسان العربية غير

=

والمحصول فى علم أصول الفقه للإمام فخر الدين الرازى ١/ ١٨٨، دار الكتب العلمية، بيروت، والإحكام فى أصول الأحكام للآمدى ٢/٣٦٥، دار الكتب العلمية، بيروت، والإبهاج فى شرح المنهاج لشيخ الإسلام السبكى وولده عبد الوهاب ٢/٣، مكتبة الكليات الأزهرية.

(١) الشعراء: ٣٤ـ ٣٧.

مقيد بمنزلة الآمر من المأمور، ولا بكيفية أمره وأدائه، بل العبرة أن يكون أمرا قوليا دالا على إيجاد فعل غير كف"[١]

وفى استدلال أصحاب هذا الرأى نظر، أما الآية فإن الاستدلال بها غير ملزم، لأن قوله: (تأمرون) يجوز أن يراد به: ما رأيكم وما تشيرون [٢]، ــ والمشورة لا يشترط فيها علوٌّ أو استعلاء ــ ، ومن الممكن أن نقول: "إن البيان بقوله: (تأمرون) وارد على نهج وسنة الولاة الطواغيت فى مخاطبة شعوبهم حين ينزل خطب يهز عروشهم، أو حين يريدون خداعهم والتدليس عليهم فى أمر يعلم أولئك الطواغيت أنه الباطل الزهوق الذى لا يُرضى رب العالمين البتة، فيتظاهرون بأنهم يأتمرون بأمر شعوبهم وينزلون على رأى قومهم وأنهم يحسون بنبض الشارع، ويعلمون أمل الجماهير ورغبتها، وأنهم يلتزمون بذلك فيما يحكمون ويقررون، يقولون ذلك ونسمعه صباح مساء، ثم يوقعون بشعوبهم ما تسوّل لهم نفوسهم وشياطينهم من الإنس والجن.

وكذبوا: أفلا يسمعون ما يريد منهم خالقهم لا ما تريده منهم شعوبهم؟ أيهم أولى بالطاعة إن كانوا طائعين؟ لكنها شنشنة كل طاغية ورثها عن سيده وإمامه فرعون موسى، إن فرعون ما قال: (فماذا تأمرون) إلا خداعا وتدليسا، ومثله كل طاغية لا يحكم بما أنزل الله ــ عز وعلا ــ وإن تشدق بما يتشدق، والقرآن إنما يقص علينا أنباء فرعون موسى ويحكى لنا أقواله؛ ليصور لنا حقائق الطغاة فينا، فهو سيدهم وإمامهم، وهم فى نهجه يسدرون وبشرعته يحكمون، ولعل هذا وجه من وجوه تكرير ذكر قصة فرعون فى القرآن، فهى أكثر القصص تكرارا وتصويرا"[٣]

---

(١) ينظر استدلالهم فى: المحصول فى علم أصول الفقه للرازى ١/ ١٩٨، وما بعدها، والإبهاج فى شرح المنهاج للسبكى وابنه ٢/ ٧، ٨.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب للفخر الرازى١٢/ ١١٩،ط دار الغد العربى، فتح والقدير للشوكانى٤/٩٨، ط دار الفكر، والتحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ٩/ ٤٣، ط الدار التونسية للنشر.

(٣) صورة الأمر والنهى فى الذكر الحكيم، للدكتور / محمود توفيق، صـ٧، ٨، وينظر فى ظلال القرآن لسيد قطب ٥/ ٢٥٩٤.

أما أبيات (دريد، والحباب، وعمرو)، فالاستدلال بها غير ملزم، لأن تسمية طلبهم ممن ليس دونهم منزلةً أمرا إنما هو على نهج الإبلاغ فى الدلالة، على أنه كان ينبغى على المطلوب منه ذلك: أن ينزّل ذلك منزلة الأمر فى استحقاق الإيقاع والالتزام بالإنفاذ، وآية ذلك أن الثلاثة قد صرحوا بعقبى التهاون فى إنزال طلبهم منزلة الأمر، والاستهتار فى النظر إليه على أنه مشورة وليس كالأمر، فدريد بن الصِّمَّة قال: (فلم يستبينوا الرشد إلا ضحى الغد)، فنعى عليهم بالعتبى، والحُباب قالها لمخاطبه: (فأصبحْتَ مَسْلُوبَ الإِمَارَة نادماً)، ولات ساعة مندم، وابن العاص أوردها: (وكان من التوفيق قتلُ بن هاشم)، فقد نعى بالعتبى على معاوية إذ لم ينزل طلبه منه منزلة الأمر فى استحقاق الإنفاذ(١).

الرأى الثانى

يذهب أصحاب هذا الرأى إلى تقييد حقيقة الأمر بأن يكون الآمر أعلى منزلة من المأمور حقيقة وواقعا، سواء كان وجه العلو فى هذا معتبرا عند الله ـ تعالى ـ كعلو العالم التقى على الجاهل،والحاكم العادل على قومه، فإن لكل حق الطاعة فى المعروف، أو كان العلو معتبرا عند الناس كعلو الغنى على الفقير والحسيب على غيره، وعلى هذا فالأمر عندهم: (استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه)(٢).

وهم إذ يشترطون علو الطالب على المطلوب منه فى الواقع إنما ينظرون إلى أن "الاستدعاء من النظير وممن هو أعلى منه لا يسمى أمرا على الحقيقة وإن كانت صيغته صيغة الأمر، وإنما يسمى طلبا ومسألة وإن استعمل فيه لفظ الأمر فعلى سبيل المجاز"(٣)

---

(١) ينظر: صورة الأمر والنهى فى الذكر الحكيم، للدكتور / محمود توفيق، صـ٨.

(٢) يراجع هذا الرأى فى حاشية الدسوقى على مختصر السعد ٢/ ٣٠٩، وحاشية السيد الشريف على المطول/ ٢٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٥٨، والمغنى لعبد الجبار ١٧/ ١٠٧، والمحصول فى علم أصول الفقه للرازى ١/ ١٩٠، وشرح اللمع للشيرازى ١/ ١٩١، الفصول فى الأصول للجصّاص ١/ ٢٨٠، وكشف الأسرار على أصول البزدَوى لعلاء الدين البخارى ١/ ١٠١، والإحكام فى أصول الأحكام للآمدى ٢/٢٦٢، وأصول السرخسى ١/ ١١.

(٣) شرح اللمع للشيرازى ١/ ١٩٢، وينظر: مواهب الفتاح، وحاشية الدسوقى على مختصر السعد ٢/ ٣٠٩.

ولا يخفى أن قول أحدنا لله رب العـالمين: (اهـدنا الـصراط المـستقيم) لا يستطيع عاقل أن يسميه أمرا، وكذلك قول الصحابى للنبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (يا رسول الله علمنى كلمات أعيش بهن، ولا تكثر علىّ فأنسى، فقال رسـول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : لا تغضب)(١)، وكل ما كان على تلـك الـشاكلة لا يُقال إنه أمر، وإن كانت صيغته موضوعة للأمر.

الرأى الثالث:

يذهب أصحاب هذا الرأى إلى تقييد حقيقة الأمر بقيد هيئة الآمر وأدائه بـأن يصدر الطلب من صاحبه على هيئة الاستعلاء، أى: من غير تذلل أو خضوع، وذلك بأن يَعُدّ الطالب نفسه عاليا على المطلوب منه سواء كان كذلك عاليا فى نفـسه أم مستعليا، المهم أن يظهر حالة العلو "بكون كلامه على جهة الغلظة والقوة لا علـى جهة التواضع والانخفاض"(٢)، ومن هنا فالأمر عندهم هو: (طلب فعل غيـر كـف بالقول على جهة الاستعلاء)(٣)

وهذا الرأى يخالف الذى قبله فى أن ذاك يشترط علو الآمر فى حقيقتـه وإن كان أداء الطلب على غير هيئة الاستعلاء، وهذا ينظر إلـى صـورة الأداء لا إلـى منزلة الآمر.

---

(١) شرح الزرقانى على موطأ الإمام مالك لمحمد بن عبد الباقى الزرقانى كتاب الجامع، باب: ما جاء فى الغضب، حديث رقم ١٧٤٥، جـ٤/ ٣٢٥، ط أولى، دار الكتـب العلميـة، بيـروت، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

(٢) مواهب الفتاح للمغربى ٢/ ٣٠٩ (شروح التلخيص).

(٣) يقول بهذا الرأى جمهور البلاغيين، والرازى والآمدى، يراجع رأيهم فى المطول صـ٢٣٩، وحاشية السيد الشريف على المطول / ٢٣٩ والطراز للعلوى ٣/ ٣٨١، ٣٨٢، دار الكتـب العلمية بيروت، وحاشية الدسوقى على المختصر ٢/ ٣٠٩، والمصباح لابـن النـاظم صـ ٩٠، وحاشية السيد على الكشاف ١/ ٦٧، والمحصول للرازى ١/ ١٩٠، والإحكام للآمـدى ٢ / ٣٦٥.

وقد اعترض على اشتراط الاستعلاء والنظر إلى صورة أداء الطلب بأن الكتاب العزيز فيه ما هو فى غاية التلطف بتذكير النعم والوعيد بالنقم، كما فى قوله ــ تعالى ــ : (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)(١)، وقوله: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)(٢). إلى غير ذلك من الآيات المنافية لشرط الاستعلاء، وإلا لزم أصحاب هذا الرأى إخراج مثل ذلك عن كونه أمرا، بل يلزمهم أن يخرجوا كل صيغة أمر لا يدل دليل على وجود الاستعلاء الذى هو هيئة قائمة بالآمر، وأكثر الأوامر لا يوجد فيها ذلك(٣)

دفع هذا الاعتراض (الصنعانى) بأن أوامر الله ــ عز وعلا ــ كلها صادرة عن العلو رتبة بلا ريب، وعن الاستعلاء، فإنه الأحق بذلك، إلا أنه لا يقال فى تفسيره: عدّ نفسه عاليا واعتقدها كذلك، بل يُقال: إنه أهل للاستعلاء، وأما قرنه أوامره بتذكيره نعمه فليس لأنه لا علو ولا استعلاء بل ذِكْرُ ذلك عقب الأمر من باب الاستدلال على وجوب طاعته وامتثال أمره، وليس من باب التلطف فى العبارة، بل الأمر وقع بصيغة (افعلوا)، ثم أتبعه بدليل يزيدهم بعثا على طاعته وإبانة لمنافع ما أمر به، فذلك من فيض الربوبية الشاملة للعالمين، فأَمْرُه عباده بما يحب منهم مقرون بما يبعثهم على القيام به إن استمعوا(٤)

الرأى الرابع:

يذهب أصحاب هذا الرأى إلى تقييد حقيقة الأمر بالقيدين معا: العلو والاستعلاء، وعلى هذا فالأمر عندهم هو: (استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه

---

(١) آل عمران/٣١.

(٢) النساء/١.

(٣) ينظر: الإبهاج فى شرح المنهاج للسبكى وولده التاج ٢/٧، ٨.

(٤) ينظر: إجابة السائل شرح بغية الآمل للصنعانى ١/ ٢٧٧

على سبيل الاستعلاء[1]، فإذا كان الطلب من الأعلى على سبيل الإرشاد لا يكون أمرا حقيقة، وإن كان ممن هو الأدنى أو النظير لا يكون كذلك أمرا.

"وغير خفى أن اشتراط علو الطالب وحده ــ كما هو المذهب الثانى ــ إنما هو اشتراط أمر خارج عن صيغة الأمر وصورته، وبناء الأسلوب نفسه، بل هو أمر راجع إلى من يصدر عنه البيان والنظم، وحاله رافد من روافد فقه دلالة هذا النظم، وهذا يُدخل فى حقيقة الأمر ما لا إلزام فيه، كالأمر الإرشادى وما شاكله. فالأمر عندهم قائم على دعامتين: الطلب القولى لإيجاد فعل غير كف، وأن يكون طالبه عاليا فى نفسه أيّا كانت هيئة طلبه ذلك من المطلوب منه، فدائرة حقيقة معنى الأمر عندهم فسيحة.

واشتراط استعلاء الطالب وحده دون اشتراط علوه، ــ كما هو المذهب الثالث ــ إنما هو أخذ بأمر راجع إلى صفة الكلام وهيئته دونما نظر إلى واقع منشئه ومن يصدر عنه ذلك الطلب وعلاقته بالمطلوب منه ، والأخذ بحال الكلام وأداء النظم أقرب إلى الإدراك من الأخذ بحال المتكلم، إذ إن حال الكلام قرينة مشهودة بينما حال المتكلم قرينة حالية قد لا تشاهد ولا تنقل ، وما كان مشهودا أقرب إدراكا وأسرع استحضارا، وبناء المعنى لا يعتمد على واحد منهما من دون الآخر وإن اختلفا قربا وبعدا فى الإدراك والاستحضار.

والاكتفاء بطلب العلو (الاستعلاء) دون اشتراط تحقق العلو فى الواقع يخرج من حقيقة الأمر ما كان طلبا على غير صورة الغلظة، وهذا المذهب يؤول فى بيان الكتاب والسنة إلى المذهب الرابع المشترط العلو والاستعلاء معا، لأن الاستعلاء المشترط فى المذهب الثالث يقترن به علو الآمر ضرورة أن الآمر فى بيان الكتاب إنما هو الله ــ عز وعلا ــ وفى البيان النبوى إنما هو الرسول ــ صلى الله عليه

(١) يراجع هذا الرأى فى حاشية الدسوقى على مختصر السعد ٢/ ٣٠٩ (شروح التلخيص)، وحاشية السيد الشريف على المطول/ ٢٣٩، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٣/ ١٢، نهاية السؤل للأسنوى ٢/ ٨.

وسلم – فالأخذ بالعلو والاستعلاء معا – كما هو المذهب الرابع – إنما هو الآنس بحقيقة الأمر فى كل من البيان القرآنى والبيان النبوى. بينما المذهب الثالث المشترط للاستعلاء دون العلو هو الآنس بحقيقة الأمر فى بيان غيرهما؛ لأن الاستعلاء فيه لا يقتضى علو الآمر ضرورة.

وعلى ذلك فحقيقة معنى الأمر فى غير البيان القرآنى والنبوى هى: (القول الطالب صاحبه استعلاء إيجاد فعل ممكن مراد غير حاصل وقت طلبه على الحال التى طلب عليها فعلا غير كف مدلول عليه بافعل ونحوه)، وحقيقته فى بيان الوحى: (القول الطالب إيجاد فعل ممكن مراد غير حاصل وقت طلبه على الحال التى طلب عليها مدلول عليه بافعل ونحوه)"[1]

وغير خفى أننى جعلت المطلوب ممكنا؛ لإخراج ما كان للتعجيز ونحوه فليس من معنى الأمر فى شىء، وجعلته مرادا؛ لإخراج ما كان غير مراد كما فى قوله – تعالى – : اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ}[2]، وشرطت أن يكون غير حاصل وقت الطلب؛ لأن ما كان حاصلا وأريد الثبات عليه دون زيادة وترق كالأمر بفعل حاصل لا يقبل الزيادة فهو حينئذ أمر بالثبات عليه، فهو فى قوة قولك اثبت عليه، وزدت على هذا قولى: (على الحال التى طلب عليها)؛ لأدخل فى حقيقة معنى الأمر: الأمر بفعل حاصل وقت الطلب، وهو من الأفعال التى تقبل الزيادة والارتقاء كالإيمان والتقوى والعلم..الخ، فمثل هذه الأفعال لا منتهى لمقاماتها ومدارجها، فإذا أُمر من هو متلبس بها فهو أمر بها فى مستوى أعلى وأرقى، فقوله – تعالى – للنبى – صلى الله عليه وسلم – : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ)[3]، وقوله: {اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَأَعْرِضْ عَنْ الْمُشْرِكِينَ}[4]، ونحو ذلك إنما هو

(١) د/ محمود توفيق: صورة الأمر والنهى فى الذكر الحكيم /١٢، ١٣.

(٢) فصلت/ ٤٠.

(٣) الأحزاب/ ١.

(٤) الأنعام/١٠٦.

داخل فى حقيقة الأمر؛ لأنه ليس أمرا بالثبات على الاتباع، وبالإعراض عن المشركين، وبتقوى الله، فذلك كائن لا ريب، ولن ينقطع البتة، ولكنه أمر بالارتقاء فى مقامات تلك الأفعال ومدارجها فإنها لا تتناهى.

وجعلت الفعل مدلولا عليه بصيغة افعل ونحوها؛ ليدخل فيه طلب الكف بما دل عليه بمادته ونحوها كقولنا: كف عن كذا، ودع، وذر، لا ما دل عليه استلزاما بصيغة (لا تفعل)، وليدخل فيه ما دل عليه التركيب فى سياق دون سياق، كإفادة بعض التراكيب الخبرية أو الاستفهامية معنى الأمر، فقولى: (ونحوه) يشمل ما دل بصيغته الإفرادية أو التركيبية السياقية، ولم أذكر قيد العلو والاستعلاء فى بيان حقيقة معنى الأمر فى الذكر الحكيم؛ لأنهما متحققان ضرورة، وما كان كذلك لا ينص عليه"[1]

(١) د/ محمود توفيق: صورة الأمر والنهى فى الذكر الحكيم، صـ١٣، ١٤.

المبحث: الأول
الصور الصريحة للأمر

لمعنى الأمر فى اللغة العربية صور عديدة: بعضها دال على ذلك المعنى صراحة عند تجرده من القرائن الصارفة عنه إلى غيره من المعانى، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الصور الوضعية للمعنى، أو الصور الصريحة، أو الصيغ الوضعية، وبعضها دال على معنى الأمر تلويحا بمعونة السياق والقرائن، وهو ما يمكن أن نسميه الصور غير الصريحة للأمر.

والصور الصريحة للأمر تتنوع إلى نوعين:

النوع الأول:

ما يدل على معنى الأمر بأداة خارجية مقترنة بالفعل المطلوب إيجاده، وهو المضارع المقترن بلام الجزم المكسورة (ليفعل)، وما شاكلها، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها[1]، والعلماء مختلفون فى بيان عناصر صيغة الأمر فى (ليفعل) أهى عنصر واحد هو المضارع نفسه واللام قرينة على إرادة الطلب به، أم هى من المضارع واللام معا[2]، وتحقيق هذا عائد على النظر فى الدلالة حين تحذف لام الأمر، أيكون حذفا لقرينة مقالية، أم يكون حذفا لعنصر من عناصر الصيغة، والحذفان فى لسان العربية سائغان شائعان، بل قد تحذف الصيغة كلها كما نراه فى حذف أداة الاستفهام والنداء مثلا[3]

ويذهب الكوفيون إلى أن صيغة (ليفعل) وما شاكلها من المضارع المقترن به (لام) الأمر إنما هى أصل صيغ الأمر، إذ الأمر معنى من المعانى وشأنه أن يفاد بالحروف كما فى الاستفهام والنفى والنهى والتمنى...، وقد أبى البصريون ذلك ودافعوه[4].

---

(١) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ١ / ٢٢٣.

(٢) ينظر: مواهب الفتاح للمغربى ٣١١/٢، وحاشية الدسوقى على المختصر ٢/ ٣١١.

(٣) ينظر: صورة الأمر والنهى فى الذكر الحكيم/١٧.

(٤) ينظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ٢/ ٥٢٤، (المسألة ٧٢)، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

تأمل قول المتنبى مخاطبا نفسه:

لاَ خَيْلَ عِنْدَكَ تَهْدِيهَا وَلاَ مَالُ ... فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

وَاجْزِ الأَمِيرَ الذِى نُعْمَاهُ فَاجِئَةٌ ... بِغَيْرِ قَوْلٍ وَنُعْمَى النَّاسِ أَقْوَالُ(١)

هذان البيتان من مطلع قصيدة يمدح فيها المتنبى فاتكا الإخشيدى بمصر، وكان قد وصله بصلة سنية من نفقة وكسوة قبل أن يمدحه، ثم مدحه بعد ذلك بهذه القصيدة، وهى من غرر شعره، وقد بنى مطلعها على المعنى المشار إليه من ابتداء فاتك إياه بالصلة قبل المديح(٢)، والمعنى: "ليس عندك من الخيل والمال ما تهديه إلى الممدوح تجازيه به على إحسانه إليك، فإذا لم يكن عندك هذا فليسعدك النطق، يريد: فامدحه، وجازه بالثناء عليه إن لم يعنك الحال على مجازاته بالمال"(٣).

وقد جاء الأمر فى البيت الأول بصيغة (ليفعل): (فليسعد النطق...)، وهذه الصيغة دلّت على معنى الأمر بأداة خارجية مقترنة بالفعل المطلوب إيجاده، وهو المضارع المقترن بلام الجزم، وقد أُوثرت هذه الصيغة؛ لدلالتها على التجدد والاستمرار، ولا يُراد بالأمر هنا حقيقته بل يُراد به النصح والإرشاد، فالشاعر ينصح نفسه ويرشدها ويحثها على تحقيق المجازاة بالمدح، فما دام لا يملك من الخيل والمال ما يجازى به إحسان الممدوح، فليس إلا أن يثنى عليه خيرا ويقول فيه مدحا.

وقد أجرى الشاعر الخطاب فى البيتين على غيره وهو يريد نفسه، وخطاب النفس نوع من أنواع التجريد(٤)، فكأن المتنبى انتزع من نفسه شخصا آخر مثله

(١) ديوان المتنبى/ ٤٨٦، المكتبة الثقافية، بيروت.

(٢) ينظر: المثل السائر لابن الأثير ٢/ ١٦٢.

(٣) التبيان فى شرح الديوان للعكبرى ٣/ ٢٩٢.

(٤) التجريد: هو أن ينتزع من أمر ذى صفة أمر آخر مثله فى تلك الصفة مبالغة فى كمالها فيه، وفى التجريد فائدتان هما: طلب التوسع فى الكلام، ـ فإنه إذا كان ظاهره خطابا لغيرك وباطنه خطابا لنفسك فإن ذلك من باب التوسع، وأظن أنه شىء اختصت به اللغة العربية دون غيرها من اللغات ـ ، وتمكين المتكلم من إجراء الأوصاف المقصودة من مدح أو غيره على نفسه، إذ يكون مخاطبا بها غيره؛ ليكون أعذر وأبرأ من العهدة فيما يقوله غير محجور عليه، ينظر: الإيضاح بتعليق الصعيدى ٤/ ٤٤، والمثل السائر لابن الأثير ٢/ ١٦٠.

فى فقد الخيل والمال فخاطبه ــ وقد أريد بالحال الغنى ــ والتجريد: نوع من أنواع المحسنات البديعية التى تضفى على الكلام حسنا وبهاء.

وتأمل إفراد الخيل بالذكر مع أنها داخلة فى عموم المال، وهـذا نـوع مـن أنواع الإطناب(١)، يسمى ذكر العام بعد الخاص، فالمال لفظ عام يدخل فيه ما ذكر من قبل وهو (الخيل) ، والسر البلاغى الكامن وراء ذكر العام بعد الخاص: هـو العناية بشأن الخاص؛ لذكره مرتين: مرة بلفظه، ومرة مندرجا تحت العـام، وقـد خُصّت الخيل بالذكر قبل ذكرها داخلة فى عموم المال؛ للتنبيه على فضلها، وعظيم شانها، وزيادة مزيتها، حتى كأنها ليست من جنس المال، تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات(٢)، والخيل جديرة بذلك الاهتمام، فقد كانت من أنفس أموال العربى قديما، يعتلى صهوتها فى حروبه فيكر بها ويفر، وينطلق بها نحو الصحراء صائدا ومتنزها، وله فيها جمال فى حلّه وترحاله.

وذكر العام بعد الخاص فيه مزيد حث لامتثال الأمر وتنفيذه، فإذا كان الإنسان أحيانا لا يملك ما يجازى به المحسنين إليه؛ لأنه لا يملك خاصا ولا عاما فأقل مـا يفعله هو أن يحسن النطق ويسدى الشكر، وما تضمنه البيت يُعد من حكم المتنبـى التى اشتُهِر بها، وهى حكم نابعة عن أصالة، وناتجة عن تجربة وخبرة، ومن هنـا ترددت على كل لسان، واستقرت فى النفوس مرتاحة إليها ضنينة بها، وليس لأبى الطيب مثيل فى هذا اللون من الشعر فقد "حظى فى شعره بالحكم والأمثال"(٣).

أما الأمر فى البيت الثانى (واجز الأمير...) فقد جاء بصيغة (افعل)، وهـى لأمـر الفاعل المخاطب، والخطاب فيها مبنى على التجريد، حيث أجرى المتنبى الخطـاب علـى غيره وهو يريد نفسه، وقد أُريد بالأمر فى هذه الصيغة: النصح والإرشاد.

---

(١) الإطناب: هو أداء المقصود من الكلام بأكثر من عبارات متعارف الأوساط، ينظر: الإيـضاح ٢ / ١١٠.

(٢) ينظر الإيضاح ٢/ ١٣٥.

(٤) المثل السائر: جـ٣، ص٢٢٨.

وتأمل قوله فى على بن إبراهيم التنوخى:

مَنْ طَلَبَ الْمَجْدَ فَلْيَكُنْ كَعَلِيِّ ... يَهَبُ الألْفَ وَهُوَ يَبْتَسِمُ[١]

تجده يرسم الطريق لمن أراد الرفعة والذكر الحسن، فمن أراد ذلك فليكن مثل هذا الممدوح يهب الألف وهو يبتسم لطالبى نواله، إنه يلقاهم بالطلاقة والبشر والسرور.

وتأمل الصيغة التى دلت على الأمر هنا، إنها واضحة فى صورة المضارع المقترن بلام الأمر (فليكن كعلى...)، وقد آثر المتنبى هذه الصيغة؛ لدلالتها على التجدد والاستمرار، فمن أراد المجد – وهو: المروءة والسخاء، والشرف الواسع والسؤدد والعظمة، والثناء والكرم، يقال رجل ماجد: مفضال كثير الخير شريف، ورجل شريف ماجد: له آباء متقدمون فى الشرف[٢] – فمن أراد المجد بهذه المعانى الشريفة فما عليه إلا أن يستمر فى التشبه بالممدوح، والتحلى بصفاته.

وصيغة الأمر هنا (فليكن كعلى) لم يقصد بها طلب حصول الفعل على جهة الإلزام والتكليف من الأعلى للأدنى، وإنما أريد بها: النصح والإرشاد، والحث على التشبه بالممدوح والتحلى بصفاته لمن أراد المجد والذكر الحسن، وكأن الطريق الذى لا طريق سواه إلى المجد هو التشبه بصفات الممدوح الذى يهب الألف وهو يبتسم.

ومعقد الكلام منصب على مدح على بن إبراهيم التنوخى الذى بلغ من المجد غاية يصح معها أن يكون أصلا لمن أراد أن يرتقى إلى المجد، واختيار الشاعر الأمر بالتشبه به لمن أراد المجد اختيار دقيق يتناغى مع غرض المدح ومكانة الممدوح، فمن أراد المجد فليكن كعلى، وحق المشبه به أن يكون أعرف بوجه

(١) ديوان المتنبى/ ٩٣.

(٢) لسان العرب لابن منظور مادة (مجد) ٦/ ٤١٣٨.

الشبه، وأن يكون وجود الوجه فيه أظهر وأقوى منه فى المشبه[1]، فمهما بالغ من أراد المجد فى التشبه بصفات الممدوح فإن صفات الممدوح تظل فى مكانها السامى أصلا أوضح وأقوى يقاس عليها ويتشبه بها.

وتأمل تلك الحال: (يهب الألف) التى أماطت اللثام، وكشفت عن صفة (على) التى برز فيها وعلا ، ثم تأمل كيف ترك الشاعر (الألف) بلا تمييز، فلم يقل مثلا: يهب الألف من الدنانير، أو من الإبل، أو من الخيل، أو من الغنم....، إلى غير ذلك مما تجود به نفوس الأسخياء، والغرض من وراء حذف التمييز: هو التعميم والشمول، فالممدوح لا يتوقف جوده عند نوع معين من هذه الأنواع، بل جوده يشملها ويعمها، وهذا هو المناسب لمقام المدح، ولمقام المجد الذى يعتليه الممدوح.

وتأمل تلك الجملة: (وهو يبتسم)، وهى جملة ابتدائية فى موضع الحال، وتلك الحال وظيفتها أن تكشف حال الممدوح عندما يهب الألف، إنه يهبها وهو يبتسم، وتلك لا يستطيعها إلا من لا تزل قدمهم فى مراقى المجد والشرف والسؤدد، وبخاصة إذا علمنا أن الإنسان مجبول على حب المال وإمساكه، فإنفاق الألف مصحوبة بالبشر والابتسام حالة لا تكون إلا لأصحاب السخاء الواسع والثناء الحسن والشرف العظيم.

وتأمل اختيار الشاعر لصيغة الفعل (يبتسم) دون (مبتسم)؛ والفرق بينهما ـ كما يقول الشيخ عبد القاهر ـ "فرق لطيف تمس الحاجة فى علم البلاغة إليه، وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضىَ تجدده شيئا بعد شئ، وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضى تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شئ"[2]، والمتنبى عندما جاء بصيغة الفعل (يبتسم) يقصد إلى أن

---

(١) ينظر: لطائف التبيان فى علمى المعانى والبيان للطيبى / ١١٢، الإشارات والتنبيهات للجرجانى / ١٧١.

(٢) دلائل الإعجاز /١٧٤.

التبسم يقع من الممدوح جزءا فجزءا، وأنه يزاوله ويزجِّيه، وأن التبسم يزيد وينمو، ويتجدد تجدد الهبة والعطاء، وهذا إنما تلائمه المضارعة؛ لأنها تفيد التجدد الاستمراري بمعونة السياق وقرائن الأحوال، إضافة إلى أن التبسم من الأحوال العارضة للإنسان، وتكون لها دواع وأسباب، وما دام تبسم الممدوح كذلك فصيغة المضارعة ببيان تبسمه أليق، وبتصوير تجدده وتناميه أدل.

وتلك القيود التى أتى بها المتنبى: (يهب الألف وهو يبتسم) تشير إلى صعوبة المأمور به وهو التشبه بالممدوح فى تلك الصفات، وتلك لعمرى أحوال وصفات دونها جهاد أكبر وهو جهاد النفوس والتغلب على شحها وأثرتها، ولا ينتصر فى هذا الجهاد إلا أصحاب الهمم العالية والنفوس التائقة لنيل المجد والشرف والوصول إلى قمة المكارم والسؤدد والثناء الحسن.

وتأمل قوله:

فَمَنْ شَاءَ فَلْيَنْظُرْ إِلَيّ فَمَنْظَرِى   نَذِيرٌ لِمَنْ ظَنّ أَنّ الهَوَى سَهْلٌ(١)

تجد أن الشاعر أراد أن يقول: "من أراد أن يعشق فلينظر إلى حالى، وما أنا فيه، فمنظرى دليل له ونذير يبلغه أن الهوى صعب شديد لا تطيقه الجبال"(٢)، وذلك لما فى الهوى من مقاساة الأهوال، وداؤه عزيز الدواء، فقد حيّر الأطباء، وآثار العشق بادية على الشاعر فى شحوب الوجه واصفرار اللون وشدة الضنى، ونحول الجسم وضعف البدن، وقد مات كثير من الشعراء بهوى العشق.

والصيغة التى دلت على الأمر هنا هى المضارع المقترن بلام الأمر (فلينظر إلىّ...)، وقد أوثرت هذه الصيغة؛ لدلالتها على التجدد والاستمرار، وصيغة الأمر هنا لم يُقصد بها طلب الفعل على جهة الاستعلاء، وإنما أراد المتنبى أن يخير

(١) ديوان المتنبى /٤٤.
(٢) التبيان فى شرح الديوان للعكبرى ٣/ ١٩١.

المخاطب بين أمرين: أحدهما، النظر إلى الشاعر، فالنظر إليه فيه نذير لمن ظن أن الهوى سهل، والأمر الثاني: عدم النظر إلى حال الشاعر، والمضي قدما في الهوى حتى يصيبه ما أصاب الشاعر من داء حير الأطباء؛ لعزة دوائه، والأمر الثاني الواقع عليه التخيير غير مذكور في البيت، لكنه مُتَضَمَّن وعلى نية الذكر، فكأنه قال: فمن شاء فلينظر إلى ومن شاء لا ينظر...

وانظر إلى قوله مفتخرا:

وَلْيَفْخَرِ الْفَخْرُ إِذْ غَدَوْتُ بِهِ   مُرْتَدِيًا خَيْرَهُ وَمُنْتَعِلَهُ[1]

لترى الشاعر في قمة تعاظمه واعتداده بنفسه، فالفخر يفخر باقترانه بالشاعر حيث صار رداء على منكبيه، ونعلا في رجليه، وصيغة الأمر المستعملة هنا هي: المضارع المقرون بلام الأمر (وليفخر الفخر)، والأمر هنا مستعمل في معناه الحقيقي من طلب الفعل على سبيل التكليف والإلزام من الأعلى إلى الأدنى، وفي هذا ما فيه من تجسيد للفخر وتشخيص.

وإذا قيل: أي فرق بين هذا النظم (وليفخر الفخر)،، وبين أن يقال: يفخر الفخر...، بصيغة الخبر؟ قلت: كم بينهما، ألا ترى إلى ما فيه من الفخامة التي لا تخفى من الدلالة على عزة الشاعر وتعاظمه واعتداده بنفسه، حيث جعل الفخر منزلا منزلة العقلاء الذين إذا أمرهم أطاعوا وأذعنوا؛ إشعارا بأن الفخر منقاد لأمره غير ممتنع على إرادته.

وتأمل هذا القيد الزماني: (إِذْ غَدَوْتُ بِهِ) لتعلم أن الأمر بالفخر لا يكون إلا ساعة غدو الممدوح بِصُحْبَةِ الفخر، فالباء في (به) للمصاحبة[2]، والغدو: نقيض الرواح، وهو: سير أول النهار[3]، وعادة ما يصادف أول النهار يقظة الناس

---

(١) ديوان المتنبي / ٢٤٩.

(٢) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ١/ ١٠٣.

(٣) لسان العرب: مادة (غدا) ٥/ ٣٢٢١.

وانتشارهم فى مناكب الأرض، وهذا هو سرّ انتقاء هذا الوقت لأمر الفخر بالتفاخر حتى ترى الجماهير الغفيرة من البشر عظمة الشاعر وعزته.

وتأمل هذين القيدين: (مُرْتَدِيًا خَيْرَهُ وَمُنْتَعِلَهُ)، وهما حالان كاشفان للهيئة التى وقع عليها الفعل: (غَدَوْتُ بِهِ)، فغدو الممدوح إنما يكون بصحبة الفخر حالة كون الممدوح مرتديا أفضل الفخر ومنتعله، لقد أحاط الفخر به فصار فوقه كالرداء على منكبيه، وصار تحته كالنعل فى رجليه، ولا شك فى أنه لا يقصد حقيقة الارتداء والانتعال، وإنما شبه مصاحبة الفخر له بارتداء الرداء بجامع الإحاطة والشمول، وشبه التمكن من الفخر بالانتعال بجامع الاستيلاء والتحكم، وكل هذا تصوير لإحاطته بالفخر وتمكنه منه، وأن على الفخر أن يفخر بتلك الإحاطة التى يشمل بها الممدوح، فمن تلك الإحاطة يستمد الفخر فخره وتعاظمه.

وتأمل قوله يمدح عضد الدولة ويذكر الورد:

فَلْيُرِنَا الْوَرْدُ إنْ شَكَا يَدَهُ ... أَحْسَنَ مِنْهُ مِنْ جُودِهِ سَلِمَا[1]

لترى كيف أن الورد شكا يد الممدوح، لأنها تنثره نثر الدراهم جودا وكرما، وما دامت هذه هى دعوى الورد وشكواه فليرنا الورد ما هو أحسن منه قد سلم من جود يد الممدوح، والحقيقة أن الممدوح ينثر بيده ويجود بما هو أفضل وأنفس من الورد كالدنانير والخيل والخلع....، إلى غير ذلك من الأشياء النفيسة التى لا تسلم بحال من الأحوال من جود يد الممدوح.

والصيغة الدالة على الأمر هنا هى المضارع المقترن بلام الأمر (فَلْيُرِنَا...) ، ولا يراد بالأمر هنا حقيقته، من طلب الفعل على جهة الاستعلاء، وإنما المراد بالأمر فى البيت: المعنى البلاغى المستفاد من سياق الكلام ومقامه، وهو معنى: (التعجيز)، فإظهار عجز الورد عن الإتيان بأحسن منه قد سلم من جود يد الممدوح وسخائها، يظهر عجزه ويبدى يأسه ويبطل دعواه.

---

(١) ديوان المتنبى /٥٥٦.

وسر بلاغة التعبير بالأمر فى مقام التعجيز: إبراز قوة التحدى، والتسجيل على الورد عجزه ليتعظ ويقلع عن شكوى جود الممدوح وسخاء يده، كما أن إيثار صيغة المضارع المقرون بلام الأمر إنما كان لدلالتها على التجدد، وفى هذا ما فيه من مزيد اليأس والتعجيز لحصول الورد على أحسن منه سلم من جود يد الممدوح، ومهما حاول ونشط وجدد البحث والتنقيب فلن يحظى إلا بالعجز والدعة والاستسلام.

وتأمل كيف توجه الأمر إلى الورد، والورد ليس ممن يوجه له الأمر؛ لأنه نبات لا يعقل، ولكن النظم قائم على تنزيل الورد منزلة العقلاء الذين تتأتى منهم الشكوى، ويتصور لهم التحدى، ففى النظم استعارة مكنية، تصور لنا الورد إنسانا يشكو جود يد الممدوح حيث يأتيها مجتمعا فتنثره فى أيادى الحاضرين، ولا يبقى سخاؤها له باقية.

وتأمل لفظ (يده) لترى أنها مجاز مرسل علاقته السببية، فقد أُطلقت اليد وأريد: الجود والسخاء، واليد سبب فى إيصال العطاء للآخرين، وهذا مما يحسب للشاعر، ولكن يؤخذ عليه تقييد الفعل (شَكَا) بأداة الشرط (إنْ) ـــ "والأصل فى (إنْ): ألا يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه"[1] ـ إشارة إلى أن شكوى الورد من جود يد الممدوح غير محققة الوقوع، وأنها نادرا ما تقع، وهذا لا يتناسب مع مقام المدح، والمناسب لمقام المدح هو أن تكون شكوى الورد من جود يد الممدوح أمرا مقطوعا بوقوعه، وأن الورد كثيرا ما يشكو من جود يد الممدوح وكثرة عطائه وتنوع سخائه، ولو عبر الشاعر بـ(إذا) "التى يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه"[2] دون (إن) لكان أولى وأبلغ، وأليق بمقام المدح.

وتأمل قوله فى مدح سيف الدولة وقد طلب الأعادى وسرى خلفهم، فأوقع بهم وانتصر عليهم، وحطم سلطانهم، وقضى على ما كانوا يتمتعون به من مظاهر

(١) الإيضاح ١/ ١٨٦.

(٢) الإيضاح ١/ ١٨٦.

السيادة والترف، فتبدلت أحوالهم من النعيم والعزة والسيادة إلى البؤس والذلة والمهانة:

كَذَا فَلْيَسِرْ مَنْ طَلَبَ الأَعَادِى   وَمِثْلَ سُرَاكَ فَلْيَكُنِ الطِّلاَبُ[1]

والمعنى كما يقول العكبرى: "مثل هذا الفعل فليفعل من يطلب الأعادى، وليكن طلابه مثل هذا الطلاب"[2]، وقوله: (كذا) فى موضع نصب بقوله: (فليسر)، لأنه مفعول مقدم، وتقديمه يفيد الاختصاص، و(ذا): اسم إشارة يفيد تعظيم سُرَى الممدوح، وهو مشار به إلى الأحداث التى دارت بين الممدوح وبنى كلاب الذين شقوا عليه عصا الطاعة فحاربهم ونكَّل بهم، وسامهم الذل والهوان، والكاف أداة تشبيه.

والأمر فى قوله: (فليسر من طلب الأعادى) أريد به النصح والإرشاد؛ لأن النصيحة المتضمنة لم تكن على جهة الإلزام وإنما هى نصح وإرشاد لمن أراد أن يسير إلى عدوه ويتملكه، فمن أراد ذلك فليكن سيره مثل سير الممدوح، وفعله مثل فعله، ونلحظ فى تلك النصيحة انبهار المتنبى بقوة الممدوح، وهيبة سلطانه، وقضائه على عدوه فى وقت يسير، حتى جعل فعله مثلا يُضرب وفعلا يُحتذى.

وتقديم المفعول: (كذا) على (فليسر من طلب الأعادى) أفاد قصر السير فى طلب الأعادى على اسم الإشارة المشار به إلى سير الممدوح فى طلب بنى كلاب الذين خرجوا عليه فنكل بهم وأذلهم، وما دام سيره قد أتى بتلك النتيجة فهو السير الذى يُحتذى، ومن هنا صح للشاعر أن يجعله مشبها به اكتملت فيه صفة الإتيان على العدو وإذلاله والتنكيل به، وقويت حتى صحّ جعله أصلا يُلحق به أىُّ سير آخر.

والصورة التشبيهية التى أتى بها المتنبى فى آخر قصيدته: (كذا فليسر من طلب الأعادى)، نهج فريد لم يعهد فى الشعر العربى؛ ذلك لأن الناظر فى هذا

(١) ديوان المتنبى / ٣٨٤.

(٢) التبيان فى شرح الديوان ١/ ٩٧.

التشبيه يرى أداة التشبيه (الكاف) قد أتت عقب جمل من الكلام لها معنى قد أدته، فدخلت أداة التشبيه على اسم الإشارة (ذا) المشار به إلى مجموع تلك الجمل باعتبار المعانى التى أدّتها، فكان اسم الإشارة مشبها به ملحوظا فيه معانى تلك الجمل، وأتى بعد ذلك المشبه: (فليسر من طلب الأعادى)، والمعهود أن المشبه رتبته التقديم على المشبه به، وعلى الكاف.

ولعل السر فى تقديم المشبه به هنا ـ إضافة إلى التخصيص ـ أن المشبه به لم يستقل بالمعنى؛ لأنه مشار به إلى معانى الجمل التى سبقته؛ فقدم لتقديمها، ولعل البدء بأداة التشبيه هنا موليا لها المشبه به تشعر باتصال الكلام، أما لو بدئ بالمشبه (فليسر من طلب الأعادى) لتوهم زوال ذلك الاتصال[1].

والشطر الثانى من البيت مبنى على تقديم الخبر: (ومثل سراك) على قوله: (فليكن الطلاب)، والتقديم أفاد الاختصاص ، حيث قصر الشاعر: طلب من يقصد الأعادى على مثل سُرَى الممدوح وطلبه لأعدائه، والأمر فى قوله: (فليكن) أُريد به النصح والإرشاد، فمن يريد أن يظفر بعدوِّه فليسر مثل هذا السُّرى.....، إلى غير ذلك من الشواهد التى جاء الأمر فيها بصيغة المضارع المقترن بأداة الجزم.

النوع الثانى:

ما يدل على معنى الأمر بصيغة الفعل المطلوب أو اسمه أو ما ناب عنه دون اقتران بأداة خارجية من أدوات المعانى، ويندرج تحت هذا النوع ثلاث صور:

الصورة الأولى:

ما يصلح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب وهو صيغة (افعل) بكسر الهمزة وسكون الفاء، وهذه الصيغة هى الأكثر استعمالا فى لسان العربية، وهى لأمر الفاعل المخاطب.

(١) نظر: د/ عبد العظيم المطعنى، خصائص التعبير القرآنى وسماته البلاغية، جـ٢، ص٢٩١.

وجمهور البصريين على أن هذه الصيغة قائمة بنفسها غير متولدة عن صيغة أخرى، بينما يذهب الكوفيون، ومعهم ابن هشام، إلى أن هذه الصيغة (افعل) أصلها (لتفعل) إلا أنهم لما كثر استعمال الأمر للمواجهة فى كلامهم وجرى على ألسنتهم استثقلوا مجىء (اللام) فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف(١)، وقد دفع البصريون ذلك ونقضوه(٢)

وما يقوله الكوفيون بحث فى أطوار صيغة الأمر، وسعى إلى جعل صيغ الأمر الصريح متولدة من صيغة واحدة تشكلت من عنصرين: لام جازمة مكسورة، ومضارع، فيتولد معنى الطلب من تفاعلهما، فاللام وحدها لا تدل عليه، والمضارع بدونها غير موضوع له، لأنه موضوع لتقييد الحدث بالزمان، وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده(٣)

واستغناء صيغة (افعل) عن اللام شبيه باستغناء أسماء الاستفهام و(هل) عن اقترانها بهمزة الاستفهام، يقول سيبويه فى الهمزة: "إنها حرف الاستفهام الذى لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام فى الأصل غيره، وإنما تركوا الألف فى (من) و (متى) و (هل)، ونحوهن حيث أمنوا الالتباس"(٤)

ومذهب الكوفيين فى هذا قد يكون غير بعيد إذا ما علمنا أن القول بتطور بعض الصيغ ذات الدلالات المتقاربة ليس بالغريب فى العربية، بل إن من علماء العربية من له شغف بالإبحار فى تاريخ الصيغ، ومحاولة الوقوف على الصورة

---

(١) ابن الأنبارى: الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢/ ٥٢٨، ومغنى اللبيب ١/ ٢٢٧.

(٢) ابن الأنبارى: الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢/ ٢٥٤، ومغنى اللبيب ١/ ٢٢٧، ورصف المبانى للمالقى/ ٣٠٣، ت أحمد محمد الخراط، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق،١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

(٣) ينظر: مغنى اللبيب ١/ ٢٢٧.

(٤) الكتاب لسيبويه ١/ ٩٩، ت عبد السلام هارون، ط الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الأولى التى كانت عليها وما أصابها من تحول قد يقتضيه كثرة الاستعمال، وسيبويه قد أشار إلى أن من سنة العرب: أن تعمد إلى كلمتين مشتقتين من أصل واحد، والمعنى العام فيهما واحد ويجعلون البناء مختلفا؛ ليكون أحد البناءين مختصا به شئ دون الآخر، ليفرقوا بينهما، على نحو ما نراه فى العِدْلِ والعَدِيلِ، يقول سيبويه: "والعَدِيلُ: ما عادلك من الناس، والعِدْلُ لا يكون إلا للمتاع، ولكنهم فرقوا بين البناءين؛ ليفصلوا بين المتاع وغيره، ومثل ذلك: بِنَاءٌ حَصِينٌ، وامرأةٌ حَصَانٌ، فرقوا بين البناء والمرأة، فإنما أرادوا أن البناء مُحْرِزٌ لمن يلجأ إليه، وأن المرأة مُحْرِزة لفرجها، ومثل ذلك: الرَّزِينُ من الحجارة والحديد، والمرأة رَزَانٌ ، فرقوا بين ما يُحمل، وبين ما ثَقُلَ فى مجلسه فلم يَخِفّ، وهذا أكثر من أن أصفه لك فى كلام العرب، فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد، وبناؤهما مختلف، فيكون أحد البناءين مختصا به شيء دون شيء؛ ليفرق بينهما"[1]، فإذا كان اختلاف البناء هنا بين صنوين دالا على اختلاف فى المعنى السياقى دون أن يجعل كل بناء منهما أصلا برأسه فالخطب فى (افعل) و (لتفعل) أهون؛ إذ الحذف والتضمين فى العربية سائغ وشائع، والقول بتطور صيغة (لتفعل) إلى صيغة (افعل)، وشيوع الصيغة الجديدة وقلة استعمال الأصل قول له وجه ولا سيما أن فيه ملاحظة أثر كثرة الاستعمال على تشكيل الصيغة على نحو جديد[2].

وإذا ما نظرنا إلى الواقع الحضورى فى اللغة لصيغة (لتفعل) وصيغة (افعل) لوجدنا أن صيغة (افعل) أكثر ذكرا وانتشارا فى لسان العربية من صيغة (لتفعل)، وإذا ما تأملنا دلالة الصيغتين لوجدنا أن دلالة صيغة (لتفعل) على حقيقة معنى الأمر أكثر من دلالتها على غيرها، بينما دلالة (افعل) على غير حقيقة معنى الأمر كثيرة جدا بل ومتنوعة الدلالة، وفى هذا ما قد يشير إلى أن صيغة (لتفعل) لما كانت هى الأصل فى الوضع الأول وأقل استعمالا كانت أولى بحقيقة معنى الأمر،

(١) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٠٢، وينظر: لسان العرب مادة (عدل) ٤/ ٢٨٣٩م.

(٢) ينظر: صورة الأمر والنهى فى الذكر الحكيم، للدكتور/ محمود توفيق /٣٤.

بينما كانت صيغة (افعل) أقدر على أن تتسع لـدلالات عديـدة حسب مساقاتها المتباينة، ومن هنا كانت الدلالة البيانية لصيغة (افعل) أصعب مراسا وأدعى إلى طول المراجعة ونفاذ البصيرة فى أغوار السياق المقامى والمقالى.

والآن إلى شواهد الأمر عند المتنبى بصيغة (افعل) فلنتأمل قوله مادحا:

يَا أَيُّهَا الْمُجْدَى عَلَيْهِ رُوحُهُ … إِذْ لَيْسَ يَأْتِيهِ لَهَا اسْتِجْدَاءُ
احْمَدْ عُفَاتَكَ لاَ فُجِعْتَ بِفَقْدِهِمْ … فَلَتَرْكُ مَا لَمْ يَأْخُذُوا إِعْطَاءُ[١]

الاستجداء فى اللغة هو: طلب العطاء، والجَدَا: العطـاء، والجَـادِى: السائل العافى[٢]، والعُفَاةُ: جمع عَافٍ، وهو الفقير السائل[٣]، الْمُجْدَى عَلَيْـهِ: الموهـوب، وروحه: نائب فاعل الْمُجْدَى عَلَيْهِ ، والمعنى: أن روح الممدوح موهوبة لـه من سائليه؛ لأنهم لم يطلبوها منه، فكأنهم أعطوه إياها.

وشاهدنا فى قوله: (احْمَدْ عُفَاتَكَ لاَ فُجِعْتَ بِفَقْدِهِمْ)، فقد أمر الشاعر ممدوحه أن يحمد سائليه، والحمد نقيض الذم، ومنه المَحْمَدَةُ: خِلاف الْمَذَمّةِ، ولك أن تتأمل اختيار الشاعر لهذا اللفظ (احمَدْ)، وكان من الممكن أن يقول بدلا منه: (اشكر عفاتـك)، ولكنه آثر الحمد؛ لأن الحمد أعم من الشكر، فالشكر لا يكون إلا ثنـاء ليـد أوليتهـا، والحمد يكون شكرا للصنيعة، ويكون ابتداءً للثناء على الرجل، فتحمده علـى صفاته الذاتيـة، فالحمد والشكر متقاربان، ولكن الحمد أعم فكأنه شكر وزيادة[٤].

ولا شك أن هذا المعنى الدقيق لفعل الأمر (احْمَـدْ عُفَاتَـكَ) يتناسب تمام التناسب مع مقام المدح، فهؤلاء العفاة يستحقون الحمد من الممدوح أولا: لأن صفاتهم من أنهم يقصدون الممدوح للضيافة وطلب المعروف وسؤال الحاجة، تلك الصفات يحبها الممدوح ويسعد بتلبية رغباتهم، والدليل على حب الممدوح لهؤلاء

(١) ديوان المتنبى / ١٢٨.
(٢) لسان العرب مادة (جدا) ١/ ٥٧٢.
(٣) لسان العرب مادة (عفا) ٤/ ٣٠١٩.
(٤) ينظر: لسان العرب مادة (حمد) ٢/ ٩٨٧.

العفاة قول المتنبى: (لاَ فُجِعْتَ بِفَقْدِهِمْ)، ففقد العفاة فجيعة مؤلمة للممدوح تصيبه فيما يعز عليه من طالبى معروفه، ومن هنا وقع الاعتراض[1]: (لاَ فُجِعْتَ بِفَقْدِهِمْ) موقعه، وقد أريد به: الدعاء للممدوح بألاّ يفجع بفقد العفاة، وثانيا: لأن لهم يدا على الممدوح حين وهبوا له روحه فلم يطلبوها، فصفاتهم الذاتية وصنيعتهم التى أسدوها للممدوح تستوجب ما فوق الشكر وهو الحمد.

والأمر فى هذا المقام لا يُراد به حقيقته من طلب الفعل على جهة الاستعلاء، وإنما يُراد به النصح والإرشاد؛ لأنه تعبير عما يضمره المتنبى من حب وإخلاص للممدوح، وهذا هو سر التعبير بأسلوب الأمر فى مقام النصح والإرشاد.

وانظر إلى قوله يخاطب سيف الدولة ويستعطفه على بنى كلاب:

تَرَفَّقْ أَيُّهَا الْمَوْلَى عَلَيْهِمْ فَإِنّ الرِّفْقَ بِالْجَانِى عِتَابُ[2]

فقد صُدّر البيت بفعل الأمر: (ترفق) المتبوع بالنداء المحذوف الأداة: (أَيُّهَا الْمَوْلَى)، وأسلوب الأمر هنا للنصح والإرشاد، لأنه تضمن نصيحة ليست على جهة الإلزام، فالمتنبى ينصح الممدوح ويرشده إلى أن يتحلى بتلك الخصلة الحميدة: خصلة الرفق بالجناة من بنى كلاب، وفى النصح تعبير عما يضمره المتنبى من حب وإخلاص لسيف الدولة، وميل وعطف على بنى كلاب.

أما النداء (أَيُّهَا الْمَوْلَى) فقد حُذِفت منه الأداة، والأصل: يأيها المولى، ولعل فى ذلك تعبيرا عن شعور المتنبى بقربه من الممدوح، وهكذا كان، والصفة التى نُودِى بها الممدوح تتناسب مع مقام العفو، إذ الممدوح مولاهم الذى يلى أمرهم، وعزهم من عزه، ومنعتهم من منعته، فهو أهل للعفو عنهم، وقد أفاد أسلوب النداء

---

(١) الاعتراض: نوع من الإطناب، وهو: (أن يُؤتى فى اثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى دفع الإيهام) يراجع الإيضاح بتعليق الصعيدى ٢/ ١٤٧.

(٢) ديوان المتنبى / ٣٨٢.

هنا: الإغراء؛ لأن فيه حسًّا على حصول الرفق ببنى كلاب والعفو عنهم، والنداء يوقظ النفس ويلفت الذهن وينبه المشاعر، والنصح المفاد من الأمر (ترفق) يقوى ويتأكد بالنداء، كما يقوى ويتأكد أيضا بقول المتنبى: (فَإِنّ الرِّفْقَ بِالْجَانِى عِتَابُ)؛ لأن هذه العبارة فيها حث على الرفق وترغيب فيه.

ومن الملاحظ أن هذه العبارة جاءت فى صورة مؤكدة ـ (فَإِنّ الرِّفْقَ بِالْجَانِى عِتَابُ) ـ إخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر، تنزيلا لغير المتردد فى مضمون الخبر منزلة السائل المتردد، "وذلك لا يكون إلا لأسرار بلاغية يلفت إليها المتكلم ويعقلها البصير بلطائف هذه اللغة ودقائقها، فعندما تكون الجمل المتقدمة فى سياق الكلام متضمنة ما يشير إلى الخبر ويلوح به ويومئ إليه فإنها تثير فى النفس المتلقية تساؤلا يجعلها تتطلع وتستشرف إلى معرفة الخبر والوقوف عليه، وعندئذ تأتى جملة الخبر مؤكدة؛ لتزيل ما أثير فى نفس المخاطب من تساؤلات واستشرافات منزّلة إياه منزلة المتردد السائل، ويقع هذا غالبا إذا كانت الجمل السابقة تتضمن نصحا أو إرشادا أو توجيها أو أمرا أو نهيا أو حدثا غريبا يستدعى وقوف النفس وتأملها"[1].

وهذا الخبر: (فَإِنّ الرِّفْقَ بِالْجَانِى عِتَابُ) تقدمه أمر: (تَرَفَّقْ أَيُّهَا الْمَوْلَى عَلَيْهِمْ) فأثار هذا الأمر المتقدم فى نفس المخاطب تساؤلا وتطلعا إلى معرفة الخبر، فنزل منزلة السائل المتردد، ومن هنا جاءت جملة الخبر مؤكدة بـ (إنّ)؛ لتزيل ما أثير فى نفس المخاطب من تساؤل واستشراف، وهذه الجملة: (إن الرفق بالجانى عتاب) إطناب بالتذييل[2]؛ لأنها تتضمن معنى الجملة الأولى: (ترفق أيها المولى

---

(١) علم المعانى للدكتور/ بسيونى فيود ١/ ٤٣.

(٢) التذييل: أن يذيّل المتكلم كلامه بجملة يتحقق فيها ما قبلها من الكلام، وتلك الجملة على قسمين: قسم لا يزيد على المعنى الأول، وإنما يُؤتى به للتوكيد والتحقيق، وقسم يخرجه المتكلم مخرج المثل السائر ليحقق به ما قبله" تحرير التحبير، ص٣٨٧، وينظر التبيان فى البيان للطيبى، ت د/ عبد الستار زموط، ص٤٨٥، دار الجيل بيروت، والمطول، ت د/ عبد الحميد هنداوى، ص٤٩٦، دار الكتب العلمية، بيروت.

عليهم) فهى مؤكدة لها، وتفيد معنى يمكن استقلالها بإفادته عما قبلها فهى تـذييل جار مجرى المثل[1]، يقول العكبرى: "يريد أنهم إن كانوا جَنَوْا وأخطأوا فترفق بهم، فإن من رفق بمن جنى عليه كان رفقه عتابا، والرفق بالجانى والإحسان إليه يجعله عبدا لك فهو كقوله: (وما قتل الأحرار كالعفو عنهم)"[2].

وتأمل قوله فى مدح سيف الدولة:

أَزِلْ حَسَدَ الْحُسَّادِ عَنِّى بِكَبْتِهِمْ فَأَنْتَ الَّذِى صَيَّرْتَهُمْ لِى حُسَّدَا[3]

الكبت: الصرف والإذلال، يقال: كَبَتَ الله العدو، أى: صرفه وأذله، والْكَبْتُ: كَسْرُ الرَّجُلِ وإخزاؤه[4]، والمتنبى يريد أن يقول: صرت محسودا بالنعم التى أنعمت بها على، فقصدنى الحساد بالسوء، فاكفنى شرهم بصرفهم وإخزائهم والإعراض عنهم.

وتأمل قوله وهو يخاطب الأمير بأسلوب الأمر: (أزل) وهو لا يريد بالأمر حقيقته من الإلزام والتكليف؛ لأن الأمير لا يأمره أحد من رعاياه، وإنما أراد المتنبى: التوسل والدعاء، وإيثار أسلوب الأمر يدل على رغبته القوية فى تحقيق ما يريد، وكأنه أمر مطلوب من سيف الدولة إنفاذه وتحقيقه.

ثم تأمل قوله: (حَسَدَ الْحُسَّادِ، ..... حُسَّدَا) وما فيه من جناس الاشتقاق، فهذه الألفاظ ترجع إلى أصل واحد فى اللغة، ولا شك أن التجاوب الموسيقى الصادر عن تماثل الكلمات تطرب له الأذن وتهتز له أوتار القلوب، فتتجاوب فى تعاطف مع أصداء أبنيتها، وبخاصة أن الجناس هنا جاء عفو الخاطر صادرا عن طبع لا عن تكلف وتصنع، فالمعنى هو الذى طلبه واستدعاه.

(١) ينظر: الثعالبى، يتيمة الدهر، جـ١، ص٢٤٩.

(٢) ديوان أبى الطيب المتنبى بشرح أبى البقاء العكبرى، جـ١، ص٩٢، والبيت للمتنبى وشطره الثانى (ومن لك بالحر الذى يحفظ اليدا) .

(٣) ديوان المتنبى / ٣٧٢.

(٤) لسان العرب مادة (كبت) ٥/ ٣٨٠٥.

يقول الشيخ عبد القاهر: "وعلى الجملة فإنك لا تجد تجنيسا مقبولا ولا سجعا حسنا حتى يكون المعنى هو الذى طلبه واستدعاه وساق نحوه، وحتى تجده لا تبتغى به بدلا، ولا تجد عنه حولا، ومن ههنا كان أحلى جناس تسمعه، وأعلاه وأحقه بالحسن وأولاه ما وقع من غير قصد من المتكلم إلى اجتلابه، وتأهب لطلبه، أو ما هو لحسن ملاءمته ــ وإن كان مطلوبا ــ بهذه المنزلة وفى هذه الصورة..."(١).

ولا شك أن التجاوب الموسيقى الصادر عن جناس الاشتقاق: (حَسَدَ الْحُسَّادِ)فيه مزيد لفت للأمير كى يتجاوب مع تطلعات المتنبى وتوسلاته بكبت الحساد، وفيه إشعار بضيق المتنبى من حسد الحساد، وفى إضافة الحسد للحساد إشعار بحقارة شأن المضاف والمضاف إليه وخطورة هذا الأمر الذى استدعى تدخل الممدوح بلفته وتنبيهه إلى امتثال أمر المتنبى.

ثم تأمل قوله مخاطبا سيف الدولة:

أَجِزْنِى إِذَا أُنْشِدْتَ شِعْرًا فَإِنَّمَا ... بِشِعْرِى أَتَاكَ الْمَادِحُونَ مُرَدَّدَا
وَدَعْ كُلَّ صَوْتٍ غَيْرَ صَوْتِى فَإِنَّنِى ... أَنَا الصَّائِحُ الْمَحْكِىُّ والآخر الصَّدَى(٢)

ففى البيت الأول يطلب المتنبى من سيف الدولة أن يعطيه جائزة سنية إذا مُدِح بشعر، لأن مدائح الشعراء فى الأمير مأخوذة من معانى المتنبى وألفاظه، فما شعرهم فيه إلا تكرار لشعر المتنبى ومدائحه فى الأمير.

تأمل الأمر: (أجزنى) تجد المتنبى لا يريد بالأمر حقيقته من طلب الفعل على جهة الاستعلاء؛ لأن الأمير لا يستعلى عليه أحد من رعاياه، وإنما أراد المتنبى التوسل والدعاء، وإيثار أسلوب الأمر يشير إلى رغبة الشاعر القوية فى تحقيق ما يريد.

وتأمل حذف المسند إليه ، وبناء الفعل للمفعول بعد تقييده بـ (إذا) ليتبين لك مدى ثقة المتنبى فى نفسه، فمدح الأمير أمر متحقق لا شك فيه، فالأمير كريم،

---

(١) أسرار البلاغة / ١١.

(٢) ديوان المتنبى / ٣٧٣.

والشعراء يؤمون الكريم طمعا فى نواله، وهذا الأمر المتحقق تناسبه (إذا)، وحذف المسند إليه ببناء الفعل للمفعول أراه يفيد التعميم، بمعنى: أن جميع هؤلاء الشعراء جديدهم فى الشعر مأخوذ من معانى شعر المتنبى وألفاظه، وهذا أدعى لإجازة المتنبى وإعطائه كلما أُنشد الممدوح؛ لأن أشعاره أصل لتلك المدائح وروافدها من بحاره، فهو يتميز بقوة شعره وكثرة إنشاده وذيوعه فى الناس، حيث غلب شعر الشعراء فصاروا يرددونه وصار هو الطائر المحكى...

ولك أن تتأمل القصر الذى اختار المتنبى طريقه بعناية فى التدليل على أن شعره الأصل، وشعر غيره ترديد لشعره: (فَإِنّمَا بِشِعْرِى أَتَاكَ الْمَادِحُونَ مُرَدّدَا)، فقد قصر ما مدح به الأمير على كونه ترديدا لشعر المتنبى ومعانيه، وهذا مما ينكره عليه الشعراء، فكان عليه أن يأتى فى قصره بطريق النفى والاستثناء ـ (ما ـ وإلا) ـ الذى يؤتى به فيما يُنكر ويدفع[1]، لكن المتنبى أتى بـ (إنما) التى تستعمل فيما لا يدفع؛ تنزيلا لهذا الخبر المنكر المدفوع منزلة الأمر المعلوم الظاهر الذى لا شك فيه ولا اعتراض عليه.

أما البيت الثانى فيطلب المتنبى من مخاطبه: ألا يلتفت إلى شعر غيره؛ لأن شعر غيره ليس بشىء، فشعر المتنبى هو الأصل، وشعر غيره كالصدى الذى يكون حكاية لصوت الصائح وليس بأصل. والمتنبى فى البيت الثانى يخاطب سيف الدولة بأسلوب الأمر: (وَدَعْ كُلّ صَوْتٍ غَيْرَ صَوْتِى) ولا يريد بالأمر حقيقته من الإلزام والتكليف، لأن الأمير لا يستعلى عليه أحد من شعرائه، وإنما أراد المتنبى التوسل والدعاء، وإيثار أسلوب الأمر فيه دلالة على رغبة الشاعر القوية فى تحقيق مطلوبه وتلبية مراده.

والمعنى فى البيت الثانى قائم على الاستعارة التمثيلية، حيث شبه الشاعر حالة شعره بالنسبة إلى شعر غيره بحالة صوت الصائح وصداه، فشعر المتنبى هو الصوت

(١) ينظر: دلائل الإعجاز / ١٢٧.

الصائح وشعر غيره هو الصدى، والصدى: هو ما يُجِيبُك من صوت الجبل ونحوه بمثل صوتك[١]، وبهذا التصوير أبرز المتنبى شعره أصلا وشعر غيره صدى.

ولا يخفى ما يكمن وراء التعبير بضمير التكلم: (أنا) فى قوله: (فَـإِنَّنِى أَنَـا الصَّائِحُ) من التعاظم والاعتداد بالنفس وتمام الثقة، أما داعى التأكيد فى هذا الخبر فليس بسبب شك المخاطب أو إنكاره لمضمون الخبر، فالأمير يقر بتفوق المتنبى على سائر شعرائه، ولا ينكر عليه مكانته الشعرية واعتداده بنفسه، وإنما داعى التأكيد هو رغبة المتنبى فى إبراز هذا الخبر مؤكدا كما أحسه وانفعل به وامتلأت به نفسه، كما أن من دواعى التأكيد أيضا هنا: الرغبة فى تحقيق الأمر المطلوب فى مطلع البيت الأول، ولا يخفى ما تتضمنه كلمة (الآخر) من التقليل من شأن غيره من الشعراء وعدم الاعتداد بهم، والاستخفاف بشعرهم، فهم مجهولون لا يعرف لهم بالشعر نسب، فعلى الأمير أن يذر شعرهم ولا يلقى لهم بالا، يقول ابن الأثير: "والبيت الأول قد توارد على معناه الشعراء قديما وحديثا، لكن البيت الثانى فى التمثيل الذى مثله ليس لأحد إلا له"[٢].

وتأمل قوله يخاطب سيف الدولة:

أَذَ الْجوُدِ أَعْطِ النَّاسَ مَا أَنتَ مَالِكٌ وَلاَ تُعْطِيَنّ النَّاسَ مَا أَنَا قَائِلُ[٣]

تجد المتنبى يخاطب سيف الدولة بأسلوب الأمر: (أَعْطِ) ولا يريد من الأمر حقيقته من طلب الفعل على جهة الاستعلاء؛ لأن الأمير لا يستعلى عليه شاعره، وإنما أراد الشاعر: النصح والإرشاد، وإيثار أسلوب الأمر يدل على رغبته القوية فى حصول ما نصح به، وكأنه أمر واجب النفاذ.

---

(١) لسان العرب مادة (صدى) ٤/ ٢٤٢١.
(٢) المثل السائر ٢/ ٢٧.
(٣) ديوان المتنبى /٣٧٦.

والمعنى الذى قصده المتنبى وصاغه فى صورة الأمر المتضمن للنصح والإرشاد هو: أن يعطى الأمير الشعراء ما يملك من المال والجوائز ولا يعطيهم شعر المتنبى بحيث يجعلهم فى طبقته، فيقول: أنت مثل فلان، ومن هنا صاغ المتنبى هذا الأمر الذى أزعجه ـ مساواة الشعراء به ـ فى صورة النهى الذى أريد به أيضا: النصح والإرشاد، وقد يكون المراد: "أعط الناس أموالك، ولا تعطهم شعرى، أى: لا تحوجنى إلى مدح غيرك"(1).

ولا شك أن المتنبى وطّأ للأمر بما يشير إلى اهتمامه بحصوله ووقوعه، فقد استعمل أداة النداء الموضوعة لنداء القريب، وهى الهمزة(2)، وفى ذلك إشارة إلى قرب الشاعر من الأمير وحبه له، وهكذا كان، ثم عرف المسند إليه باسم الموصول: (ذا الجود)، أى: صاحب الجود، وكأن الممدوح لا يعرف إلا بهذه الصفة، وفى هذا زيادة تقرير لاتصافه بصفة الجود، ولا يخفى وجه التناسب بين نداء الممدوح بهذا الوصف والأمر المطلوب تحقيقه، وهو: إعطاء الشعراء ما يستحقون من الجوائز المملوكة للممدوح، أما المضنون به عليهم فهو مساواتهم بشاعره الكبير.

وتأمل قوله يمدح سيف الدولة الحمدانى:

فَيَا أَيّهَا الْمَطْلُوبُ جَاوِرْهُ تَمْتَنِعْ وَيَا أَيّهَا الْمَحْرُومُ يَمّمْهُ تُرْزَقِ
وَيَا أَجْبَنَ الْفُرْسَانِ صَاحِبْهُ تجترئ وَيَا أَشْجَعَ الشُّجْعَانِ فَارِقْهُ تَفْرَقِ(3)

تجد أن المتنبى فى البيت الأول يقول: "من كان مطلوبا خائفا فليكن جارا لسيف الدولة، فإنه يصير منيعا لا تصل إليه يد، ومن حرم حظه من الرزق

(1) البلاغة الواضحة لعلى الجارم ومصطفى أمين /232.
(2) ينظر: شرح بن عقيل 3/ 255.
(3) ديوان المتنبى / 348.

فليقصده سائلا؛ فإنه يصير مرزوقا؛ لأنه بحر تعجز عن مثل فيضه البحور"[1]، والأمر فى البيت مُوجه أولا: للخائف المطلوب (جَاوِرْهُ تَمْتَنِعْ)، وموجه ثانيا: للفقير المحروم (يَمّمْهُ تُرْزَق)، وكلا الأمرين لا يراد بهما حقيقة معنى الأمر من الإلزام والتكليف، وإنما أراد المتنبى بهما: النصح والإرشاد، وهذا تصوير لما يضمره المتنبى من حب وإخلاص للمطلوب والمحروم، وهو سر التعبير بأسلوب الأمر فى مقام الإرشاد والنصح.

وتأمل كيف مهد المتنبى للأمرين بهذا النداء: (فَيَا أَيّهَا الْمَطْلُوبُ....... وَيَا أَيّهَا الْمَحْرُمُ)، وفى النداء إغراء ولفت وتنبيه، وإشعار بأهمية ما يُنادى لأجله، ثم تأمل (أل) فى (المطلوب....والمحروم) وما تشعر به من الاستغراق العرفى؛ لأن مدخولها أريد به جميع الأفراد التى يتناولها بحسب العرف وما جرت به العادة، فكل مطلوب يجاور الممدوح يمتنع، وكل محروم يقصد الممدوح يرزق، وتأمل جواب الأمر: (تمتنع... ترزق) وتجردهما عن الوسائط كـ (حتى، وكى) مثلا؛ لتشعر بسرعة الجواب، فما عليك أيها المطلوب إلا أن تجاوره لتجد نفسك موصوفا بالمنعة والقوة، وما عليك أيها المحروم إلا أن تقصده لتجد نفسك مرزوقا غير ذى حاجة.

وتأمل البيت الثانى لتجد أن المتنبى يقول فى ممدوحه: "من صاحبه يصير جريئا، إما لأنه يتعلم الشجاعة، وإما ثقة بنصرته، ومن فارقه وإن كان شجاعا خاف وصار جبانا"[2]، والأمر فى البيت الثانى موجه أولا: لأجبن الفرسان: (صَاحِبْهُ تجترئ)، وموجه ثانيا: لأشجع الشجعان: (فَارِقْهُ تفرَق)، وكلا الأمرين لا يراد بهما حقيقة الأمر من طلب الفعل على جهة الاستعلاء، وإنما يريد المتنبى: الإرشاد والنصح، وفى هذا تصوير لما يضمره المتنبى من حب وإخلاص لأجبن الفرسان وأشجع الشجعان.

(١) التبيان فى شرح الديوان للعكبرى ٢/ ٣٢١.

(٢) التبيان فى شرح الديوان للعكبرى ٢/ ٣٢٢.

وقد سبق الأمر فى هذا البيت أيضا بالنداء وفيه لفت وتنبيه وإيقاظ، ثم عرف المسند إليه بالإضافة: (أَجْبَنَ الْفُرْسَانِ..... أَشْجَعَ الشُّجْعَانِ)، ولا شك أن الإضافة فى الأمر الأول تشير إلى تحقير شأن المضاف إليه، ، وتشير فى الأمر الثانى إلى تعظيم شأن المضاف إليه، ومقصد الشاعر: أن أجبن الفرسان إن جاور الممدوح صار أشجع الشجعان، وأشجع الشجعان إن فارق الممدوح صار أجبن الفرسان، فكأنه يقول: إن الشجاعة والمنعة والقوة والهيبة من لوازم الممدوح فمن صاحبه صاحبته وإن كان أجبن الفرسان، ومن فارقه فارقته وإن كان أشجع الشجعان.

ولا شك أن الطباق[1] بينا (أجبن ...,أشجع)، وبين (تجترىء...، وتفرق) يبرز مدى قوة الممدوح وهيبته لدرجة أن من أراد أن تتغير حاله من أدنى درجات الجبن إلى أعلى درجات الجرأة والشجاعة فما عليه إلا أن يصاحبه، ومن فارقه اعتمادا على ما يتمتع به من أعلى درجات الشجاعة يَفْرَق، أى: يخاف ويفزع[2]، ويتبدل حاله.

ولا شك أن الجمع بين الأمور المتضادة فى أدنى درجاتها وأعلها وما يترتب عليها من منافع ومضار مما يضفى على الكلام رونقا وبهاء، ويكسب المعنى حسنا ونبلا، فهو فوق تثبيته المعنى فى النفس ـ لأن الضد أقرب خطورا بالبال عند ذكر ضده ـ يثير الانفعالات المختلفة فى نفس السامع نحو الأمور المتناقضة....إلى غير ذلك من شواهد الأمر بصيغة (افعل) التى تكون لأمر الفاعل المخاطب.

الصورة الثانية: اسم فعل الأمر.

أسماء الأفعال: ألفاظ تقوم مقام الأفعال فى عملها وفى الدلالة على معناها ، وتكون بمعنى الأمر وهو الغالب فيها، كمَهْ، بمعنى: أكفف، وآمين، بمعنى: استجب،

(١) الطباق هو: الجمع بين المتضادين فى كلام واحد، ينظر: تحرير التحبير لابن أبى الأصبع /١١، والإيضاح ٤/ ٤، وشروح التلخيص ٤/ ٢٨٩، دراسات منهجية فى علم البديع للدكتور/ الشحات أبو ستيت/٣٣، علم البديع للدكتور/ عبده زايد /١٤.

(٢) لسان العرب مادة (فرق) ٥/ ٣٤٠٠.

وتكون بمعنى الماضى، كهيهات، بمعنى: بَعُدَ، وتكون بمعنى المضارع، كَأَوَّهْ، بمعنى: أتوجع[1]

واسم الفعل يجمع فى دلالته أربعة وجوه:

الوجه الأول: المبالغة فى الدلالة على معنى الفعل الذى ناب عنه؛ فإن قولك: (صه) أبلغ فى الدلالة على طلب السكوت من قولك (اسكت)، فأنت لا تقول: (صه) إلا وأنت تريد تأكيد تحقيق وقوع السكوت ممن تطلبه منه، وأن هذا الأمر مما لا ترخص فى تحقيقه أو تراخى فى الاستجابة له، ومن المعهود فى لغة العرب أنه إذا أريد بالفعل المبالغة فى معناه أخرج عن معهود لفظه، فيكون فى العدول اللفظى إعراب عن المبالغة فى معناه[2].

الوجه الثانى: الإيجاز؛ لأن من خصائص اسم الفعل أن يلزم صورة واحدة وإن اختلف معموله نوعا وعددا، فالمفرد وغيره سواء، والمذكر وغيره سواء؛ لأن الضمير مستكن فيه لا يبرز، فتبقى صورته مع المثنى والجمع هى صورته مع المفرد، وصورته مع المذكر هى صورته مع المؤنث، فلزومه صورة واحدة فيه من الإيجاز مالا يخفى[3].

الوجه الثالث: اسم الفعل رمز جامع لمعانى كلمات كثيرة تقوم بتصوير ما يقوم به اسم الفعل وحده، فقولك: (دونك زيد) ليس معناه: (خذ زيدا) سواء بسواء، بل هو قائم مقام قولك: (دونك زيد فخذه فقد أمكنك)، ففيه دلالة على القرب والتمكن وطلب الأخذ، فمقام (خذ) غير مقام (دونك)، وعلى هذا ففى اسم الفعل اختصار

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٣/ ٣٠٢.وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك للمرادى ٤/٧٨،٨٧، ت د/ عبد الرحمن سليمان، ط أولى، مكتبة الكليات الأزهرية.

(٢) ينظر: الخصائص لابن جنى ٣/ ٤٨، ت محمد على النجار، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

(٣) ينظر: الخصائص لابن جنى ٣/ ٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش٣/ ٣، ٤،ت د/ إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط أولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

آخر يرمى به إلى "حصول الفراغ منه بسرعة ليتبادر المأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد عنه زيد"(١).

الوجه الرابع: اسم الفعل قد يفيد بالتنوين معنى لا يكون معه بغير تنوين، فقولك: (صه) بدون تنوين، غير قولك: (صهٍ) بالتنوين، لأن فى تنوينه طلاقة الدلالة، حيث إنك تطلب سكوتا عن أى حديث، وذلك بخلاف (صهْ) بدون تنوين، فهو طلب سكوت عن حديث معلوم(٢)، ومثل هذه الطاقات الدلالية الكامنة فى اسم الفعل لا تكون فى الفعل نفسه (اسكت)(٣).

تأمل قول المتنبى مادحا:

تَعَرّضَ لِيَ السّحَابُ وَقَدْ قَفَلْنَا فَقُلْتُ إِلَيْكَ إِنّ معي السّحَابَا(٤)

لتجد أن الصيغة التى دلت على الأمر هنا هى اسم الفعل (إليك)، وهى بمعنى: تنحّ، قال سيبويه: وقالوا: إليك إذا قلت: تنح، قال: وسمعنا من العرب من يقال له: إليك، فيقول: إلىّ، كأنه قيل له: تنح، فقال: أتنحى، والعرب تقول: إليك عنى، أى: أمسك وكف(٥).

والأمر هنا موجه للسحاب، والسحاب لا يؤمر من البشر؛ لأنه من الظواهر الكونية التى لا تتدخل فيها إرادة البشر، ولكن الشاعر تخطى تلك الموانع فنزل السحاب منزلة العقلاء الذين يؤمرون فيمتثلون، ففى النظم استعارة مكنية تصور لنا السحاب إنسانا يبرز للشاعر ويطلبه ويتصدى له، وإذ بالشاعر يأمره بالتنحى والإمساك، ثم حُذِف المشبه ورُمز له بشىء من لوازمه وهو إثبات التعرض للسحاب.

---

(١) شرح الكافية للرضى٣/ ٨٩، ت يوسف حسن عمر، بدون ناشر.

(٢) ينظر: الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/٧٦، ت محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط أولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م شرح المفصل لابن يعيش٣/ ٣ـ٨.

(٣) ينظر: صورة الأمر والنهى فى الذكر الحكيم للدكتور/ محمود توفيق /٢٦، ٢٧.

(٤) ديوان المتنبى / ٢١٦.

(٥) ابن منظور لسان العرب مادة (إلى) ١/ ١٢٠.

وتأمل العلة التى من أجلها زهد الشاعر فى السحاب وأمره بالتنحى: (إنّ معي السّحَابَا) فما دام معه السحاب فلا حاجة به إلى سحاب آخر؛ لأن السحاب الذى معه يغنيه عن غيره، ولا يخفى أن المراد بالسحاب فى هذه العبارة هو الممدوح، "وإذا تأملت هذا المجاز رأيت أنه تضمن تشبيها حذف منه لفظ المشبه، واستعير له لفظ المشبه به ليقوم مقامه بادعاء أن المشبه به هو عين المشبه، وهذا أبعد مدى فى البلاغة وأدخل فى المبالغة، ويسمى هذا المجاز: استعارة، ولما كان المشبه به مصرحا به فى هذا المجاز سمى استعارة تصريحية"(١).

وتلك صورة رائعة أبدع المتنبى فى تصويرها، وستبقى حلوة فى الأسماع حبيبة إلى النفوس ما بقى الزمان، وتركيبها يدل على تناسى التشبيه ويحملك عمدا على تخيل صورة جديدة تنسيك روعتها ما تضمنه الكلام من تشبيه خفى مستور.

وقد جاءت هذه الجملة: (إنّ معي السّحَابَا) مؤكدة بـ (إن)، وتأكدها إنما كان لغرابة الخبر، لأنه أتى بـ (مع) الظرفية المضافة إلى ياء المتكلم، وهى حينئذ تفيد الاجتماع والمصاحبة، فما أمَرَ الشاعر السحاب بالتنحى إلا لأن معه السحاب المعرّف بـ (أل) الاستغراقية؛ لاشتماله على حقيقة السحاب، وهذا منبع غرابة الخبر، ومن هنا قدم المسند على المسند إليه، اهتماما بصحبة الشاعر للسحاب.

ولما كان المقام يقتضى المبالغة فى زهد الشاعر فى السحاب الأول واستغنائه عنه بالسحاب الثانى، لم يأت بفعل الأمر المعهود (تنح) بل أتى باسم فعله (إليك)؛ ليكون بما فيه من المبالغة والتحدى أُنسا بالسياق، وتناسقا مع ما أُقيم له الكلام من تفوق الممدوح على السحاب.

فاسم الفعل (إليك) لا يحمل طلب التنحى فحسب بل هو يجمع إليه الإبلاغ فى هذا الطلب، وإعلان التحدى، وتبكيت السحاب على تعرضه للشاعر وبصحبته الممدوح، وذلك كله آنس بمقام المدح، ولا يستطيع فعل الأمر الإعراب عنه على النحو الذى أعرب عنه اسم الفعل (إليك).

---

(١) البلاغة الواضحة لعلى الجارم ومصطفى أمين / ١٢٤.

وتأمل قوله:

إِلَيْكَ فَإِنِّى لَسْتُ مِمَّنْ إِذَا اتَّقَى عِضَاضَ الأَفَاعِى نَامَ فَوْقَ الْعَقَارِبِ(١)

فهذا البيت يصور عظمة نفس المتنبى وبعد همته، وأنه ليس ممن يرضى بقبول الذل والمهانة، وقد بدأ بيته بهذا الأمر الذى جاء فى صورة اسم الفعل: (إليك)، وهو بمعنى: تنح وكف وابتعد عنى، فهى كلمة تبعيد وتحذير، قل ابن جنى: "ليس الرجل ممن إذا تخوف عظيمة صبر على مذلة وهوان، فشبّه الأفاعى بالعظيمة، والعقارب بالذل"(٢)، وقال الواحدى: "جعل عض الأفاعى لكونه قاتلا مثلا للهلاك، وجعل لسع العقارب مثلا للعار لأنه لا يقتل"(٣)، والحقيقة أن من بات فوق العقارب أدته بكثرة لسعها إلى الهلاك كما لو نهشته الأفعى، وعلى هذا فالمراد: أن الذل والعار يؤدى بذى المجد إلى الهلاك لتعيير الناس له، بل هو أشد؛ لأنه عذاب يتكرر، والهلاك إنما يكون دفعة واحدة، فجعل المتنبى الأفاعى مثلا للهلاك، وجعل العقارب مثلا للذل والعار.

والبيت قائم على الاستعارة التمثيلية التى هى علة الأمر بتنحى المخاطب عن الشاعر، حيث شبه المتنبى حال من يخاف الهلاك فيصبر على ذل العار الدائم المنغص، بحال من يفر من الأفعى التى فى لدغها الموت إلى العقارب التى فى لسعها الألم الطويل والعذاب الأليم، بجامع الفرار من موت مريح إلى عذاب دائم مؤلم، ثم استعير التركيب الدال على المشبه به للمشبه، والقرينة حالية.

ويبدو أن شاعرنا تعرض لنصيحة تخوفه من عظائم الأمور المهلكة، وتدعوه للصبر على الذل والهوان، فثار فى وجه مخاطبه بهذا الأمر: (إليك)؛ لأن شاعرنا من أصحاب النفوس الكبيرة والهمم العالية التى لا تقبل الذل، وأن مثله إذا أراد شيئا لا يبالى أن يكون دون الوصول إليه رماح وسيوف ونفوس تقتل ودماء

(١) ديوان المتنبى / ٢٢٦.

(٢) التبيان فى شرح الديوان ١/ ١٦٠.

(٣) شرح ديوان المتنبى لأبى الحسن على بن أحمد الواحدى ٢/ ١٠٨، الناشر شركة القدس، القاهرة، بدون تاريخ.

تسيل، ولما كان المقام يقتضى المبالغة فى رفض تلك النصيحة؛ لاعتزاز الشاعر بنفسه وبعد همته لم يأت بفعل الأمر المعهود (تنح) بل أتى باسم الفعل (إليك)؛ ليكون بما فيه من المبالغة فى طلب التنحى والابتعاد والكف أنسا بالسياق وتناسبا مع ما أقيم له من أن نفس الشاعر وهممه لا تتلائم مع الذل والهوان.

فاسم الفعل (إليك) لا يحمل طلب التنحى والكف فحسب بل يجمع إليه المبالغة فى هذا الطلب، وتبكيت المخاطب على إقدامه على ما لا يتلاءم مع همم المتنبى، وكبر نفسه، وكأن المخاطب يجهل همم المتنبى، فاسم الفعل هو الآنس بهذا المقام، ولا يستطيع فعل الأمر: (تنح) أن يفصح عن تلك المعانى، على النحو الذى أفصح عنه اسم الفعل (إليك).

وتأمل قوله يمدح الحسين بن على الهَمْذَانى وابنه:

أَرَى القَمَرَ ابْنَ الشَّمْسِ قَدْ لَبِسَ العُلاَ   رُوَيْدَكَ حَتَّى يَلْبَسَ الشَّعْرَ الْخَدُّ[(١)]

لترى كيف جعل الممدوح قمرا وأباه شمسا، وتأمل كلمة (القمر) لتجد أنها استعملت فى معنيين، أحدهما: المعنى الحقيقى للقمر الذى نعرفه، وهو الذى يظهر ليلا فيملأ الأرض نورا ويختفى نوره نهارا لشدة ضياء الشمس، والثانى: إنسان وضّاء الوجه يشبه القمر فى تلألؤه ومكانته وشهرته، وإذا تأملت رأيت أن هناك صلة وعلاقة بين المعنى الأصلى للقمر، والمعنى العارض الذى استعمل فيه، وهذه العلاقة هى المشابهة؛ لأن الشخص الوضيء الوجه الشهير الرفيع المنزلة يشبه القمر فى الإشراق والعلو والشهرة، ولا يمكن أن يلتبس علينا الأمر فنفهم من لفظ (القمر) المعنى الحقيقى للقمر، لأن الحال المفهومة من سياق الكلام تدل على أن المقصود من هذا اللفظ (القمر) المعنى العارض وهو الممدوح ابن الممدوح.

وتأمل أيضا كلمة (الشمس) لتجد أنها استعملت فى معنيين، أحدهما: المعنى الحقيقى للشمس التى نعرفها تملأ الأرض ضياء ودفئا، والثانى: إنسان ذو مكانة رفيعة وشهرة ذائعة ووجه وضّاء كالشمس، وهذا المعنى غير حقيقى، وإذا تأملت

(١) ديوان المتنبى /٢٠٧.

وجدت أن هناك صلة وعلاقة بين المعنى الأصلى للشمس والمعنى العارض الذى استعملت فيه، وهذه العلاقة هى المشابهة، والقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقى للشمس هى أن الحال المفهومة من سياق الكلام تدل على أن المقصود من (الشمس) هو المعنى العارض لها، وهذا ما يسمى فى عرف البلاغيين بالاستعارة التى تقوم على تناسى التشبيه ، وتحملنا عمدا على تخيل صورة جديدة تنسينا روعتها ما تضمنه الكلام من تشبيه خفى مستور.

وتأمل دقة الشاعر فى استعارة الشمس للممدوح، واستعارة القمر لابن الممدوح لتجد أن الفرق بين الشمس والقمر فى الرفعة والشهرة والضياء يتناسب تمام التناسب مع الفرق بين الممدوح وابنه، فالقمر المستعار للابن يستمد نوره من الشمس، والابن فرع أبيه يستمد ـ غالبا ـ فخره وعزه وشهرته من أبيه.

وانظر إلى قوله: (قَدْ لَبِسَ العُلاَ) والعلا لا يلبس حقيقة وإنما يكون هذا للثوب وما شاكله، وعلى هذا ففى الكلام استعارة مكنية، حيث شبه العلا بالثوب بجامع الإحاطة فى كل، ثم حذف المشبه به ورمز له بشىء من لوازمه وهو (لبس)، والقرينة إثبات اللبس للعلا.

ثم تأمل قوله: (رُوَيْدَكَ حَتَى يَلْبَسَ الشَّعْرَ الْخَدُّ) لتجد أن الشاعر بدأ مطلع الشطر الثانى بهذا الأمر الذى جاء فى صورة اسم الفعل: (رُوَيْدَك)، وهو بمعنى: أمهل وتأن وارفق(١)، ولا شك أن الأمر هنا لا يراد به حقيقته من طلب الفعل على جهة الاستعلاء، لأن هذا لا يتناسب مع مقام المدح، وإنما أريد بصيغة الأمر هنا: النصح والإرشاد، فالمتنبى يسدى نصحه للممدوح ابن الممدوح، بأن يتأنى فى طلب العلا حتى يبلغ مبلغ الرجال، وبما أن الممدوح بن الممدوح لم يتأن بل لبس العلا فإن صيغة الأمر (رويدك) إضافة لمعنى النصح تنم عن تعجب الشاعر ودهشته من هذا الذى اكتسى العلا ثوبا يحيط به ولمّا يبلغ مبلغ الرجال.

---

(١) لسان العرب مادة (رود) ٣/ ١٧٧٣.

ولما كان المقام يقتضى المبالغة فى النصح والتعجب لم يأت الشاعر بفعل الأمر المعهود (أمهل) بل أتى باسم فعله (رويدك) ليكون بما فيه من المبالغة فى النصح والتعجب أليق بسياق المدح، وهمم الممدوح التى بلغ بها المعالى قبل بلوغه مبلغ الرجال.

فاسم الفعل (رُوَيْدَك) لا يحمل طلب التأنى والتمهل المراد به النصح والتعجب وفقط، بل هو يجمع إليه الإبلاغ فى هذا الطلب، وذلك آنس بمقام المدح والنصح، ولا يستطيع فعل الأمر (تأن) الإعراب عن تلك المعانى بمثل ما أعرب عنه اسم الفعل (رُوَيْدَك).

وتأمل قوله: (حَتّى يَلْبَسَ الشّعْرَ الْخَدُّ) فما بعد (حتى) غاية لما قبلها، أو مسببا عنه، كأنه قال للممدوح: تأن فى ارتداء العلا إلى أن تبلغ مبلغ الرجال، ففى التعبير استعارة مكنية؛ لأن الخد لا يلبس الشعر وإنما يغطى بالشعر عند إنباته فيه، فقد شبه الخد بإنسان بجامع أن كلا منهما يُغطى، هذا بالثوب، وهذا بالشعر، ثم حذف المشبه به ورمز له بلازم من لوازمه وهو (يلبس)؛ لأن اللباس من خصائص الإنسان، ومن الممكن أن تجرى الاستعارة فى الفعل (يلبس) على تشبيه التغطية باللبس بجامع الاشتمال والستر فى كل ثم اشتق من اللبس يلبس بمعنى: يغطى على سبيل الاستعارة التبعية فى الفعل، وإذا ما أجريت الاستعارة فى الفعل (يلبس) امتنع إجراؤها فى (الخد)، ولا يخفى أن قوله: (يَلْبَسَ الشّعْرَ الْخَدُّ) كناية عن الرجولة ، حيث يلزم من إنبات شعر الخد بلوغ الشاب مبلغ الرجال.

وقد أبدع المتنبى فى هذا البيت أيما إبداع بما حشد فيه من صور البيان، فقد استعار القمر والشمس للممدوح وابنه تمهيدا للأمر فى قوله: (رويدك) الذى أريد به إما النصح والإرشاد مبالغة فى الإشفاق على الممدوح ابن الممدوح، وعلة هذا الأمر: أن معالى الأمور وعظائمها تحتاج إلى صبر وأناة وتضحيات وعزائم قد ترهق من لم يبلغ مبلغ الرجال، أو تعجزه.

وقد يراد بالأمر (رويدك) التعجب من حال الممدوح وقد اكتسى العلا وتلبس بعظائم الأمور ولما يبلغ مبلغ الرجال، وقد أثار هذا دهشة الشاعر وتعجبه واستغرابه فجاء الأمر فى صورة اسم الفعل مبالغة فى التعبير عن تلك المعانى.

وتأمل قوله يمدح سيف الدولة عندما عزم على الرحيل عن أنطاكية وقد استهل المطر:

رُوَيْدَكَ أيُّهَا المَلِكُ الجَلِيلُ … تَأَنّ وَعُدّهُ مِمّا تُنِيلُ(١)

فقد بدأ الشاعر بيته بل قصيدته بهذا الأمر الذى جاء فى صورة اسم الفعل (رويدك) وهو بمعنى: أمهل وتأن وأرفق، ولا يراد بهذا الأمر حقيقته من طلب الكف على جهة الاستعلاء، لأن المتنبى لا يستعلى على ممدوحه، وإنما أريد بهذا الأمر: النصح والإرشاد.

ولما كان المقام يقتضى المبالغة فى طلب التمهل لم يأت الشاعر بفعل الأمر المعهود (أمهل) بل أتى باسم فعله (رويدك)؛ ليكون بما فيه من المبالغة أدعى لقبوله وتحقيقه.

ومعقد المعنى فى البيت قائم على صورة الأمر (رويدك)، ومن هنا جاء النظم كله متآزرا لتحقيق المراد من الأمر، يبدو هذا واضحا فى هذا النداء: (أيُّهَا المَلِكُ الجَلِيلُ)، والنداء يعد النفس ويهيؤها لتلبية الأمر، ومن هنا فصورة الأمر (رويدك) تتقوى بهذا النداء؛ لأن النداء يوقظ النفس ويلفت الذهن وينبه المشاعر، فيصادف الأمر نفسا مهيأة يقظة فيقع منها موقع الإصابة حيث تتلقاه بحس واع وذهن منتبه.

وقد حذفت من الأسلوب أداة النداء والأصل: (يأيُّهَا المَلِكُ الجَلِيلُ) وفى حذفها إشعار بقرب الشاعر من الممدوح منزلة، وهذا أدعى لقبول النصح، كما أن أداة النداء المحذوفة هى (يا) الموضوعة لنداء البعيد، وفى هذا إنباء ببعد مكانة

(١) ديوان المتنبى / ٢٦٣.

الممدوح وسمو منزلته، وهذا أدب الشاعر مع ممدوحه الذى يهواه ويعشقه، ويجله ويقدره فيمحض له النصح والإرشاد.

وتأمل المقصود بالنداء الواقع صفة للمنادَى: (الملك) وقد جاء اسم جنس محلى بأل، وفى الإتيان به لقبا محمودا لفت للممدوح؛ لأن العربى بطبعه يُقْبِلُ إلى اللقب المحمود ويأنس به ويحب الانتساب إليه، وقد أتى الشاعر بوصف آخر يشعر بالمدح وهو: (الجليل)؛ فهو بمعنى: العظيم(١).

وفى قوله: (تَأَنّ وَعُدَّهُ مِمّا تُنِيلُ) أمران، الأول: (تأن) بمعنى: تمهل، والثانى: (وَعُدَّهُ مِمّا تُنِيلُ)، أى: اجعل هذا المكوث والتأنى نوعا من نوالك وعطائك، ويراد بالأمر هنا الاستعطاف والترفق، لأن المعنى كما يقول العكبرى: "ترفق أيها الملك فى رحيلك وتمهل فى مسيرك، واجعل ذلك مما يعتد به من نوالك وهباتك للمشتملين بنعمتك"(٢).

وتأمل قوله متغزلا:

رُوَيْدَ حُكْمَكِ فِينَا غَيْرَ مُنْصِفَةٍ ... بِالنّاسِ كُلّهِمِ أَفْدِيكِ مِنْ حَكَمِ(٣)

يقول: "أنا أفديك بالناس كلهم حاكمة، وإن جُرت علىّ فى الحكم، فأمهلى وأقلّى فأنت ظالمة لى"(٤)، وقد بدأ الشاعر بيته بهذا الأمر الذى جاء فى صورة اسم الفعل (رويد)، وهو بمعنى: أمهلى وأرفقى، ونصب (حُكْمَكِ) به، وقوله: (غَيْرَ مُنْصِفَةٍ) يحتمل أن يكون حالا من المخاطبة والعامل فيه (حُكْمَكِ)، يريد: أن تحكمى غير منصفة، ويحتمل أن يكون نداء مضافا، يريد: يا غير منصفة، فحذف حرف النداء.

(١) القاموس المحيط للفيروزآبادى مادة (جلّ) ٣/ ٣٣٩، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

(٢) التبيان فى شرح الديوان ٣/ ٣.

(٣) ديوان المتنبى / ٣٧.

(٤) التبيان فى شرح الديوان ٤/ ٣٩.

ولا يراد بالأمر (رويد) حقيقته من الإلزام والتكليف، فهذا لا يتناسب مع مقام الغزل، وإنما المراد بهذا الأمر الاستعطاف وطلب الرفق، وهذا هو الأليق بمقام الغزل والاستلطاف ومخاطبة المحبوبة، ولما كان المقام يقتضى المبالغة فى طلب التأنى والرفق لم يأت الشاعر بفعل الأمر المعهود: أمهل، بل أتى باسم فعله (رويد)؛ ليكون بما يحمل من المبالغة أدعى لحصول الرفق والعطف.

وانظر إلى قوله وهو يمدح على بن منصور الحاجب:

سَلْ عَنْ شَجَاعَتِهِ وَزُرْهُ مُسَالِمًا وَحَذَارِ ثُمَّ حَذَارِ مِنْهُ مُحَارِبًا[١]

لترى أن البيت كله مبنى على الأمر، حيث جاء الأمر بصيغة الفعل فى موضعين، الأول: (سَلْ عَنْ شَجَاعَتِهِ)، والموضع الثانى: (وَزُرْهُ مُسَالِمًا)، وجاء الأمر فى صورة اسم الفعل فى موضع واحد مكررا فى قوله: (وَحَذَارِ ثُمَّ حَذَارِ مِنْهُ مُحَارِبًا)، ومعنى البيت: أن يكتفى المخاطب من معرفة شجاعة الممدوح بالسؤال عنها، ولا يباشرها بنفسه حتى لا يهلك.

والأمر الأول: (سَلْ عَنْ شَجَاعَتِهِ) أريد به: النصح والإرشاد، وفيه إشارة إلى شهرة الممدوح بالشجاعة، وأن شجاعته قد ذاعت وانتشرت، فلم تعد تخفى على أحد من الناس، وهذا يستفاد من حذف مفعول (سل)، حيث لم يقل: سل عن شجاعته فلانا أو قبيلة كذا أو عدوه مثلا، وإنما حذف المفعول؛ لقصد العموم والشمول، ولله در الإمام عبد القاهر عندما قال فى الحذف: "هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"[٢].

(١) ديوان المتنبى / ١١٠.

(٢) دلائل الإعجاز / ١٤٦.

والأمر الثانى: (وَزُرْهُ مُسَالِمًا) أريد به أيضا: النصح والإرشاد، فالمتنبى يخشى على المخاطب من صولة الممدوح وغضبه، ومن هنا وجد فى صيغة الأمر وعاء لنصحه وإرشاده وشفقته على المخاطب حتى لا يقع صريع جهله بحقيقة الممدوح وقوة بأسه، ومن هنا قيد الأمر (وزره) بالحال (مسالما)، أى: لا تكن زيارتك له إلا فى صورة الموادعة والمهادنة والمسالمة.

ثم تأمل هذا الأمر الذى جاء فى صورة اسم الفعل (وَحَذَارِ ثُمّ حَذَارِ مِنْهُ مُحَارِبًا)، و(حذار) على وزن (فَعَالِ)، وما كان على هذا الوزن مبنيا على الكسر ينقاس استعماله من كل فعل ثلاثى للدلالة على الأمر نحو: (نَزَالِ، وضَرَابِ، وقَتَالِ، أى: انزل واضرب واقتل)(١).

فـ (حذار) هنا اسم فعل أمر بمعنى: احذر، ولا يراد بهذا الأمر هنا حقيقته، وإنما يراد به النصح والإرشاد، فالتحذير هنا من باب إسداء النصح للمخاطب حتى لا يزور الممدوح محاربا، فيعرض نفسه للهلاك، ومكمن التحذير هو الحال (محاربا).

ومما يلفت النظر فى هذه الصورة أنها جاءت مكررة، والغرض من التكرار هنا هو: تأكيد هيبة الممدوح وتقريرها فى نفس المخاطب، وفى العطف بالحرف (ثم) ما ينبئ بأن الإنذار الثانى أقوى وأشد من الإنذار الأول، حيث نزل بعد المرتبة منزلة البعد الزمنى فعطف بـ (ثم)، وفى هذا دلالة على التدرج والارتقاء فى التحذير.

ولك أن تتأمل كيف أن الشاعر نوع بين صور الأمر فى هذا البيت، حيث بدأ بالأمر فى صورة الفعل: (سل... زره)، وكان من الممكن أن يسير على تلك الوتيرة فيقول: واحذر ثم احذر منه محاربا، لكنه آثر أن يكون الأمر هنا فى صورة اسم الفعل (حذار)؛ لما فى اسم الفعل من المبالغة فى الدلالة على الفعل الذى ناب منابه، فقول الشاعر: (حذار) أبلغ فى الدلالة على طلب التحذير من الفعل (احذر)، ومن هنا لا يُؤْتَى بـ (حذار) مكان (احذر) إلا فى حال التأكيد على حصول التحذير ممن يُطلب منه ذلك، وأنه مما لا ترخص فى تحقيقه، أو تراخى فى تنفيذه.

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/ ٢٧٨، ٣٠٣.

ومن المعهود فى لغة العرب أنه إذا أريد بالفعل المبالغة فى معناه أخرج عن معهود لفظه، فيكون فى العدول اللفظى إعراب عن المبالغة فى معناه(١).

وتأمل الطباق بين قوله (مسالما ـ ومحاربا)، وقد أكسب المعنى قوة وتأكيدا، وألبس اللفظ حسنا وجمالا، فقد نصح الشاعر مخاطبه بأن تكون زيارته للممدوح مقيدة بالمسالمة، وحذره أن تكون زيارته مقيدة بالمحاربة، فزيارة المسالمة فيها النجاة، وزيارة المحاربة فيها الهلاك، وبهذا تحددت الأمور أمام المخاطب بالطباق البديع الذى يبرز المعنى المراد ويميزه، ويضاعف من حسن الأسلوب بما فيه من وقع آخاذ وتناسب يخلع على الأسلوب جزالة وفخامة، ويجعل للكلام وقعا حسنا وأثرا جميلا........إلى غير ذلك من شواهد الأمر فى صورة اسم الفعل.

الصورة الثالثة: المصدر النائب عن فعل الأمر.

ينوب المصدر عن فعله، كما فى قولنا: ضربا زيدا، فيكون الناصب (زيدا) هو المصدر عند جمهور أهل العلم؛ لأن المصدر صار بدلا من الفعل (اضرب) فورث عنه عمله، وأصبح الفعل نسيا منسيا، وعلى ذلك يكون الدال على طلب الضرب هو المصدر النائب عن فعله، ويذهب جماعة إلى أن الناصب للمفعول به (زيدا) إنما هو الفعل المحذوف، يقول ابن عقيل: "اختلفوا فى المصدر الواقع موقع الفعل: هل يعمل أو لا؟ والصحيح أنه يعمل، فـ(زيدا) فى قولك: (ضربا زيدا) منصوب بـ(ضربا) على الأصح، وقيل: إنه منصوب بالفعل المحذوف، وهو: (اضرب)، فعلى القول الأول ناب (ضربا) عن (اضرب) فى الدلالة على معناه وفى العمل، وعلى القول الثانى ناب عنه فى الدلالة على المعنى دون العمل"(٢)

(١) ينظر الخصائص لابن جنى ٣/ ٤٦.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ١٧٦.

وجمهور البلاغيين المتأخرين لم ينصوا على المصدر فى باب الأمر[1]، وكأنى بهم لا يرون فيه دلالة على الطلب بنفسه بل بفعله المحذوف، أو ربما قصدوه عندما أتوا بمثال يحتمل أن يكون مثالا لاسم الفعل وأن يكون مثالا للمصدر، تأمل قول الخطيب وهو يذكر صيغ الأمر: "والأظهر أن صيغته من المقترنة باللام نحو: ليحضر زيد، وغيرها، نحو: أكرم عمرا، ورويد بكرا"[2]، ويقول الدسوقى: " قوله: (رويد بكرا) (رويد) هنا أسم فعل مبنى على الفتح بمعنى: (أمهل)، وقد تكون مصدرا منصوبا نصب المصادر المأمور بها مصغرا تصغير الترخيم، والأصل: إروادا مصدر أرود، فيقال: رويد عمرا أى: أروده أى: أمهله"[3]، فقد أشار الدسوقى إلى أن هذا المثال يراد به اسم الفعل، ويحتمل أن يراد به المصدر النائب عن فعله.

تأمل قول المتنبى يرثى محمد بن إسحاق التنوخى:

مَا كُنْتُ أَحْسَبُ قَبْلَ دَفْنِكَ فِى الثَّرَى ... أَنّ الكَوَاكِبَ فِى التُّرَابِ تَغُورُ

مَا كُنْتُ آمُلُ قَبْلَ نَعْشِكَ أَن أَرَى ... رَضْوَى عَلَى أَيْدِى الرِّجَالِ تَسِيرُ

خَرَجُوا بِهِ وَلِكُلّ بَاكٍ خَلْفَهُ ... صَعَقَاتُ مُوسَى يَوْمَ دُكَّ الطُّورُ

والشّمْسُ فِى كَبِدِ السّمَاءِ مَرِيضَةٌ ... والأَرْضُ وَاجِفَةٌ تَكَادُ تَمُورُ

وَحَفِيفُ أَجْنِحَةِ المَلائكُ حَوْلَهُ ... وَعُيُونُ أَهْلِ اللاذِقِيّةِ صُورُ

حَتّى أَتَوا جَدَثًا كَأَنّ ضَرِيحَهُ ... فِى قَلْبِ كُلّ مُوَحِّدٍ مَحْفُورُ

يُبْكَى عَلَيْه وَمَا اسْتَقَرّ قَرَارُهُ ... فِى اللحْدِ حَتّى صَافَحَتْهُ الحُورُ

(١) ينظر: مفتاح العلوم/ ١٥٢، الإيضاح٢/ ٣٥، المطول / ٢٤٠، مواهب الفتاح ٢ / ٣١١، عروس الأفراح ٢/ ٣٠٩، والإشارات والتنبيهات لمحمد بن على الجرجانى/ ١١٦.

(٢) الإيضاح ٢/ ص ٥٣.

(٣) حاشية الدسوقى على المختصر ٢/ ٣١١.

صَبْرًا بَنِى إسْحَاقَ عَنْهُ تَكَرُمًا   إنّ العَظِيمَ عَلَى العَظِيمِ صَبُورُ(١)

يكشف هذا الرثاء عن محاسن المتوفّى ومكانته، ومصاب الناس فى فقده، لقد كان فى حياته كوكبا علوا وإشراقا وشهرة، وكان كرضوى شموخا ورزانة وهيبة، ومن هنا فخبر موته لشدته كان وقعه على الناس كوقع صعقة موسى – عليه السلام – يوم دك الطور، والشمس تأثرت فكانت كالرجل المريض ضعفا وخفوقا، والأرض اضطربت حتى كادت أن تمور، والملائكة سُمِع لأجنحتها حول نعشه حفيف، وأهل اللاذقية عيونهم مائلة إلى نعشه؛ حزنا عليه حتى أتوا قبرا كأن ضريحه فى قلب كل موحد محفور، ثم يستنكر الشاعر البكاء عليه؛ لأنه ما كاد يستقر فى لحده حتى صافحته الحور، وتلك كناية عن دخول الجنة؛ لأن الحور من جواريها.

ثم تأمل هذا الأمر: (صَبْرًا بَنِى إسْحَاقَ عَنْهُ تَكَرُمًا) الذى جاء فى صورة المصدر النائب عن فعل الأمر: (اصبروا)، وهذا الأمر جاء فى سياق الرثاء والدعوة إلى الصبر على ذلك الفقيد الذى هو كالكوكب فى علو الشأن والجبل فى الشموخ، والذى مرضت له الشمس وارتجت له الأرض، وصعق الناس بخبر فقده، ونزلت الملائكة لتشيعه، وكأن ضريحه خُطّ فى قلب كل موحد، حتى إذا استقر فى لحده صافحته الحور، ذلك الذى أُمِرَ أهلُه بالصبر عليه، والصبر عليه أمر عظيم لا تكاد نفوس بنى إسحاق تذل له سريعا؛ لفداحة المصاب، وعظم الفقيد، وشدة الواقعة، ومعالجتهم للصبر عليه جد عظيمة، فلا تكون صيغة الأمر (اصبروا) أو (لتصبروا) قائمة فيه بما يراد، فعدل الشاعر عن (اصبروا بنى إسحاق..) إلى ما جاء عليه النظم من إقامة المصدر (صبرا) مقام فعل الأمر، وفى هذا العدول تحريض على إيقاع الصبر على النحو الأمثل الذى يخلوا من الشائنات.

واصطفى بنى إسحاق لتوجيه الأمر بالصبر إليهم دون بقية من حزنوا على المتوفّى؛ لأنهم أهله وعشيرته، ولا شك أن حزنهم عليه لا يضارع، وفجيعتهم فيه

(١) ديوان المتنبى / ٧١، ٧٢.

لا تماثل، ولعل فى حذف أداة النداء ـ إذ الأصل: يا بنى إسحاق ـ تعبيرا عن شعور المتنبى بقرب منزلته من بنى إسحاق، ومن هنا فهو شريكم فى الأسى على فقيدهم، واصطفاء كلمة (تكرما)؛ لما فى التكرم من التنزه عما يشين، فالمطلوب من بنى إسحاق: أن يصبروا صبرا يخلو من الشائنات، ويتناسب وعظيم منزلتهم.

وتأمل التأكيد فى جملة الخبر: (إنّ العَظِيمَ عَلَى العَظِيمِ صَبُورُ) وبنو إسحاق لا يشكون فى مضمون هذه الجملة، ولا يترددون فى صحة ما تضمنته من معنى، وهذا يستلزم الإتيان بها خالية من التأكيد، ولكن المقام اقتضى أن يفترض الشاعر فى بنى إسحاق حالا غير حالهم فينزلهم منزلة المتردد فى مضمون الخبر، وذلك لا يكون إلا لأسرار يلتفت إليها المبدع ويعيها البصير بلطائف هذه اللغة ودقائقها، فعندما تكون الجملة المتقدمة فى سياق الكلام متضمنة ما يشير إلى الخبر ويلوح به ويومئ إليه فإنها تثير فى النفس المتلقية تساؤلا يجعلها تتطلع وتستشرف إلى معرفة الخبر والوقوف عليه، وعندئذ يدخل قدر من التوكيد فى بناء جملة الخبر ليواجه هذا التردد، ويزيل ما أثير فى نفس المخاطب من استشرافات وتساؤلات، ويقع هذا غالبا إذا كانت الجمل المؤكدة واقعة عقب الأمر أو النهى أو الإرشاد والتوجيه(١).

والجملة المؤكدة هنا: (إنّ العَظِيمَ عَلَى العَظِيمِ صَبُورُ)، وأكدت لأنها تعليل للأمر الذى جاء فى صورة المصدر النائب عن فعل الأمر: (صَبْرًا بَنِى إسْحَاقَ عَنْهُ تَكَرُمًا)، وكأنه حين أمر بنى إسحاق بالصبر تكرما تطلعت نفوسهم إلى معرفة سبب ذلك الأمر، وبخاصة أن المطلوب: صبر منزه عن الشائنات، فجاء الخبر مؤكدا على خلاف مقتضى الظاهر، بتنزيل خالى الذهن منزلة السائل المتردد؛ ليزيل ما أثير فى نفوس المخاطبين.

---

(١) ينظر: خصائص التراكيب للدكتور/ أبو موسى / ٥١، علم المعانى للدكتور/ بسيونى فيود ١/ ٤٣.

وقد فصل الشاعر بين الجملة الإنشائية المثيرة للسؤال: (صَبْرًا بَنِى إسْحَاقَ عَنْهُ تكرُمًا)، وبين الجملة الخبرية المؤكدة التى أبانت عن معنى أثارته الأولى: (إنّ العَظِيمَ عَلَى العَظِيمِ صَبُورُ)، والداعى لهذا الفصل هو: شبه كمال الاتصال، ويسمى أيضا بالاستئناف البيانى، وهو: أن تكون الجملة الأولى متضمنة لسؤال تقع الجملة الثانية جوابا له، وترجع بلاغة هذا الأسلوب إلى ما يفيده من إثارة المخاطب وتحريك ذهنه، فهذا السؤال المنبعث من الجملة الأولى قد انبعث فى المخاطب أو فى ذهن المتكلم الذى أدرك أن الجملة ينبعث منها هذا السؤال، وأن المخاطب ينتظر جوابا له وبيانا، فعندما يأتى البيان ويرد الجواب يقع فى النفس أحسن موقع(١).

وتأمل قوله فى أبى شجاع عضد الدولة:

مَهْلا فَإنّ العَذْلَ مِنْ أَسْقَامِهِ وَتَرَفُّقًا فَالسمعُ مِنْ أَعْضَائِهِ(٢)

العَذْلُ: اللّومُ، والعَذْلُ: الإحراق، فكأن اللآئم يُحْرِقُ بِعَذْلِه قلب المَعْذُول(٣)، والمعنى: يقول للائمه فى حبه: "دع العذل فإنى سقيم لا أحتمله، وهو من جملة أسقامى، لأنه يزيدنى سقما، وارفق فإنك ترى ضعف أعضائى، وأنها لا تحتمل أذى، والسمع من جملة أعضائى، فلا تورد عليه ما يَضْعُفُ عن استماعه"(٤).

والشاهد فى قوله: (مهلا – وترفقا)، فهما مصدران نائبان عن فعلى الأمر: (أمهل – وارفق)، ومما هو معروف أن قلب العاشق يُعرض عن لوم لائميه، ولا يطيع فى محبوبه عاذلا، وأن لوم العذال يزيد من سقمه وضناه، ولوم العذال ونصائحهم لمن أسقمه الحب وأضناه أمور تؤلم العاشق، وتزيد من سقمه، فلا تكاد

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر/ ٢٣٥، ٢٣٦، الإيضاح ٢/ ٧٩، دلالات التراكيب للدكتور/ أبو موسى /٣٠٨، وعلم المعانى للدكتور/ بسيونى فيود ٢/ ٢٠٤.

(٢) ديوان المتنبى / ٣٥٠.

(٣) لسان العرب لابن منظور مادة (عذل) ٤/ ٢٨٦٢.

(٤) التبيان فى شرح الديوان ١/ ١٧.

نفسه تستجيب لتلك النصائح، ومعالجتها للوم اللائمين شديدة الوقع، ومن هنا فإن صيغة الأمر (افعل) أو (لتفعل) لا تقوم بما يريده الشاعر من رفض لنصائح العذال ولوم اللائمين، فعدل الشاعر عن الأمر بصيغة الفعل (أمهل – وارفق)، إلى ما جاء عليه النظم من إقامة المصدر (مهلا) و (ترفقا) مقام فعلى الأمر؛ لأجل تحقيق المعنى المطلوب على الوجه الأمثل.

وتأمل كيف أكد جملة: (فَإِنّ العَذْلَ مِنْ أَسْقَامِهِ)؛ دفعا لإنكار المخاطب، ومحوا لارتيابه وشكه؛ لأنه يخاطب بها من ينكر مضمونها، فالعاذل يشفق على العاشق ويقول له: دع الحب الذى أسقم بدنك حتى تبرأ، فهو يريد له الشفاء، ولا يقع بباله أنه يزيد من أسقامه، بينما جاءت الجملة الخبرية الثانية بدون مؤكدات: (فَالسمعُ مِنْ أَعْضَائِهِ)؛ لأن كون السمع من أعضاء الإنسان ليس موضع إنكار، ولا يخفى ما فى إطلاق السمع على الأذن من المجاز، فقد أطلق الحالّ وهو السمع وأريد المحل وهو الأذن، ولا يخفى ما وراء جملتى الخبر من إظهار الضعف وإبداء الملل والسأم من لوم اللائمين، بما يؤكد إرادة تحقيق المعنى المطلوب من الأمر الذى جاء فى صورة المصدر النائب عن فعل الأمر: (مهلا – وترفقا).

وانظر إلى قوله فى سيف الدولة:

دَوَالَيْكَ يَا سَيْفَهَا دَوْلَةً ... وَأَمْرَكَ يَا خَيْرَ مَنْ يَأْمُرُ[١]

الدَّوْلَةُ وَالدُّوْلَةُ: العُقْبَةُ فى المال والحرب سواء، وقيل: الدَّولةُ بالفتح فى الحرب، أن تُدال إحدى الطائفتين على الأخرى، يقال: كانت لنا عليهم الدَّولةُ، والدَّولةُ: للجيشين يهزم هذا هذا، ثم يُهزم الهازم، والإدَالَةُ: الغَلَبَةُ، يقال: أُدِيلَ لنا على أعدائنا، أى: نُصِرْنا عليهم[٢].

(١) ديوان المتنبى / ٣٥٤.
(٢) لسان العرب، مادة (دول) ٢/ ١٤٥٥، والقاموس المحيط، باب اللام، فصل الدال ٢/ ٣٦٦.

وقد نصب هذا اللفظ (دَوَالَيْكَ) على المصدر، أى: دالت لك الدولة دوْلا بعد دوْل، أى: مرة بعد مرة، وهو من المصادر المثناة التى لا يظهر فعلها وتفيد التأكيد، والمعنى: دالت لك الدولة وتناولتها شيئا بعد شئ[1]، قال ابن الأعرابى: يقال: حَجَازَيْكَ، ودَوَالَيْكَ، وهَذَاذَيْكَ، وهذه حروف خِلقتها على هذا لا تُغَيَّرُ، قال: وحَجَازَيْكَ: أمره أن يَحْجُزَ بينهم، ويحتمل أن يكون معناه: كُفَّ نَفْسَكَ، وأما هَذَاذَيْكَ، فإنه يأمره أن يقطع أمر القوم، ودَوَالَيْكَ من تداولوا الأمر بينهم يأخذ هذا دوْلَةً، وهذا دوْلَةً، وقولهم: دَوَالَيْكَ، أى: تداولا بعد تداول[2].

وأرى أن هذا اللفظ: (دَوَالَيْكَ) المنصوب على المصدرية قد ناب عن فعل الأمر، والأصل: لِتَدَلْ لك الدولة دَوْلا بعد دوْل، أى: مرة بعد مره، أو لتغلب عدوك غلبة بعد غلبة، ولتنصر عليه نصرا بعد نصر، ولا يخفى أن الأمر هنا أريد به: الدعاء، والعدول عن الفعل: (لتدل) إلى المصدر (دَوَالَيْكَ) إنما كان لإظهار حرص الشاعر ورغبته فى إيقاع المعنى الإنشائى وتحققه على الوجه الأمثل؛ إدخالا للسرور على المخاطب.

وتأمل هذا النداء: (يا سيفها) ولا يقصد به طلب الإقبال، وإنما يراد به الإغراء، وهو الحث على تحقيق الأمر الذى ينادى له، ويحمد عليه[3] ،وهو الغلبة والنصر بعد النصر، وقد أتى الشاعر بأداة النداء (يا) الموضوعة لنداء البعيد؛ لينبئ ببعد مكانة المنادَى وسمو منزلته، بما يتلاءم مع عظمة المأمور به، وفى نداء الممدوح بلقبه، وإضافته إلى الضمير العائد على الدولة: قصد إلى تعظيم الممدوح؛ لأن هذا اللقب محمود، كما أن الإضافة فيها تشريف وتعظيم للمضاف إليه (الدولة).

---

(١) ينظر: التبيان فى شرح الديوان ٢/ ٩١.

(٢) لسان العرب مادة (دول) ٢/ ١٤٥٥.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٤/ ٧٢.

وتأمل الشطر الثانى من البيت: (وَأَمْرُكَ يَا خَيْرَ مَنْ يَأْمُرُ) لتجد أن الشاعر أقام المصدر (أَمْرُكَ) مقام فعل الأمر (مُرْ[1])؛ لأن صيغة الأمر (افعل) أو (لتفعل) لا تقوم بما يراد، ففى العدول إلى المصدر حث وتحريض وإغراء على إيقاع الأمر كيفما يريد المخاطب، فأمره أيًّا كان مقبول ومطاع.

ثم تأمل النداء: (يَا خَيْرَ مَنْ يَأْمُرُ)، وقد أريد به الإغراء حثا على تحقيق المعنى الإنشائى على أى وجه كان، وأداة النداء (يا) تشير إلى سمو منزلة المنادَى وبعد منزلته، وتأمل اصطفاء كلمة (خير) وما فيها من تفضيل الممدوح على سائر من يأمر، وأرى أن هذا التفضيل فيه مبالغة، والأحق بهذا الوصف هو سيد الخلق ــ صلى الله عليه وسلم ــ .

وتأمل قوله يرثى أبا الهيجاء عبد الله بن سيف الدولة:

عَزَاءَكَ سَيْفَ الدَّوْلَةِ المُقْتَدَى بِهِ ... فَإِنَّكَ نَصْلٌ وَالشَّدَائِدُ لِلنَّصْلِ[2]

نُصب (عزاءَك) بفعل مضمر تقديره: تعزّ عزاءَك، وقيل: على الإغراء، أى: الزم عزاءَك، والمعنى: تعزّ عزاءَك الذى يقتدى به الناس، فأنت الأسوة لغيرك، وأنت كالنصل، وهو حديدة السيف، ونصل السيف يكشف الشدائد بحدته، وينفذ فيها بصرامته، ويتصدى لصلابة الدروع والجواشن.

ومقام الأمر هنا مقام تعزية وتصبير لسيف الدولة على فقد ابنه، فالشاعر يرغبه فى الصبر والتغلب على الحزن، وأن يشتد ولا يضعف أمام هذا المصاب، وذلك لعمرى مطلب عظيم لا تكاد تذل النفس المصابة بفقد الولد إليه سريعا،

---

(١) الأمر من (أَمَرَ) (مُرْ) وأصله: (أُؤْمُرْ)، فلما اجتمعت الهمزتان وكثر استعمال الكلمة حذفت الهمزة الأصلية فزال الساكن فاستغنى عن الهمزة الزائدة، وفى القرآن: (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) الأعراف/١٩٩، ينظر: لسان العرب مادة (أمر) ١/ ١٢٦.

(٢) ديوان المتنبى /٢٨٠.

ومعالجتها له جد عظيمة، فلا تكون صيغة الفعل (لتفعل) قائمة فيه بما يراد، فعدل الشاعر عن فعل الأمر: (لتتعز) إلى إقامة المصدر (عزاءَكَ) مقام فعل الأمر؛ وفي هذا العدول تحريض وحث وإلهاب لسيف الدولة على إيقاع الصبر على الوجه الأمثل المحمود الذى يليق بمنزلة سيف الدولة المقتدى به، فالمتنبى لا يطلب من الأمير أى صبر، بل يطلب صبرا يتناسب مع منزلته، ومع كونه أسوة ونصلا، قوة وصلابة فى ملاقاة الشدائد، وهذا ما لا يقوم به الفعل، بل الأنسب فى التعبير عنه هو المصدر النائب عن فعل الأمر بما فيه من شمول وعموم.

وتأمل قوله يمدح سيف الدولة وقد عزم على الرحيل عن أنطاكية والمطر يستهل كثرة، فأشار عليه بالمقام حتى يسكن المطر:

رُوَيْدَكَ أَيُّهَا المَلِكُ الجَلِيلُ ... تَأَنَّ وَعُدَّهُ مِمَّا تُنِيلُ

وَجُودَكَ بِالمَقَامِ وَلَوْ قَلِيلاً ... فَمَا فِيمَا تَجُودُ بِهِ قَلِيلُ(١)

فالبيتان فيهما أكثر من صورة للأمر، فقوله: (رويدك) أمر جاء فى صورة اسم الفعل، بمعنى: أمهل، وقوله: (تأن وعُدَّه) أمران جاءا فى صورة الفعل، ولا يراد بهذه الأوامر حقيقتها من طلب الكف على جهة الإلزام والتكليف، لأن القائد لا يلزمه أحد من رعيته بشيء، وإنما أريد بهذه الأوامر: النصح والإرشاد والاستعطاف.

والأمر فى البيت الثانى جاء فى صورة المصدر النائب عن فعل الأمر (وجودَكَ)، والمعنى: "جُدْ جُودَكَ بالمُقام ولو فعلته قليلا، وليس فيما تعطيه قليل، لأن ما كان من جهتك فهو كثير"(٢)، فالشاعر ينصح الأمير ويرغبه فى الجود الذى يليق بمنزلته، وهذا ما تومئ إليه إضافة المصدر إلى كاف الخطاب (وجودك)، فالإضافة تفيد تعظيم المضاف، أى: جُدْ جودا يتناسب مع عظيم قدرك وسعة سلطانك.

---

(١) ديوان المتنبى / ٢٦٣.

(٢) التبيان فى شرح الديوان ٣/ ٣.

وبما أن الشاعر لا يطلب جودا ما، بل يطلب جودا عظيما، فصيغة الفعل (جُدْ) لا تفى بطلب جود الأمراء، ومن هنا عدل الشاعر عن الفعل (جُدْ) إلى المصدر النائب عن فعل الأمر؛ لتتناسب شمولية المصدر وطلاقته مع سعة الجود المطلوب.، تحريضا وحثا للمخاطب على تحقيق الجود المطلوب على الوجه الأكمل اللائق بشرف الأمير ومنزلته.

وتأمل قوله فى أبى شجاع عضد الدولة:

فَخْرًا لِدَهْرٍ أَنْتَ مِنْ أَهْلِهِ ... وَمُنْجِبٍ أَصْبَحْتَ مِنْ عَقِبِهِ[1]

لترى أن الأمر قد جاء فى صورة المصدر النائب عن فعل الأمر: (فخرا لدهر)، وهذا الأمر وارد فى مقام المدح والإشادة بالممدوح، وفخر الدهر بالممدوح من المبالغات التى تثير الخيال وتحرك الوجدان؛ لأن الدهر لا يفخر بأحد، وإنما أهل الدهر يفخرون بالممدوح؛ لوجودهم فى معيته، وما الدهر إلا زمن لذلك الفخر، وتلك معان عظيمة لا تكون صيغة الأمر (افعل) أو (لتفعل) قائمة فيها بما يراد، ومن هنا عدل الشاعر عن صيغة الفعل: (ليفخر دهر..) إلى إقامة المصدر (فخرا) مقام فعل الأمر؛ لأن فى هذا العدول تحريض على إيقاع الفخر على الوجه الأمثل، أى: فخرا عظيما لا يدانيه فخر.

وتأمل اصطفاء كلمة: (دهر) وما فيها من تنكير يراد به التفخيم والتعظيم؛ ليتناسب مع الفخر المأمور به، وحُقّ لدهر أن يفخر بوجود الممدوح فى زمنه وضمن أهله.

وتأمل الشطر الثانى: (وَمُنْجِبٍ أَصْبَحْتَ مِنْ عَقِبِهِ)، لتجد أن الواو داخلة على مصدر محذوف دل عليه المصدر الأول، والتقدير: (وفخرا لمنجب..)، وقد أقيم المصدر المحذوف مقام فعل الأمر: (وليفخر منجب....)؛ لأن فى هذا العدول حث وتحريض على إيقاع الفخر على الوجه الأمثل الأكمل.

---

(١) ديوان المتنبى / ٥٥٩.

ولما أمر الدهر بأن يفخر بالممدوح؛ لأنه من أهله، أمر أبا الممدوح بأن يفخر بابنه النجيب، لأنه من عقبه، أي: أولاده، وهذا مخالف للقيم الاجتماعية المتعارف عليها عند العرب فى افتخارهم بمن ولدهم لا بمن ولدوه، أى: بآبائهم وأجدادهم، لا بأولادهم، وموقف النابغة من حسان بن ثابت ـ رضى الله عنه ـ حين قال:

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرّ يَلْمَعْنَ بِالضّحَى ... وَأَسْيَافنَا يَقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَمَا

وَلَدْنَا بَنِى العَنْقَاءَ وَابْنَى مُحَرِّق ... فَأَكْرِمْ بِنَا خَالاً وَأَكْرِمْ بِنَا ابْنِمَا(١)

معروف حيث قال فى نقد هذين البيتين: "أنت شاعر، ولكنك أقللت جفانك وأسيافك، وفخرت بمن ولدت، ولم تفخر بمن ولدك"(٢)، والأساس فى نقد النابغة هذا هو القيم الفنية والاجتماعية التى كان يعتنقها العرب فى الجاهلية، فقد كانوا من الناحية الفنية فى شعر الفخر لا يقبلون إلا الدرجة المثالية، وكان على حسان ـ رضى الله عنه ـ أن يبالغ فى فخره بالكرم بالإكثار من جفانه، وفى فخره بالشجاعة بالإكثار من سيوفه، وكانت وسيلته لبلوغ هذا الغرض استعمال صيغة جمع تدل على الكثرة بدلا من جمع المؤنث السالم فى (جفنات) الدال على القلة، وصيغة (أفعال) التى استعملها فى قوله: (أسيافنا)، وهى من صيغ جمع التكثير الدالة على القلة، أما القيمة الاجتماعية التى أهملها حسان فى فخره فهى ما اعتاده العرب من الفخر بالآباء والأجداد لا بالأولاد،(٣)، والنقد الذى وُجّه لحسان ـ رضى الله عنه ـ يوجه لأبى الطيب إذ أمر والد الممدوح أن يفتخر بابنه، مخالفا بذلك القيم الاجتماعية التى تعارف عليها العرب.

---

(١) العنقاء: هو ثعلبة، الجد البعيد للأوس والخزرج، والمحرق: الحارث بن جبلة، الملك الغسانى المشهور، والبيتان فى ديوان حسان /٣٥٦، شرح د/ يوسف عيد، ط أولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م...

(٢)ينظر: مفتاح العلوم للسكاكى/ ٥٨٢، ٥٨٣.

(٣) ينظر: تراثنا فى النقد الأدبى بين الأصالة والتأثر للدكتور/ عبد الحميد هلال/ ١٤، ١٥، مطبعة الأمانة، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، بدون ناشر

وتأمل قوله مفتخرا:

فَخْرًا لِعَضْبٍ أرُوحُ مُشْتَمِلَهْ وَسَمْهَرِىٍّ أرُوحُ مُعْتَقِلَهْ[1]

والعَضْبُ: السيف القاطع[2]، والمِشْمَلُ: ثوب يُشْتَمَل به، واشتمل بالثوب: إذا أداره على جسده كله، والشّمْلَةُ عند العرب: مئزر من صوف أو شعر يُؤْتَزَرُ به[3]، والسّمْهَرِىُّ: الرمح الصلب العود، ينسب إلى رجل اسمه: سَمْهَرٌ كان يبيع الرماح[4]، واعتقل الرمح إذا ضمه إليه، من عَقَلْتُ الشىء: إذا حبسته، ومنه الإبل المُعَقّلَةُ، أى: المشدودة بالعِقَال[5].

والمعنى: أن الشاعر لا يفتخر بالسيف والرمح بل هما يفتخران به، وشاهدنا أن الأمر هنا جاء فى صورة المصدر النائب عن فعل الأمر: (فخرا)، وهذا الأمر وارد فى مقام فخر الشاعر بنفسه، وإشادته بفضائله المشهورة، ومحامده المعلومة، وتلك معان عظيمة لا تقوم صيغة الفعل بها حق القيام، فعدل الشاعر عن الفعل: ليفخر عضب... إلى المصدر (فخرا)؛ لأن فى هذا العدول حث وتحريض على إيقاع الفخر على الوجه الأمثل اللائق بمنزلة الشاعر ومكانته.

وتأمل الشطر الثانى: (وَسَمْهَرِىٍّ أرُوحُ مُعْتَقِلَهْ)، لتجد أن الواو داخلة على مصدر محذوف دل عليه المصدر الأول، وتقديره: وفخرا لسمهرى...، وقد أقيم المصدر المحذوف مقام فعل الأمر: وليفخر سمهرى...، وفى هذا العدول حث وتحريض على إيقاع الفخر على الوجه الأكمل الذى يليق بمكانة المفتخر ومحامده وفضائله، فالمتنبى ليس فى حاجة إلى أن يفتخر بما يحمل من سيوف أو رماح، ولكن السيوف والرماح هى التى تغتنم تقلده لها فلتفتخر بذلك تيها وعجبا.

---

(١) ديوان المتنبى / ٢٤٩.

(٢) لسان العرب مادة (عضب) ٤/ ٢٩٨٢.

(٣) لسان العرب مادة (شمل)٤/ ٢٣٣١.

(٤) لسان العرب مادة (سمهر) ٣/ ٢١٠٦.

(٥) لسان العرب مادة (عقل) ٤/ ٣٠٤٦.

وإن كان من شئ يؤخذ على الشاعر فى هذا البيت فهو إتيانه بهذه الكلمات الغريبة الثقيلة على اللسان: (عَضْب...، سَمْهَرِىّ...، مُعْتَقله)، فهذه الكلمات لا يخطىء الذوق الرفيع ثقلها وغرابتها، ومقام الفخر لا يقتضيها بل ينفر منها؛ لأن الفخر يطلب من الألفاظ أوضحها وأجزلها، وفى القاموس اللغوى للمتنبى ما يغنيه عن تلك الألفاظ الغريبة الثقيلة.

وتأمل قوله فى رثاء أبى شجاعٍ فاتكٍ:

قُبْحًا لوَجْهِكَ يَا زَمَانُ فَإنّهُ وَجْهٌ لَهُ مِنْ كُلِّ لُؤمٍ بُرْقُعُ

أيَمُوتُ مِثْلُ أبِى شُجَاعٍ فَاتِكٍ وَيَعِيشُ حَاسِدُهُ الخَصِىُّ الأوْكَعُ[1]

فقوله: (قبحا) مصدر ناب عن فعل الأمر (ليقبح)، وفى العدول عن الفعل إلى المصدر إشارة إلى أن المراد هو تحقق المطلوب من تقبيح وجه الزمان على أكمل وجه، وهذا ما لا تقوم به صيغة الفعل، وإنما يقوم به المصدر، لأن المصدر أصل المشتقات، ولا يخفى أن المراد من صيغة الأمر هنا: الدعاء.

وتأمل كيف شخص الشاعر الزمان فجعل له وجها يستحق التقبيح، لأنه يكتسى من كل لؤم برقعا، ثم تأمل الاستفهام فى البيت الثانى، وقد أريد به التعجب، فالشاعر يتعجب من موت أبى شجاعٍ فاتكٍ، وهو الفرد فى جوده وفضله وشجاعته، ويعيش حاسده الخصى الأوكع، أى: الجافى الأحمق، والوَكَعُ: عيب فى اليد والرِّجْلِ، ويكون فى العبيد من كدهم فى العمل[2]، ويقصد الشاعر بحاسده: كافورا الإخشيدى، وقد أبان الطباق بين: (أيموت) و (ويعيش) الفارق بين الرجلين، فأبو شجاع فاتكٌ فرد فى جوده وفضله وشجاعته يموت فيحزن عليه الشاعر، ويدعو على الزمان بأن يقبح وجهه الخائن الذى يختفى خلف برقع الخيانة، لقد فجعه فى ذلك البطل، بينما ترك عدوه الخصى الأوكع، فالطباق ميز بين المعنيين، وأظهر قبح الفعلين، وبضدها تتميز الأشياء، وتأمل كلمة (الأوكع) وما فيها من غرابة تتلاءم مع ذم الإخشيدى وتتناسب مع الحط من قدره وهجائه،.......إلى غير ذلك من شواهد الأمر بصيغة المصدر النائب عن فعل الأمر.

(١) ديوان المتنبى / ٤٩٣.

(٢) لسان العرب مادة (وكع) ٦ / ٤٩٠٧.

المبحث الثانى

الصور غير الصريحة للأمر

قلت: إن لمعنى الأمر فى اللغة العربية صورا عديدة: بعضها دال على ذلك المعنى صراحة عند تجرده من القرائن الصارفة عنه إلى غيره من المعانى، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الصور الوضعية للمعنى، أو الصور الصريحة، أو الصيغ الوضعية، وبعضها دال على معنى الأمر تلويحا بمعونة السياق والقرائن، وهو ما يمكن أن نسميه الصور غير الصريحة للأمر.

والصور غير الصريحة التى تدل على معنى الأمر تلويحا بمعونة السياق غير محدودة وغير متفق عليها، فتعديدها وتحقيقها يرجع إلى لقانة المتدبر والباحث المنقب. والأساليب المعربة عن معنى الأمر فى شعر المتنبى كثيرة أذكر منها ما أدركته البصيرة:

أولا: التعبير عن الأمر بطريق الخبر.

من أروع صور الأمر ما أدّى بلفظ الخبر، تجوزا بما هو واقع عما يطلب وقوعه، فيعبر بالماضى أو المضارع بدلا من الأمر؛ فيكون الخبر مستعملا فى غير معناه لعلاقة مشابهة الأمر الموثوق بامتثاله بالشىء الحاصل حتى إنه يُخْبر عنه، وهو أبلغ فى الدلالة على الامتثال من صيغة الأمر.

وجمهور البلاغيين والمفسرين على أن الأمر قد يأتى فى صورة الخبر(1)، فيعرب عن معناه على نحو لا يكون لصيغة الأمر أن تعرب عنه، كما أنه يقام فى سياق لا يكون لصيغة الأمر أن تقام فيه.

---

(1) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكى / ١٥٥، المطول / ٢٤٦، والمصباح لابن الناظم /٩٢، وشروح التلخيص ٢/ ٣٣٨ ــ ٣٤٠، الأطول ٢٥٨، الإشارة إلى الإيجاز للعز بن عبد السلام /٢٧، الكشاف للزمخشرى ١/ ٣٧٠،المحرر الوجيز لابن عطيه ١/ ٦٤، ٢/ ٢٠٨، والتبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ١/ ٩٥، ٢/ ٢٦١، التحرير والتنوير لابن عاشور ٢/ ٢٨٨.

يقول الدكتور محمد أبو موسى: "أشرنا إلى أن الإنشاء قد يرد فى لفظ الخبر، وأن له موقعا مستجادا...، والقول بمجيئه فى لفظ الخبر لا يعنى أن المسألة مسألة لفظ، وأن الإنشاء بقى كما لو كان فى لفظ الإنشاء...، الأمر أدق من هذا؛ لأن الذى يحدث تغيير فى الحس بالمعنى والشعور به، ولو تأملت لوجدت الحقيقة المعنويـة والنفسية المعبر عنها بلفظ الإنشاء غير الحقيقة المعنوية والنفسية المعبر عنها بلفظ الخبر، فقولك: (ارحم اللهم زيدا) دعاء منك لزيد بالرحمة، وقولك: (رحم الله زيـدا) دعاء منك له بالرحمة أيضا، ولكن الرغبة هنا أكثر إلحاحا، وأشد تعلقـا بـالنفس، وكأنها لقوة إحاطتها بالقلب أوهمت أنها وقعت، وأن الله قد ناله برحمته، وأنت تخبر عن هذه الحالة، قال البلاغيون فى هذا: إن النفس إذا عظمت رغبتها فـى شـىء تخيلت غير الواقع واقعا، وبنت الكلام على هذا التخيُّل، وأجْرَتْهُ على نسجه"(١)

والتعبير عن الأمر بطريق الخبر لا بد له من غرض بلاغى يقصد إليه المتكلم من وراء تعبيره، تأمل قول المتنبى متغزلا:

سَقَاكِ وَحَيَّانَا بِكِ اللّهُ إنَّمَا ... عَلَى الْعِيسِ نَوْرٌ وَالْخُدُورُ كَمَائِمُهْ(٢)

لقد قصد المتنبى بقوله: (سقاكِ) الدعاء لمحبوبته بالسقيا، وصيغة الأمر فى مثل هذا هى الدالة على الدعاء (ليسقك الله، أو اسقها اللهم) ولكن الـشاعر عـدل عن صيغة الأمر إلى صيغة الإخبار بالماضى الدال على تحقق الوقوع ، وكأن سُقْيا المحبوبة قد تمت وحصلت، وها هو ذا الشاعر يخبر عـن حـصولها ووقوعهـا، والغرض من العدول عن صيغة الأمر الدالة علـى الـدعاء إلـى صـيغة الإخبـار بالماضى الدال على تحقق الحصول: هو التفاؤل وإظهار الحـرص والرغبـة فـى وقوع المعنى الإنشائى وتحققه؛ إدخالا للسرور على قلب المحبوبة.

(١) دلالات التراكيب / ٢٦٦، وينظر: قراءة فى الأدب القديم للدكتور/ أبو موسى/ ٣١٢.
(٢) ديوان المتنبى /٢٥٧.

وتأمل قوله: (وَحَيّانَا بِكِ اللّهُ)، وهى جملة خبرية أيضا معطوفة على سابقتها، والمراد بها أيضا: الدعاء، ولكنه هناك دعاء للمحبوبة بالسقيا، أما هنا فالشاعر يدعو لنفسه بأن تكون تلك المحبوبة تحية له، وقد أقام الشاعر صيغة الخبر بالماضى الدال على تحقق التحية وحصولها مقام الأمر، وفى هذا إظهار للحرص والرغبة فى وقوع المعنى الطلبى وتحققه، فالشاعر لشدة رغبته فى أن تكون محبوبته تحيته من الله، وكثرة تصوره لذلك واستقراره فى خياله ووجدانه، خُيّل إليه أن مطلوبه غير الحاصل قد حصل من زمن ماض، فآثر صيغة الماضى الدالة على الوقوع؛ تعبيرا عن حرصه الشديد ورغبته فى حصول التحية واللقاء، وهذا معنى نفسى أحسن البلاغيون الكشف عنه.

وأمعن النظر فى الشطر الثانى من البيت: (إنّمَا عَلَى الْعِيسِ نَوْرٌ وَالْخُدُورُ كَمَائمُهُ)؛ لترى ما يبرر رغبة الشاعر وحرصه على حصول المعنى الإنشائى فى: (سَقَاكِ وَحَيّانَا بِكِ اللّهُ) ، فالعيس: الإبل البيض يخالط بياضها شئ من الشقرة[1]، والنّوْرُ: الزهر، وقيل: النّوْرُ الأبيض، والزهر الأصفر، وذلك أنه يبْيَضُّ ثمّ يصفرّ[2]، والخِدْرُ: خشبات تنصب فوق قَتَبِ البعير مستورة بثوب، وهو الهودج، وهودج مَخْدُورٌ وَمُخَدّرٌ: ذو خِدْرٍ[3]، والكمائم: جمع كِمّ بالكسر والضم: وعاء الطّلْعِ وغِطَاءُ النّوْرِ[4].

تأمل كيف جعل النساء اللاتى فى الخدور كالنّوْر، إنه تشبيه بليغ فيه ما فيه من حسن البيان وتحريك المشاعر وتنشيط الأذهان للوقوف على وجه الشبه الجامع بين المشبه والمشبه به، وهو هنا: الحسن وصفاء اللون وطيب الرائحة.

ولما شبه النساء بالنّوْر وهو الورد جعل الخدور كالأكمام، والوجه: هو الحفظ والصون فى كل، وبراعة الشاعر وحزقه تبدو فى عقد المشابهة بين الخدور

---

(١) لسان العرب مادة (عيس) ٤/ ٣١٨٩.

(٢) لسان العرب مادة (نور) ٦/ ٤٥٧٣.

(٣) لسان العرب مادة (خدر) ٢/ ١١٠٩.

(٤) لسان العرب مادة (كمم) ٥/ ٣٩٣١.

والكمائم، وما كان يخطر بالبال تشابههما، وهذا التشبيه محذوف الوجه والأداة، ويسمى بالتشبيه البليغ؛ لأنه مبنى على ادعاء أن المشبه والمشبه به شئ واحد.

وتأمل كيف اصطفى الشاعر من طرق القصر (إنما) التى يؤتى بها فيما لا يجهله المخاطب، ولا يدفع صحته، أو لما يُنَزّل هذه المنزلة[1]، وهذا الاصطفاء يتناغى مع التشبيه البليغ القائم على ادعاء أن المشبه عين المشبه به، وهذا التناغى يتناسب مع الأمر الذى عبر عنه بلفظ الخبر، فالمتنبى لم يرد أن يعلم النسوة أنهن كالورد، وأن خدورهن كالأكمام، ولا هذا مما تحتاج النسوة فيه إلى إعلام، ولكنه أراد أن يتغزل، ليلفت انتباه المحبوبة، ويذكرها بما يستوجبه ذلك الغزل من منح الشاعر ما يطلبه من اللقاء والتحية والسلام.

وثمت تناسب آخر فى البيت يحدثنا عنه الواحدى فيقول: "لما جعلهن نوْرًا بنى على هذا اللفظ السُّقْيا والتحية، فإن النَّوْر نضرته بالماء، وجرت العادة بأن يُحيّى بعض الناس بعضا بالأنوار والرياحين، فيناوله شيئا منها"[2]، ومن معانى التحية: البقاء والسلامة، وحيانا الله بمنزلة: أحيانا الله[3]، والتحية: أن يقال: حياك الله، أى: جعل لك حياة، وذلك إخبار، ثم يجعل دعاء، وأصل التحية من الحياة، ثم جعل ذلك دعاءُ تحيّةٍ[4]، فكما دعا لها بالسقيا ـ والماء أصل النضارة والحياة وفيه استمرارها ـ دعا لنفسه بأن تحييّه فتكون تحيتها له حياة وسلاما.

وتأمل قوله يعزّى سيف الدولة فى عبده (يَمَاك) التركى:

فَعُوِّضَ سَيْفُ الدَّوْلَةِ الأَجْرَ إِنَّهُ ... أَجَلُّ مُثَابٍ مِنْ أَجَلِّ مُثِيبِ[5]

(١) ينظر دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر / ٣٣٠.

(٢) شرح ديوان المتنبى ٢/ ١٨٨.

(٣) لسان العرب مادة (حيا) ٢/ ١٠٧٩.

(٤) المفردات للراغب الأصفهانى مادة (حىّ) / ١٤٠.

(٥) ديوان المتنبى / ٣٢٣.

لترى أن قوله: (فَعُوِّضَ سَيْفُ الدّوْلَةِ الأجْرَ) أمر جاء فى صورة الخبر، وأريد به: الدعاء، فالشاعر يريد: فليعوض الله سيف الدولة الأجر، يعنى: أنه دعا له بالأجر عوضا، والشاعر متعلق بالإجابة وراغب فيها، ولشدة تعلقه بالاستجابة كأنه توهم الإجابة قد حصلت فأخبر عنها، وهكذا حال النفس إذا عظم انشغالها بشىء واشتد تعلقها به تتوهم غير الواقع واقعا، ويتجسد عندها ذلك الوهم حتى يصير كأنه جزء من الواقع فيكون حالها معه كحاله مع الأشياء الواقعة فعلا، وهذا هو معنى العبارة عن الإنشاء بلفظ الخبر وصيغته، وكأن عبارة الخبر هنا تجذب المعنى الإنشائى من حيز التوقع والرجاء إلى حيز الوقوع والكينونة، وتقذف به فى الزمن الماضى لتؤكد وقوعه، وها هى ذى تخبر عنه كما تخبر عن الأحداث السالفة والوقائع الماضية(1).

"والضمير فى (إنه) للأجر، ويكون (المُثَاب) مصدرا بمنزلة: الثواب، والمثيب: هو الله ــ تعالى ــ ، فكأنه قال: إن الأجر أجلّ ثواب الله الذى هو أجلّ مُثِيب، ويجوز أن يكون الضمير لسيف الدولة، ويكون(المُثَاب) مفعولا من الإثابة، يعنى: أنه أجلّ من أثيب من عند الله ــ تعالى ــ "(2).

وتأمل قوله فى نفس القصيدة:

فَدَتْكَ نُفُوسُ الحَاسِدِينَ فإنّهَا ... مُعَذّبَةٌ فِى حَضْرَةٍ وَمَغِيبِ(3)

والفداء: فكاك الأثير، يقال: فَدَاهُ يَفْدِيهِ فِدَاءً: إذا أعطى فِدَاءَه وأنقذه(4)، والحاسد: من يتمنى زوال نعمة المحسود إليه، ومن هنا فهو عدو يتربص بالمحسود، ويتمنى له الشر والفقر.

---

(1) ينظر: قراءة فى الأدب القديم للدكتور/ محمد أبو موسى / ٣١٢.

(2) التبيان فى شرح الديوان ١/ ٦٦.

(3) ديوان المتنبى / ٣٢٤.

(4) لسان العرب مادة (فدى) ٥/ ٣٦٦.

لقد قصد المتنبى بقوله: (فَدَتْكَ نُفُوسُ الحَاسِدِينَ) الدعاء لسيف الدولة بأن يكون الحاسدون فداء له من أسر الحزن وألمه على خادمه، وأن يحملوا عنه أسى الجزع ومصيبة الفراق، ويأخذوا آلامه وأحزانه لتضاف إلى نار الحسد المشتعلة فى قلوبهم، فتسارع بإحراقهم والإتيان عليهم، فالدعاء بالفداء لسيف الدولة يتضمن دعاء على الحاسدين بزياده العذاب والهلاك.

وقد عبر الشاعر بالماضى: (فَدَتْكَ نُفُوسُ الحَاسِدِينَ) بدلا من: لِتَفْدِكَ نُفُوسُ الحَاسِدِينَ، والغرض من ذلك هو إظهار الحرص والرغبة فى حصول الجواب وتحقيقه؛ إدخالا للسرور على المخاطب، والتعبير بالخبر هنا أبلغ من صريح الأمر؛ لأنه يوحى بأن الجواب كأنه تحقق وتأكد حصوله، وأن الفداء قد تم، وأن الحاسدين قد فدوا المخاطب وحَمَلوا عنه أحزانه وهمومه، وأنقذوه من أسرها ووقعها، ومن هنا ساغ للشاعر أن يخبر عن الفداء بالماضى الدال على تحقق الحصول.

وتأمل الطباق فى قوله: (فإنها مُعَذَّبَةٌ فِى حَضْرَةٍ وَمَغِيبِ)، لتعلم أن نفوس الحاسدين تغلى غيظا وحقدا وحسدا للأمير فى حالتى الحضور لمشاهدة الأمير والغيبة عنه، فالطباق قد كشف عن سعة عذاب الحاسدين، وأن عذابهم استوعب حالتى الحضور والغيبة، وما دام حالهم هكذا فلتزدد نفوسهم عذابا بحملها لهموم الأمير؛ فداء له، ومسارعة لهلاكهم.

وتأمل قوله يعزى سيف الدولة فى وفاة أخته:

جَزَاكَ رَبُّكَ بِالأَحْزَانِ مَغْفِرَةً ‏ ‏ ‏ ‏ فَحُزْنُ كُلِّ أَخِى حُزْنٍ أَخُو الغَضَبِ[1]

فهذه الجملة: (جَزَاكَ رَبُّكَ بِالأَحْزَانِ مَغْفِرَةً) جملة خبرية أريد بها الدعاء؛ لأن المتنبى يقصد طلب المغفرة لسيف الدولة، وصيغة الأمر هى التى تدل على الدعاء، ولكن الشاعر عدل عن أن يقول: ليجزك ربك بالأحزان مغفرة، إلى صيغة الإخبار بالماضى: (جَزَاكَ رَبُّكَ بِالأَحْزَانِ مَغْفِرَةً)، والماضى يدل على تحقق الوقوع، ففيه

(١) ديوان المتنبى / ٤٣٦.

إشعار بأن دعاء المتنبى لسيف الدولة قد استجيب وتحقق حصوله، والغرض من العدول عن صيغة الأمر إلى الخبر هو التفاؤل وإظهار الحرص والرغبة فى وقوع المعنى الإنشائى؛ إدخالا للسرور على المخاطب، وصورة الخبر هنا أبلغ من صورة الأمر؛ لما بينهما من فرق يتمثل فى أن الخبر يدل على أن المطلوب قد وقع وتم حصوله، أما الأمر ففيه توقع ورجاء.

وإذا قيل: هل الأحزان على فقد الأحبة ذنوب تحتاج إلى مغفرة، فإن الشاعر يجيب على هذا التساؤل فيقول: (فَحُزْنُ كُلِّ أخِى حُزْنٍ أخُو الغَضَبِ)، أى: الحزن كالغضب، والإنسان إذا حزن على مصيبة تصيبه فكأنه يغضب على القدر المقدور حيث لم يجر بمراده، والغضب على المقدور مما يستغفر منه[1].

وتأمل قوله متغزلا:

رَعَى الله عِيسًا فَارَقَتْنَا وَفَوْقَهَا مَهًا كُلُّهَا يُولَى بِجَفْنَيْهِ خَدَّهُ[2]

العيس: الإبل البيض، يخالط بياضها شئ من الشقرة[3]، والمهاة: بقرة الوحش، سميت بذلك لبياضها على التشبيه بَالْبِلَّوْرَةِ والدُّرَّةِ، فإذا شبهت المرأة بالمهاة فى البياض فإنما يُعْنَى بها: الْبِلَّوْرَةُ أوالدُّرَّةُ، وإذا شبهت بها فى العينين، فإنما يُعْنَى بها البقرة[4]، والوَلْيُ: المطر يأتى بعد المطر، وسُمِّى وَلْيًا؛ لأنه يلى المطر الأول، والأول يُسَمَّى: الوَسْمِيّ، والوَسْمِيّ: مطر أول الربيع، سُمِّى بذلك؛ لأنه يَسِمُ الأرض بالنبات فَيُصَيِّرُ فيها أثرًا[5]

---

(١) ينظر: التبيان فى شرح الديوان ١/ ١٠٥.

(٢) ديوان المتنبى / ٤٥٣.

(٣) لسان العرب مادة (عيس) ٤/ ٣١٨٩.

(٤) لسان العرب مادة (مها) ٦ / ٤٢٩٢.

(٥) لسان العرب مادة (ولى) ٦ / ٤٩٢٤، ومادة (وسم) ٦ / ٤٨٣٨.

والمعنى: "يدعو لهذه الإبل التى حملت فوقها النسوة اللاتى دموعهن جرين على خدودهن لأجل الفراق جريا بعد جرى، فجعل بكاءهن كالمطر على خدودهن جريا؛ من أجل فرقتنا"(١).

والشاهد أن الشاعر أراد: أن يدعو لتلك العيس، فعدل عن صيغة الأمر: (ليرع الله عيسا، أو ارع اللهم عيسا)، ــ بمعنى: الحفظ والرفق والرحمة والملاحظة ــ إلى صيغة الإخبار: (رَعَى الله عِيسًا)، وإخراج المعانى الإنشائية فى صورة الخبر يشير إلى تعلق المتنبى بالإجابة ورغبته فى حصولها، وكأنه لشدة تعلقه بالإجابة توهمها حصلت فأخبر عنها بالماضى، ومن هنا آثر الشاعر صيغة الماضى الدالة على الوقوع والحصول؛ تعبيرا عن حرصه الشديد ورغبته فى حصول الرعاية من الله ــ تعالى ــ للعيس.

وتأمل كيف كان دعاء المتنبى للعيس، وهو إنما يريد الدعاء للنسوة التى تمتطى العيس، وهذا إنما يكون على سبيل المجاز المرسل، الذى علاقته المحلية أو المجاورة، وتلك مبالغة جميلة ذات أثر فى جعل المجاز رائعا خلابا، فالرجل لشدة حبه وهيامه بالنسوة المفارقين له لا يخص دعاءه بالرعاية لهن، بل تتسع دائرة دعائه لتشمل النسوة والعيس التى تحمل النسوة، وحُقّ له ذلك فسلامة العيس سلامة لمن يحملن، وحفظ العيس حفظ لمن يمتطيهن.

ثم تأمل هذا اللفظ: (مَهًا) جمع مهاة، فقد شبّه النسوة بالبِلّوْرِ فى البياض والبريق والصفاء، أو بالبقر الوحشى فى جمال العيون واتساعها ، وكثيرا ما يُشَبّه الشعراء النساء بالمهاة، فإن كان المقصود: أنهن بيض جميلات فى بياضهن بريق وصفاء، فالمهاة: هى الحجارة البيض التى تبرق، وهى البِلّوْرة التى تَبِضُّ لشدة بياضها، وقد شبهت نساء الجنة بالحجارة الكريمة فى البياض والحسن والصفاء(٢)،

(١) التبيان فى شرح الديوان ٢ / ١٩.

(٢) ينظر: الكشاف ٤ / ٤٩، ومفاتيح الغيب ١٥ / ٢٢٥.

كما فى قوله ـ تعالى ـ : (كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ)(1)، وإن كان المقصود: أنهن جميلات العيون واسعات حدقها، فالمهاة: هى بقرة الوحش.

وتأمل كيف استعار الشاعر (الوَلْى) ـ وهو المطر بعد المطر ـ للدموع بجامع الغزارة والتتابع فى كل، ثم اشتق من الوَلْى يُولَى بمعنى: يمطر على سبيل الاستعارة التبعية، وهذه الاستعارة لا ترينا دموع النسوة لفراق الشاعر دموعا تتبعها دموع، وإنما ترينا إياها مطرا يتبعه مطر كثرة واسترسالا، وهذا يوحى بشدة الحزن، وكثرة بكاء العيون على الخدود مما يترك أثرا فيها وفى قلب عاشقها كما يترك المطر أثرا فى الأرض.

وتأمل قوله يرثى والدة سيف الدولة:

سَقَى مَثْوَاكِ غَادٍ فِى الْغَوَادِى   نَظِيرُ نَوَالِ كَفِّكِ فِى النَّوَالِ(2)

فالغوادى: جمع غادية، وهى السحابة التى تنشأ غدوة(3)، أى: صباحا، والمعنى: "يدعو لها بسقيا تشبه عطاءها من سحاب يشبه نوالها"(4).

وقوله: (سَقَى مَثْوَاكِ غَادٍ فِى الْغَوَادِى) من الجمل الدعائية التى جاءت فى صورة خبرية، ونظم المعانى الإنشائية فى أسلوب خبرى له فى مثل هذا دلالته النفسية الدقيقة، فقول المتنبى: (سَقَى مَثْوَاكِ غَادٍ فِى الْغَوَادِى) يريد به: ليسق الله مثواك غاد...، أو اسق اللهم مثواها غاد...، يعنى أنه دعا لمثواها بالسقيا، وأنه متعلق بالإجابة راغب فيها، وأنه لشدة شغفه بذلك وتعلق قلبه به عدل عن الأمر الدال على الدعاء إلى الإخبار عن السُّقيا بالماضى الدال على تحقق السقيا وحصولها، "وهذا هو معنى العبارة عن الإنشاء بلفظ الخبر وصيغته، وكأن عبارة

---

(1) الرحمن / ٥٨.

(2) ديوان المتنبى / ٢٦٦.

(3) لسان العرب مادة (غدا) ٥/ ٣٢٢١.

(4) التبيان فى شرح الديوان ٣/ ١٥.

الخبر هنا تجذب المعنى الإنشائى من حيز التوقع والرجاء إلى حيز الوقوع والكينونة، وتقذف به فى الزمن الماضى؛ لتؤكد وقوعه، وها هى تخبر عنه كما تخبر عن الأحداث السالفة والوقائع الماضية"[1]،.........إلى غير ذلك من الأمر الذى جاء فى صورة الخبر.

* * *

ثانيا: التعبير عن الأمر بطريق الاستفهام.

لا يخفى أن كلا من الاستفهام والأمر من باب طلب إيجاد الممكن غير الحاصل عند الطلب، إلا أن محل الإيجاد فى كل منهما مختلف كما أن لكل منهما صيغة تدل عليه، وكثيرا ما يُعرض المتكلم عن صيغة الأمر تجنبا لإظهار المخاطب فى صورة المأمور؛ حتى لا يثير عناده ويدفعه إلى التمرد والعصيان، أو تلطفا فى الطلب، أو تأدبا فى الخطاب إذا كان من الأدنى للأعلى، أو احتراما لعقل المخاطب واستنفارا لطاقات الإدراك فيه؛ ليفعل ما يفعل، ويترك ما يترك عن اقتناع لا عن إكراه، وإذا حدث ذلك فإن أسلوب الاستفهام يفيد ما تفيده صيغة الأمر من دلالة على حقيقة معنى الأمر، بل وزيادة عليه أحيانا كثيرة، وجمهور البلاغيين والمفسرين على ذلك[2].

وهذا ظاهر فى دلالة دخول (هل) على جملة اسمية، ووجه ذلك: أنه لما كانت (هل) مختصة بالتصديق، وكانت تخصص المضارع للاستقبال: كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا أظهر، ولذا قبح عندهم (هل زيدا ضربت)[3]، فإذا عُدِل بها

(١) قراءة فى الأدب القديم للدكتور/ أبو موسى / ٣١٢.

(٢) ينظر: معانى القرآن للفراء ١/ ٢١٢، مجالس ثعلب ٢ / ٥٨٨، المطول / ٢٣١، والمصباح / ٨٤، الكشاف ٢/ ١١٢، والمحرر الوجيز ٥/ ١٨٥، والتبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ١/ ١٢٩، والبرهان للزركشى ٢ / ٣٣٩، ومعترك الأقران للسيوطى ١/ ٦، والتحرير والتنوير ٣/ ٢٠٢، ٧/ ٢٨، والإيضاح ٢ / ٤٥، وشروح التلخيص ٢/ ٢٦٩.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم / ١٧٣ ، المطول / ٢٢٨، شرح عقود الجمان للسيوطى ١/ ١٧٩.

عن الدخول على الفعل عدولا غير قبيح ــ بأن لا يكون فى حيزها فعل ــ إلى الدخول على جملة اسمية صدرا وعجزا، فإن ذلك العدول يفيد الاعتناء بالمعدول إليه، لأن إبرازها ما سيتجدد ــ وهو مفاد الفعل ــ فى معرض الثابت ــ وهو مفاد الاسم ــ أدل على كمال العناية بحصول المطلوب من إبقائه على أصله؛ ذلك أن الطالب للشىء إذا كثرت رغبته فيه عُبّر عنه بما يقتضى ثبوته؛ لإظهار أن من شأنه أن يكون حاصلا، وأن على المطلوب منه ذلك أن يعمل على تحقيقه ويسرع فى إيجاده[1].

تأمل قوله يهجو كافورا:

أَخَذْتُ بِمَدْحِهِ فَرَأَيْتُ لَهْوًا ... مَقَالِى لِلأُحَيْمِقِ يَا حَلِيمُ

وَلَمَّا أَنْ هَجَوْتُ رَأَيْتُ عِيًّا ... مَقَالِى لابْنِ آوَى يَا لَئِيمُ

فَهَلْ مِنْ عَاذِرٍ فِى ذَا وَفِى ذَا ... فَمَدْفُوعٌ إِلَى السُّقْمِ السَّقِيمُ[2]

يقول: أُكرهت على مدحه فرأيتنى لاهيا أن أصف الأحمق بالحليم، وأن أمدحه بما ليس فيه، وهو غاية اللهو....، وهو ظاهر اللؤم فكأن نسبتى إليه اللؤم عِيًّا؛ لأن التَّكلم بما لا يحتاج فيه إلى بيان عِيٌّ، ومن قال لابن آوى: يا لئيم ــ وهو من أخس السباع ــ كان متكلفا...، فهل من عاذر لى يقوم بعذرى فى مدحه وهجائه؛ فإنى كنت مضطرا لم أكن فيهما مختارا، كالسقم يطرأ على السقيم من غير اختيار"[3].

وشاهدنا فى قوله: (فَهَلْ مِنْ عَاذِرٍ فِى ذَا وَفِى ذَا؟)، فالاستفهام بـ (هل) أريد به أمر المخاطبين بالتماس العذر للشاعر فى مدحه وهجائه لكافور الإخشيدى، وحثهم على قبول عذره وترك لومه وإبراء ساحته، واستفهام أيضا يتضمن معنى التمنى، وفى العدول عن الفعل إلى الاسم بعد (هل) التى لها مزيد اختصاص

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم / ١٧٣، الإيضاح ٢/ ٣٧، ٣٨، والمطول / ٢٣١، وشروح التلخيص ٢ / ٢٦٨ ــ ٢٧١.

(٢) ديوان المتنبى / ٥٠٣.

(٣) التبيان فى شرح الديوان ٤ / ١٥٣، ١٥٤.

بالأفعال إبراز لطلب العذر فى صورة المحقق الثابت، لأن المقام مقام تنصل من كل ما قاله المتنبى فى شأن الإخشيدى مدحا أو هجاء، فالإخشيدى عنده لا يرقى لمرتبة المدح كما لا يرقى لمرتبة الهجاء، أمّا وقد وقع الشاعر فى مدحه تارة وفى هجائه تارة أخرى، فهذا خطا يستوجب الاعتذار والأسف والندم والإنكار، ويقتضى تحقق قبول العذر وثبوته، وهذا هو سرّ العدول عن الفعل إلى الاسم بعد (هل)، بما يوحى بعناية الشاعر واهتمامه بشأن طلب قبول عذره.

وقد أخفى الشاعر فى بيته تشبيها ضمنيا؛ نزوعا إلى الابتكار وإقامة للدليل على طلب قبول العذر، ورغبة فى إخفاء التشبيه؛ لأن التشبيه كلما دق وخفى كان أبلغ وأفعل فى النفس، لقد اضطر الشاعر اضطرارا، ودُفِع دفعا، وأُكْرِه إكراها لمدح الإخشيدى وهجائه، والمضطر لا حرج عليه، والمكره لا يلام، ولا بدع فى قبول عذر المضطر، وترك لوم المكره، تماما كما لا يلام السقيم لسقمه، لأنه لا اختيار له فى سقمه، وإنما يطرأ عليه ويحل به دونما تخيير.

وتأمل قوله يمدح أبا الفضل محمد بن الحسين بن العميد:

هَلْ لِعُذْرِى عِنْدَ الهُمَامِ أَبِى الفَضْـ ـلِ قَبُولٌ سَوَادُ عَيْنِى مِدَادُهْ[1]

فالاستفهام أريد به: أمرُ أبى الفضل بقبول عذر المتنبى، وحثه على تحقيق هذا القبول، كما أن الاستفهام يتضمن معنى التمنى، أى: تمنى قبول المخاطب عذر الشاعر، فالمتنبى يعتذر عن قصور شعره عن مدح ابن العميد، فمع حذقه فى الشعر وتفوقه إلا أن بعض فضائل الممدوح ومآثره وأمجاده لا يرقى شعر المتنبى لتصويرها؛ لأنها أسمى من أن يصفها شعر شاعر، ومن هنا جاء طلب المتنبى من الممدوح قبول عذره، واصطفى من الكلمات ما يتناسب مع ذلك الطلب، فوصف ابن العميد بالهمام، وهو: الملك العظيم الهمة، وهو السيد الشجاع السخى، وهو الأسد

(١) ديوان المتنبى / ٥٢٩.

على التشبيه[1]، وهذا الوصف يعطى الشاعر مندوحة لقصور شعره؛ لأن بعض تلك الهمم لا يستطيع شعر المتنبى وصفها وتصويرها، ثم خاطبه بكنيته (أبى الفضل)، والعربى بطبعه يُقْبِل نحو الكُنَى والألقاب الحميدة ويهتز لها طربا، ويحب الانتساب إليها، وهذا أدعى لقبول العذر.

والإتيان بالأمر فى صورة الاستفهام بـ (هل) الداخلة على الجملة الاسمية أدل على طلب قبول العذر، وكمال العناية بحصوله من الإتيان بالأمر فى صيغته المعروفة (اقبل عذرى) أو (لتقبل عذرى)، ومن دخول (هل) على الفعل (فهل تقبل عذرى)،؛ ذلك أن الطالب لشىء إذا أحب شيئا عبر عنه بما يقتضى ثبوته؛ إعرابا عن أن ذلك مما شأنه أن يكون حاصلا؛ لظهور مقتضياته ووضوح دواعيه.

أما قوله: (سَوَادُ عَيْنِى مِدَادُهْ) فقد جاء على طريق الدعاء، كأنه قال: جعل الله مداده سوادَ عينى، يعنى: أنه لو استمد من سواد عينى لم أبخل عليه، وإنما قال هذا؛ لأن أبا الفضل كاتب وحاسب يحتاج إلى المداد [2].

وتأمل قوله على لسان عاذلته:

قَالَتْ أَلاَ تَصْحُو فَقُلْتُ لَهَا ... أعْلَمْتِنِى أنّ الهَوَى ثَمَلُ[3]

الصَّحْوُ: ذِهَابُ السكْرِ، وترك الصِّبَا والباطل[4]، والثَّمَلُ: السُّكْرُ، يقال: ثَمِلَ يَثْمَلُ ثَمَلاً فَهُوَ ثَمِلٌ: إذا سَكِر وأخذ فيه الشراب[5]، و(ألا) فى البيت مكونة من همزة الاستفهام، و(لا) النافية، وهذا الاستفهام يفيد الإنكار التوبيخى على فعل لم يقع، فهو إنكار لعدم الوقوع، والاستفهام الإنكارى فى معنى النفى، فإذا دخل على النفى

(١) لسان العرب مادة (همم) ٦/ ٤٧٠٣.

(٢) ينظر: شرح ديوان المتنبى للواحدى ٣/ ٢٨٥، ٢٨٦،التبيان فى شرح الديوان ٢/ ٥٢.

(٣) ديوان المتنبى / ٥٤٧.

(٤) لسان العرب مادة (صحا) ٤ /٢٤٠٦.

(٥) لسان العرب مادة (ثمل) ١/ ٥٢.

أفاد الإثبات، فاقتضى طلب وقوع ما أنكر عدم وقوعه؛ لأنه إذا ما كان ترك الفعل منكرا موبخا على عدم وقوعه أعرب ذلك لزوما على أن إيجاده مطلوب(١).

والاستفهام: (ألا تصحو؟) أفاد الإنكار لما باشرته الهمزة من النفى، أى: عدم الصحو، إضافة إلى الأمر بالصحو، والحث على ترك الصّبا، وفى الاستفهام من اللطف والإغراء بالامتثال وتحريك كامنة المخاطب ما ليس فى صيغة الأمر؛ لأن الاستفهام يشعر المخاطب بنفسه وأنه حرّ الإرادة والاختيار، خلافا لظاهر الأمر الذى يوحى بالعلو والإلزام.

وذلك التلطف من معدن بيان المحبين، فاستفهامها فيه تنبيه له على سكره وتصابيه ، وقد أجابها بأن الهوى سكر يغلب العقل، والمبتلى به لا يصغى إلى المَلام والعذل.

وتأمل قوله يهجو كافورا الإخشيدى:

أَلا فَتَى يُورِدُ الهِنْدِيَّ هَامَتَهُ   كَيمَا تَزُولُ شُكُوكُ النَّاسِ وَالتُّهَمُ(٢)

يقول العكبرى: "المعنى: ألا رجل يقتله منكم حتى يزول عن العاقل الشك والتهمة، وذلك أن تمليك مثله يشكك الناس فى حكمة الله ــ تعالى ــ حتى يؤد به إلى أن يظن أن الناس معطلون عن صانع يدبرهم فيكفرون بذلك"(٣).

---

(١) ينظر: عناية القاضى وكفاية الراضى للشهاب الخفاجى ٤ / ٢٠٧، وأهل العلم مختلفون فى دلالة الهمزة الداخلة على النفى: أتفيد تقريرا أم إنكارا، وأكثر البلاغيين على أنها من قبيل إنكار ما دخلت عليه، فيبطل النفى ويعود الأسلوب إلى الإثبات فى الكثير الغالب، يراجع فى هذا معانى الحروف للرمانى / ٣٣، ٣٤، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك /٨٧، بيروت، عالم الكتب،مفاتيح الغيب للرازى ١٣ / ٤٤٣، وإرشاد العقل السليم لأبى السعود ١/ ٢٧٦، وروح المعانى للألوسى ٢/ ١٦٠،، والخصائص لابن جنى ٣/ ٢٦٦، والإيضاح ٢/ ٤٨، والمطول / ٢٣٧، وشروح التلخيص ٢/ ٢٩٧، وأمالى السهيلى /٤٩، ودلالات التراكيب /٢٤٥.

(٢) ديوان المتنبى / ٥٠٢.

(٣)التبيان فى شرح الديوان ٤ / ١٥٢، وينظر: شرح ديوان المتنبى للواحدى ٣/ ١٩٧.

والاستفهام فى قوله: (ألا فَتًى يُوردُ الهِنْدِيَّ هَامَتَهُ) يفيد: الأَمر بقتل الإخشيدى والحث على حصول قتله، والتحريض على تحقيق الأمر بضرب هامته، وإنكار تركه حيًّا حاكما، وقد أعرض المتنبى عن صيغة الأمر: (اقتلوه) أو (لتقتلوه) إلى صيغة الاستفهام؛ تجنبا لإظهار المخاطب فى صورة المأمور حتى لا يثير عناده ويدفعه إلى التمرد والعصيان، وفى الاستفهام استنفار لطاقات العداء لكافور الإخشيدى، وبخاصة أن المتنبى قد بذل طاقته فى هجائه مشيرا إلى عدم استحقاقه لشرف التملك على أهل مصر، وفى الاستفهام من اللطف والحث على الامتثال، وتحريك كامنة المخاطب ما ليس فى الأمر.

وتأمل قوله يهجو كافورا أيضا:

أَمَا فِى هَذِهِ الدُّنْيَا كَرِيمٌ ... تَزُولُ بِهِ عَنِ القَلْبِ الهُمُومُ

أَمَا فِى هَذِهِ الدُّنْيَا مَكَانٌ ... يُسَرُّ بِأَهْلِهِ الجَارُ المُقِيمُ(١)

فقد دخلت همزة الاستفهام فى هذين البيتين على (ما) النافية فأفادت إنكار ما دخلت عليه من نفى وجود الكريم الذى تزول به عن القلب الهموم، ونفى وجود المكان الذى يُسر بأهله الجار المقيم، والاستفهام يتضمن معنى الأمر، أى: طلب وقوع ما أُنكِر عدم وقوعه، لأن إنكار ترك الفعل يستلزم طلب إيجاده، وكأنه يقول: ليكن فِى هَذِهِ الدُّنْيَا كَرِيمٌ تَزُولُ بِهِ عَنِ القَلْبِ الهُمُومُ، وليكن فِى هَذِهِ الدُّنْيَا مَكَانٌ يُسَرُّ بِأَهْلِهِ الجَارُ المُقِيمُ، ولكن الشاعر آثر أسلوب الاستفهام على الأمر؛ لينبه ويشير إلى أهمية تحقق مطلوبه وحصوله.

والاستفهام فى البيتين يصور بدقة ما يحمله المتنبى لكافور من البغض والكراهية؛ لأنه لم يجد فى لُقياه تفريجا لهمومه أو نيلا لمطلوبه، ولم يجد فى جواره عزا لنفسه أو سرورا لفؤاده، وقارن إن شئت بين هذا الكلام وقوله فى سيف الدولة:

---

(١) ديوان المتنبى / ٥٠٣.

أُغَالِبُ فِيكَ الشَّوْقَ وَالشَّوْقُ أَغْلَبُ   وَأَعْجَبُ مَنْ ذَا الهَجْرِ وَالوَصْلُ أَعْجَبُ

أَمَا تَغْلَطُ الأَيَّامُ فِيَّ بِأَنْ أَرَى   بَغِيضًا تُنَائِى أَوْ حَبِيبًا تُقَرِّبُ(1)

فانظر إلى دخول همزة الاستفهام على (ما) النافية وإفادتها أمر الأيام بأن تغلط فتبعد عن المتنبى كافورا البغيض، وتدنى سيف الدولة الحبيب، فالمتنبى يأمر الأيام ويحثها على إيقاع هذا الغلط وحصوله، وينكر عليها عدم الغلط، وما ذاك إلا لأنه سئم القرب ممن يكره، وسئم البعد عمن يحب.

وفى الاستفهام أيضا شوق ولهفة إلى خطأ الأيام، وكأن الأيام تعانده دائما بإقصاء الحبيب، وإدناء البغيض، وفى إسناد الغلط المطلوب إلى الأيام مجاز عقلى علاقته الزمانية؛ لأن الأيام لا يقال فى شأنها: إنها أخطأت أو أصابت، وإنما هى زمن لذلك، وفى المجاز تشخيص للأيام وأنها تشارك فيما يعود على الشاعر بالهموم والأحزان، من إقصاء الحبيب وإدناء البغيض.

وتأمل قوله لابن عبد الوهاب وقد جلس ابنه عند المصباح:

أَمَا تَرَى مَا أَرَاهُ أَيُّهَا المَلِكُ   كَأَنَّنَا فِى سَمَاءٍ مَا لَهَا حُبُكُ

الفَرْقَدُ ابْنُكَ وَالمِصْبَاحُ صَاحِبُهُ   وَأَنْتَ بَدْرُ الدُّجَى وَالْمَجْلِسُ الْفَلَكُ(2)

فهمزة الاستفهام دخلت على النفى فأفادت الأمر بالرؤية والحث على حصولها وتحقيقها، وإنكار تركها، والمأمور برؤيته هنا هو ما يراه المتنبى، وما يراه المتنبى هو ما أبرزه فى تشبيهاته المتتابعة، فقد شبه مجلس الممدوح فى علو قدره بالسماء إلا أنه غير ذى طرائق كطرائق السماء، وشبه الفرقد ـ وهو أحد نجمين نيرين يوصفان بالأخوة، يقال لهما: الفرقدان ـ بابن الممدوح، بقلب التشبيه، مبالغة فى شرف الابن وعلو قدره وحسنه، وشبه المصباح بصاحبه، مع ما بين (المِصْبَاحُ

---

(1) ديوان المتنبى / ٤٦٦.

(2) ديوان المتنبى / ٥٧.

وصَاحِبُهُ) من جناس أضفى على الكلام حسنا وجمالا، وشبه الممدوح ببدر الدجى فى الرفعة والشرف والشهرة، وشبه المجلس بالفلك فى العلو والرفعة.

هذا ما يراه المتنبى، ويأمر الملك برؤيته، وكأنه يقول له: (لتــر مــا أراه..) ولكنه آثر أسلوب الاستفهام؛ تلطفا فى الطلب، وتأدبا فى الخطاب، وتجنبا لإظهــار الملك فى صورة المأمور.

وتأمل قوله:

أَمَا لِلْخِلاَفَةِ مِن مُشْفِقٍ عَلَى   سَيْفِ دَوْلَتِهَا الفَاضِلِ[1]

أَمَا فِى النُّجُومِ السَّائِرَات وَغَيْرِهَا   لِعَيْنِى عَلَى ضَوْءِ الصَّبَاحِ دَلِيلُ[2]

يقول فى البيت الأول: أما للخلافة من يشفق على سيفها ويمنعه مــن الحــروب شفقة عليه من أن يصاب فتبقى الخلافة ولا سيف لها، وقد دخلت همزة الاستفهام علــى (ما) النافية فأفادت إنكار عدم الإشفاق، والأمر بحصوله، والحث على تحقيقه، والغــرض من ذلك: مدح الأمير بأنه لا يمل من مطاردة الأعداء ولا يتوانى فى الفتك بهم.

وفى البيت الثانى يشكو الشاعر من استطالة ليلــه، ويتطلــع إلــى النجــوم وغيرها مما يعرف به أوقات الليل لعله يجد دليلا على ضــوء الــصباح وتدانيــه، وانصرام الليل وتوليه، وقد عبر الشاعر عن هذا المعنــى فــى صــورة اســتفهام بالهمزة الداخلة على أداة النفى (ما)؛ ليفيد إنكار ما دخلت عليه الهمزة مــن عــدم وجود دليل فى النجوم السائرات وغيرها على تدانى ضــوء الــصباح، واســتبطاء ضوء الصباح، والأمر بوجود الدليل والحث على تحقيقه وحصوله؛ شوقا إلى ضوء الصباح، ومللا من طول الليل وهمومه.

---

(١) ديوان المتنبى / ٢٧٢.

(٢) ديوان المتنبى /٣٥٥.

ومجمل القول: أن الاستفهام الإنكارى التوبيخى الداخل على نفى هو على معنى: لا ينبغى أن لا يكون منك ذلك، فكان حثا على الفعل وترغيبا فيه، وإلزاما بتحقيقه، يقول الشيخ عبد القاهر: "واعلم أنا وإن كنا نفسر الاستفهام فى مثل هذا بالإنكار، فإن الذى هو محض المعنى: أنه ليتنبه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل ويرتدع ويعى بالجواب"(١).

ومن دلالات قوله هذا: إما لأنه لم يفعل ما لا يستصوب تركه، فإذا رُوجع فيه تنبه وعرف تقصيره، وحينئذ يقبل على إيجاد ما أُنكِر عليه عدم فعله، وتلك حقيقة معنى الأمر وزيادة، فالاستفهام المتضمن لمعنى الأمر أقوى فى الدلالة على معنى الأمر من صيغته الصريحة وأوفر؛ فإن فيه فوق ما فيها، والمقامات التى يقوم فيها تعجز الصيغة الصريحة عن أن تقوم فيها فتوفيها حقها(٢).

وتأمل قوله مادحًا:

مَالِىَ أُكَتِّمُ حُبًّا قَدْ بَرَى جَسَدِى ... وَتَدَّعِى حُبَّ سَيْفِ الدَّوْلَةِ الأُمَمُ(٣)

مَالِىَ لا أَمْدَحُ الحُسَيْنَ وَلا ... أَبْذُلُ مِثْلَ الوُدِّ الذِى بَذَلَهْ(٤)

فالاستفهام بـ (ما) الداخلة على اللام الجارة يفيد التعجب من وقوع الفعل فى البيت الأول، وهو كتم المتنبى لحب سيف الدولة الذى برى جسده، وإنكار هذا الكتم، والأمر بترك الكتم وإظهار الحب.

والاستفهام فى البيت الثانى يفيد التعجب من عدم مدح الحسين والأمر بوقوع المدح، والحث على تحقيقه.

وتأمل قوله يمدح أبا الفضل محمد بن العميد:

---

(١) دلائل الإعجاز /١١٩.

(٢) ينظر: صورة الأمر والنهى فى الذكر الحكيم للدكتور/ محمود توفيق /١١١.

(٣) ديوان المتنبى / ٣٣١.

(٤) ديوان المتنبى / ٢٥٠.

وَمَنْ لِى بِيَوْمٍ مِثْلِ يَوْمٍ كَرِهْتُهُ قَرُبْتُ بِهِ عِنْدَ الوَدَاعِ مِنَ البُعْدِ[1]
مَنْ مُبْلِغُ الأَعْرَابِ أَنِّى بَعْدَهَا جَالَسْتُ رِسْطَالِيسَ وَالإِسْكَنْدَرَا[2]

فالبيت الأول يقول فيه: "من لى بمثل يوم الوداع؛ لأن المودِّع على كل حال يحظى بالنظر والتسليم. يقول: من لى باليوم الذى كرهته؛ لما فيه من التفرق، فأنا أتمنى مثل ذلك اليوم الذى قربت به من البعد للتوديع، والعشاق يتمنون التوديع"[3].

ويقصد فى البيت الثانى بقوله: (جَالَسْتُ رِسْطَالِيسَ وَالإِسْكَنْدَرَا): "(رسطاليس) حكيم رومى، وأصله: (أرسطاطاليس)، فحذف بعضه كفعل العرب بالأسماء الأعجمية إن لم يمكنهم نقلها غيروها فى أشعارهم، وهذا الاسم فى كثرة حروفه لا يوجد مثله فى أسماء العرب، والإسكندر: ملك الشرق والغرب، والمعنى: أنه يخاطب الأعراب، فيقول: من ذا الذى يبلغ الأعراب أنى بعد فراقهم رأيت عالما، هو فى علمه وحكمته مثل: (أرسطاطاليس)، وفى ملكه مثل (الإسكندر) قد جمع بين الملك والعلم والحكمة"[4]

والاستفهام فى البيتين يفيد: الأمر بتحقيق يوم الوداع وحصوله؛ حتى يحظى الشاعر بالنظر والتسليم، والقرب ممن يحب للتوديع، وفى البيت الثانى يفيد الاستفهام: الأمر بإبلاغ الأعراب أن الشاعر بعد فراقهم جالس أرسطاطاليس، والإسكندر، وهما استعارتان للممدوح الذى أشبههما علما وحكمة، وسعة ملك. والملك الممدوح هنا هو: أبو الفضل محمد بن العميد ....، إلى غير ذلك من أساليب الاستفهام التى تتضمن معنى الأمر.

---

(١) ديوان المتنبى / ٥٣٣.

(٢) ديوان المتنبى / ٥٢٥.

(٣) التبيان فى شرح الديوان ٢/ ٥٩.

(٤) ينظر: شرح ديوان المتنبى للواحدى ٣/ ٢٧٣.

المبحث الثالث

المعانى البلاغية للأمر

الأصل فى أسلوب الأمر: طلب شئ لم يكن حاصلا وقت الطلب على سبيل التكليف والإلزام من جهة عليا آمرة إلى جهة دنيا مأمورة، وقد يتضمن الأمر كثيرا من المعانى البلاغية التى يرشد إليها السياق وتدل عليها قرائن الأحوال، وإليك أهم تلك المعانى:

أولا: الإباحة.

تفيد صيغة الأمر الإباحة، وذلك عندما تستعمل فى مقام يتوهم فيه السامع حظر شئ عليه، فيؤذن له بالفعل دون إلزامه به، تأمل قول المتنبى متغزلا:

هَذِهِ مُهْجَتِى لَدَيْكِ لِحَيْنِى فَانْقُصِى مِنْ عَذَابِهَا أَوْ فَزِيدِى[1]

المهجة: دم القلب، ولا بقاء للنفس بعدما تُراق مهجتها، ويقال: خرجت مهجته أى: روحه، وقيل: المهجة: خالص النفس[2]، والْحَيْنُ بالفتح: الهلاك، وقد حان الرجل: هلك، والحَائنَةُ: النّازلة[3]، يقول الواحدى: "سلم لها الأمر، وقال لها: بيدك روحى، وإنما ذلك لهلاكى، فإن شئت فانقصى من عذابها بالوصل، وإن شئت زيديها عذابا بالهجر"[4].

إن المتنبى يبيح لمحبوبته أن تنقص من عذاب مهجته بالوصل، أو أن تزيد من عذابها بالهجر، وهو راض فى كلا الحالتين تمام الرضا، وها هو ذا يبذل روحه لمحبوبته راض بالهلاك على يديها، وسرّ جمال هذا التعبير، أى: التعبير بصيغة الأمر فى مقام الإباحة فى هذا البيت: أنه يكشف عما أصاب الشاعر من عشق

(١) ديوان المتنبى / ٢٢٠.

(٢) لسان العرب مادة (مهج) ٦/ ٤٢٨٥.

(٣) لسان العرب مادة (حين) ٢/ ١٠٧٥.

(٤) شرح ديوان المتنبى ١/ ٦٦.

وهيام وصل به إلى منتهاه، حتى إنه بذل روحه وخالص نفسه لمحبوبته، وصار يطلب منها أن تزيد من عذاب مهجته هجرا كما يطلب منها أن تنقص من عذابها وصلا، ويلح فى ذلك إلحاحا، وكأن الزيادة فى عذاب مهجته أمر مطلوب مرغوب فيه، والإنسان عندما يصل به الحب إلى حد الإفراط يصبح كل فعل يصدر عن حبيبه لا يراه إلا جمالا، وبهذا يتضح أن استعمال الشاعر لصيغة الأمر فى مكان الإباحة يكشف عن مكنون نفسه ويبرز ما بداخلها بأقرب طريق وأبينه.

لقد استبد الحب بشاعرنا حتى إنه ليتلذذ بكل فعل يصدر عن محبوبته، زيادة فى عذاب مهجته أو نقصانا، فهو راض كل الرضا مبيح لمن يهوى أن يفعل به ما يشاء، ولا نغفل ما ينم به تقديم الشاعر لطلب نقصان العذاب بالوصل على طلب زيادة العذاب بالهجر، من أمل الشاعر وتطلعه ورغبته فى أن تميل محبوبته إلى جانب تخفيف عذابه بالوصل، وإن كان الأمران مباحان لها.

وتأمل قوله يمدح عبيد الله بن يحيى البحترى:

فَكُنْ كمَا شِئْتَ يَا مَنْ لا شَبِيهَ لَه وكَيْفَ شِئْتَ فَمَا خَلْقٌ يُدَانِيكَا[(١)]

فالشاعر مغرم بما فى الممدوح من خصال المجد ومعانى الشرف إلى حد أنه لم يجد له شبيها يدانيه فى الفضائل والمعالى، ومن هنا جاء الأمر الذى يفيد الإباحة: فكن كما شئت...،وكيف شئت معنا فى العطاء أو عدمه، فالمحصلة واحدة، وهى أنك لا شبيه لك، وقد تبوأت من الجود والكرم مكانا لا يدانيك فيه أحد.

فانظر كيف استبد حب الممدوح بالشاعر حتى وصل إلى غاية الرضا والقبول، وكأن الشاعر لفرط حبه ورضاه عن الممدوح، يبيح له أن يكون كما شاء وكيف شاء من العطاء وعدمه، فالأمران عند الشاعر مقبولان ومرضى عنهما، ولا يؤثران فى مكانة الشاعر وفضائله، وبهذا يتضح لنا أن استعمال الشاعر لصيغة الأمر مكان الإباحة يكشف عن مكنون نفسه، ويبرز ما بداخله من مكانة عظيمة

(١) ديوان المتنبى / ٦١.

للممدوح لا يدانيه فيها أحد، هذه المكانة وذلك الشغف بالممدوح خول للشاعر أن يبيح للممدوح أن يفعل معه ما يشاء من الجود أو عدمه، وليس معنى ذلك أن الشاعر أباح للممدوح أن يتخلى عن الجود، لأن الشاعر يوقن أن الممدوح لا يرتضى عن المجد والجود والشرف بديلا.

وقوله: (يَا مَنْ لا شَبِيهَ لَه) اعتراض[1] بين المعطوف: (فَكُنْ كَمَا شِئْتَ) والمعطوف عليه: (وكَيْفَ شِئْتَ)، والغرض منه: التنبيه على فضل الممدوح بانعدام نظيره.

وتأمل قوله يمدح المُغِيث بن على العجلى:

تَوَقَّهُ فَمَتَى مَا شِئْتَ تَبْلُوهُ   فَكُنْ مُعَادِيهِ أَوْ كُنْ لَهُ نَشَبَا[2]

والنَّشَبُ: المال الأصيل والعقار[3]، والمعنى: يقول لمخاطبه: احذر أن تكون عدوا للممدوح، ولا تحم حوله بالمعاداة، فإن أردت اختباره فكن عدوه، أو مالا له، لترى ما يفعل بك من الإبادة والإفناء[4].

تأمل قوله (تَوَقَّه) أى: احذره أن تكون عدوا له، وهذا الأمر يراد به: النصح، وهو لا يراد به مأمور معين، وإنما يراد به كل من يتأتى خطابه، وفى هذا إشادة بشجاعة الممدوح وهيبته، حتى إن كل من يتأتى خطابه عليه أن يحذره ويتقى عداوته.

وتأمل قوله: (فَكُنْ مُعَادِيهِ أَوْ كُنْ لَهُ نَشَبَا) أى: إن أردت أيها المخاطب أن تختبر قوته وشجاعته ومنعته فكن عدوه أو مالا له؛ لترى ما يفعل بك من القتل والإفناء، والأمر هنا أريد به الإباحة ، وبهذا يتضح أن استعمال الشاعر لصيغة الأمر مكان الإباحة يكشف ما بداخله من ثقة بقوة الممدوح وشجاعته، ومن هنا

---

(١) الاعتراض هو: أن يُؤتى فى أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب؛ لنكتة سوى دفع الإيهام ينظر: الإيضاح ٢/ ١٤٧.

(٢) ديوان المتنبى / ٩٨.

(٣) لسان العرب مادة (نشب) ٦/ ٤٤٢٠.

(٤) ينظر: شرح ديوان المتنبى للواحدى ١/ ٢٧٤، والتبيان فى شرح الديوان ١/ ١٢٥.

أباح للمخاطب متى شاء أن يبتلى الممدوح إما أن يكون له عدوا، وإما أن يكون له مالا، ففى كلتا الحالتين لن تكون هناك نتيجة سوى الإهلاك أو الفناء.

وفى مثل هذا الضرب الذى يعطف فيه بـ (أو) وقع خلاف بين البلاغيين والنحاة، فعند البلاغيين أُفيدت الإباحة من صيغة الأمر، و(أو) قرينة على ذلك، وعند النحاة: أن الإباحة مفادة من (أو) لا من صيغة الأمر، وحاول البعض التوفيق بين المذهبين، فرأى أن المستفاد من الصيغة مطلق الإذن، والمستفاد من (أو) الإذن فى أحد الشيئين أو الأشياء، وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما وامتناعه إنما هو بالقرائن(١).

وتأمل قوله يمدح سيف الدولة:

كُنْ حَيْثُ شِئتَ فَمَا تَحُولُ تَنُوفَةٌ   دُونَ اللقَاءِ وَلا يَشِطّ مَزَارُ(٢)

فقد أريد بصيغة الأمر: (كُنْ حَيْثُ شِئتَ) الإباحة، وفى الكلام حذف يدل عليه السياق، والأصل: كن حيث شئت من الأرض بعيدا أو قريبا، فلن تحول (تَنُوفَةٌ) — وهى الفلاة الواسعة — بيننا وبين لقائك، ولا يبعد مزارك؛ لأننا نحبك.

فالمتنبى يبيح لسيف الدولة أن يبعد أو يقرب، فالحالتان عند المتنبى محل قبول ورضا، والفلاة الواسعة — وإن شطت — لن تحول بين لقاء الشاعر بممدوحه، وسر جمال هذا التعبير إخراج المباح فى صورة الأمر — أنه يكشف عن مدى حب المتنبى للممدوح، فقد وصل هذا الحب إلى منتهاه حتى صار الشاعر يطلب من ممدوحه البعد كما يطلب القرب، وكأن البعد أمر مطلوب مرغوب فيه، وهكذا الإنسان عندما يصل به الحب إلى منتهاه يصير كل فعل يصدر عن حبيبه مقبولا، وبهذا يتضح لنا أن إخراج المباح فى صورة الأمر يكشف عن مكنون حب الشاعر لممدوحه، ويبرز ما بداخله من عزيمة تدنى البعيد وتتجاوز الصعاب للقاء الممدوح.

(١) ينظر: مواهب الفتاح، وحاشية الدسوقى ٢/ ٣١٥، ومغنى اللبيب ١/ ٦٢.

(٢) ديوان المتنبى / ٢٧٨.

لقد كانت آمال المتنبى "فى آمال سيف الدولة، وآراءه فى آرائه، وعواطفه فى عواطفه، فألقى فى مدح الرجل كل نفسه وآرائه وأفكاره وعواطفه، وألغى ذكر نفسه، وراح يمدح الرجل ويصفه، ويصف حروبه وغزواته بأبدع ما أتى به من البيان[1]

وتأمل قوله يمدح شجاع بن محمد الطائى المُنْبِجِى:

كُنْ حَيْثُ شِئتَ تَصِلْ إِلَيْكَ رِكَابُنَا   فَالأرْضُ وَاحِدَةٌ وأَنْتَ الأوْحَدُ[2]

فقد أريد بصيغة الأمر: (كُنْ حَيْثُ شِئتَ) الإباحة، وفى الكلام حذف يدل عليه السياق تقديره: كن حيث شئت من الأرض بعيدا أو قريبا تصل إليك ركابنا حبا فيك، وفى إخراج المباح فى صورة الأمر ما يكشف عن مدى حب الشاعر للممدوح، حتى إنه لا يهتم بما يكون عليه الممدوح من القرب أو البعد، فهو راض كل الرضا، مبيح لمن يحب أن يكون قريبا أو بعيدا، فبعد المكان لن يحول دون الزيارة واللقاء، ومهما بعد مكان الممدوح فالأرض واحدة ، والممدوح أوحدها الذى يزار ويقصد، وإن شط مكانه وتناءت دياره، والنكتة من وراء إخراج المباح فى صورة الأمر هنا هى إيهام أن تنائى الممدوح أمر مرغوب فيه، محبب إلى النفس، وأنه لا يحول دون الزيارة واللقاء.

ثانيا: التخيير.

ويكون فى مقام التخيير بين شيئين أو أشياء يختار منها السامع ما يشاء، ويصطفى ما يريد، تأمل قول المتنبى:

عِشْ عَزِيزًا أَوْ مُتْ وأَنْتَ كَرِيمٌ   بَيْنَ طَعْنِ القَنَا وَخَفْقِ البُنُودِ[3]

(٢) ينظر: المتنبى، ص٣١٥ــ٣٢٧.

(٢) ديوان المتنبى / ٤٩.

(٣) ديوان المتنبى / ٢١.

البنود: جمع البند، وهو العلم الكبير[١]، والمعنى: يُخيِّر الشاعر مخاطبه بين أمرين: إما أن يعيش عزيزا ممتنعا من الأعداء، أو يموت فى الحرب موت الكرام، لأن القتل فى الحرب يدل على شجاعة الرجل وكرم خلقه، وهو خير من العيش فى الذل[٢].

وتأمل قوله:

فَمَنْ شَاءَ فَلْيَنْظُرْ إلَىّ فَمَنْظَرِى نَذِيرٌ إلَى مَنْ ظَنّ أنّ الـهَوَى سَهْلُ[٣]

فالصيغة التى دلت على الأمر هنا هى صيغة المضارع المقترن بلام الأمر، وهذا الأمر لم يقصد به طلب الفعل على جهة الاستعلاء، وإنما أراد الشاعر: أن يخير مخاطبه بين أمرين، أحدهما: النظر إلى الشاعر؛ لأن النظر إليه فيه نذير لمن ظن أن الهوى سهل، والأمر الثانى: عدم النظر إلى الشاعر والمضى قدما فى العشق والهوى الذى يظنه سهلا، حتى يصيبه ما أصاب الشاعر من داء عز دواؤه، والأمر الثانى الواقع عليه التخيير غير مذكور فى البيت، ولكنه على نية الذكر، فكأن الشاعر قال: فمن شاء فلينظر إلىّ أو لا ينظر...

هذا: والفرق بين الإباحة والتخيير: أن الإباحة إذن فى الفعل وإذن فى الترك، فهى إذنان معا، أمّا التخيير فهو إذن فى أحدهما من غير تعيين، ولذا فالتخيير لا يجوز الجمع فيه بين الشيئين، والإباحة على عكس ذلك إذ يجوز فيها الجمع بين الشيئين[٤].

ثالثا: التمنى.

ويكون فى مقام طلب الشىء المحبوب الذى لا قدرة للطالب على نيله ولا طمع له فى حصوله، واستعمال صيغة الأمر فى التمنى يجسد شدة ما يعانيه المتمنى، ورغبته فى حصول ما يتمنى.

---

(١) لسان العرب مادة (بند) ١/ ٣٥٨.

(٢) ينظر: شرح ديوان المتنبى للواحدى ١/ ٦٩، والتبيان فى شرح الديوان ١/ ٣٢٦.

(٣) ديوان المتنبى / ٤٤.

(٤) ينظر: مغنى اللبيب ١/ ٦٢.

تأمل قول المتنبى يخاطب الشيب الذى ألمّ برأسه:

ابْعَدْ بَعِدْتَ بَيَاضًا لا بَيَاضَ لَهُ لأنْتَ أسْوَدُ فِى عَيْنِى مِنَ الظُّلَمِ(١)

فالشاعر قد كثرت همومه وتكالبت عليه الشدائد حين حلّ الشيب مقيما برأسه، فهو يتمنى أن يذهب عنه ذلك الشيب، وينجلى، حتى ينعم بنشاط الشباب وحيويته، وقوله: (ابْعَدْ) بمعنى: اذهب بعيدا، وقوله: (بَعِدْتَ) بمعنى: هَلَكْتَ ولُعِنْتَ(٢)، فهو دعاء عليه بالهلاك واللعنة، وتأمل اصطفاء الشاعر للفظة (بَعِدْتَ) بمعنى: هلكت؛ حتى يأمن الشاعر عودته ورجوعه.

والشاعر يخاطب بهذا الأمر: (ابْعَدْ) الشيب، يريد منه: أن ينأى بعيدا عن رأسه، ويدعو عليه بالهلاك؛ حتى لا يكدر عليه صفو الشباب، وأمر الشاعر للشيب بقوله: (ابْعَدْ) ينم عن كراهية للشيب وأنه لا بياض له بل بياضه أسود من الظُّلَم ، وهذا شعور مشترك بين جميع الناس، لأن الشيب نهاية لمرحلة القوة والشباب، وبداية لمرحلة الضعف والشيخوخة، فكأن الشاعر يقول: اذهب أيها الشيب بعيدا، واهلك، فقد حللت برأسى حلولا لا يُرجى معه التنحى والانكشاف.

ولما ظهر أن ليس المراد أمر الشيب بالبعد والذهاب؛ إذ ليس الشيب مما يُؤمر ويخاطب بذلك: حمل الأمر على التمنى؛ ليناسب حال التشكى من هموم الشيب وآلامه، إذ لا يناسبها إلا عدم الطماعية فى انجلاء الشيب وانقشاعه، وقد عبر الشاعر عن التمنى بطريق الأمر؛ إخراجا للمتمنى من دائرة الاستحالة إلى دائرة الإمكان؛ طمعا فى زوال الشيب وتنحيه.

وتأمل قوله يخاطب نفسه:

أقِلَّ اشْتِيَاقًا أيُّهَا القَلْبُ رُبَّمَا رَأيْتُكَ تُصْفِى الوُدّ مَنْ لَيْسَ صَافِيَا(٣)

(١) ديوان المتنبى /٣٦.

(٢) لسان العرب مادة (بعد) ١/ ٣١٠.

(٣) ديوان المتنبى / ٤٤٢.

لترى أنه يطلب من قلبه على سبيل التمنى أن يخفف من تعلقه بمحب لا يبادله نفس الشعور، ولا يرعى الود، وذلك مما لا سبيل لحصوله بعد أن وقع قلبه أسير من يهواه، وقد ضمن الشاعر صيغة الأمر شكواه وضيقه من عدم وفاء من يصفى له الود، وفى ذكر القلب مجاز مرسل علاقته الجزئية، وخُصّ من بين الأعضاء بالذكر؛ لأنه مكمن الود، ومستودع الحب.

وتأمل قوله:

فَزُلْ يَا بُعْدُ عَنْ أَيْدِى رِكَابٍ لَهَا وَقْعُ الأَسِنَّةِ فِى حَشَاكَا[1]

لتعلم أن الشاعر يخاطب البعد، فيقول له: تنح عن أيدى هذه المطايا، فإنها تقطعك كقطع الأسنة الأحشاء، وخطاب البعد من الاستعارات ذات الوقع الحسن، فقد شبه البعد بإنسان، ثم رمز له بلازم من لوازمه وهو الحشا، ولهذه الاستعارة أثر فى نفوس السامعين؛ لأنها تصور البعد وتشخصه فى صورة إنسان يقطع طريق الركبان، فيعيقهم عن قطع المسافات الشاسعة، وقد شبه الشاعر وقع أيدى الركاب ـ وهى الإبل التى تحمل الركبان ـ فى حشا البعد بوقع الأسنة فى الأعداء بما تحدثه من أثر بالغ.

والشاعر قد كثر شوقه وعظم حنينه إلى أهله، واشتد عليه البعد، فهو يتمنى أن يتنحى البعد ويزول عن طريقه ليجد نفسه بين أهله فى الكوفة، وكان الشاعر ببلاد فارس، وليس الغرض من الأمر: (فَزُلْ يَا بُعْدُ) طلب التنحى من البعد؛ لأن البعد ليس مما يخاطب ويؤمر، وإنما الشاعر يتمنى ذلك؛ تخلصا مما يعانيه من ألم الفراق وشدة الشوق والحنين، وقد عبر الشاعر عن التمنى بطريق الأمر؛ إخراجا للمتمنى من دائرة الاستحالة إلى دائرة الإمكان؛ طمعا فى حصوله وتحققه.

(١) ديوان المتنبى / ٥٦٩.

رابعا: الالتماس.

ويكون عند خطاب من يساويك فى الرتبة والمنزلة، ويكون الطلب من المساوى على سبيل التلطف دون التضرع أو الاستعلاء، فإذا كان الأمر من المساوى على جهة الغلظة والاستعلاء لم يكن التماسا، وإنما هو أمر، وإذا كان على جهة التضرع كان دعاء.

تأمل قول المتنبى:

قِفَا قَلِيلاً بِهَا عَلَيّ فَلاَ ... أَقَلّ مِنْ نَظْرَةٍ أُزَوّدُهَا[1]

فالشاعر يخاطب صاحبيه ويطلب منهما الوقوف على ديار أحبابه؛ ليتزود بالنظر إليها قبل الفراق، وهو طلب صاحبٍ من صاحبه بأسلوب الأمر، وإذا كان الشأن كذلك فإن الأمر يراد به: (الالتماس)؛ لأن خطاب الند لنده لا يراد به الإلزام والتكليف.

وتأمل قوله:

قِفَا تَرَيَا وَدْقِى فَهَاتَا الْمَخَايِلُ ... وَلاَ تَخْشَيَا خُلْفًا لِمَا أَنَا قَائِلُ[2]

الْوَدْقُ: المطر[3]، والمخايل: البرق وما يستدل به على المطر، والْمُخِيلَةُ: السحابة الخليقة بالمطر[4]، والشاعر "يقول لصاحبيه: اصبرا قليلا تريا من أمرى شانا عظيما، فقد ظهرت دلائل ما كنت أعدكما به من نفسى من قتل الأعداء وبلوغ الآمال، فأنا لا أخلف القول، فقد بان ما كنت أقول لكما[5].

---

(١) ديوان المتنبى / ٨.

(٢) ديوان المتنبى / ٣٤.

(٣) لسان العرب مادة (ودق) ٦ /٤٨٠٠.

(٤) لسان العرب مادة (خيل) ٢/ ١٣٠٤.

(٥) ينظر: شرح ديوان المتنبى للواحدى ١/ ٩٧، والتبيان فى شرح الديوان ٣/ ١٨٤.

فالشاعر يخاطب صاحبيه ويطلب منهما الوقوف قليلا؛ ليريا تحقيق ما وعدهما به من شجاعة وقتل للأعداء وبلوغ للآمال، فقد ظهرت مخايل ذلك وعلاماته تماما كما تظهر علامات المطر فى السحاب الممتلئ بالماء والبرق، وقد أراد الشاعر بالأمر (قفا) الالتماس، لا الإلزام والتكليف.

وتأمل قوله:

ذَرَانِى وَالْفَلاَةَ بِلاَ دَلِيلٍ وَوَجْهِى وَالْهَجِيرَ بِلاَ لِثَامِ
فَإِنِّى أَسْتَرِيحُ بِذِى وَهَذَا وَأَتْعَبُ بِالإِنَاخَةِ وَالْمُقَامِ(١)

فالشاعر يخاطب صاحبيه وقد لاماه على المخاطرة بنفسه وتجشم الأسفار فى طلب المعالى، فيقول لهما: اتركانى مع الفلاة ــ وهى الصحراء البعيدة عن الماء ــ فإنى أسلكها بغير دليل لاهتدائى فيها، وذرانى مع الهجير ــ وهو شدة الحر ــ أسير فيه بغير لثام على وجهى؛ لأنى قد اعتدت ذلك، فراحتى بالفلاة والهجير؛ لتعودى عليهما، وتعبى فى النزول والمقام، ولا شك أن الأمر هنا أريد به: الالتماس؛ لأن الشاعر يخاطب صاحبيه.

والتعبير بصيغة الأمر فى مقام الالتماس يوحى بمدى انفعال الشاعر، ورغبته فى تحقيق ما يريد من جميع الرفاق، وأسلوب الأمر لا يكون حسنا ومقبولا بين الرفاق إلا إذا كان بينهم تواضع جم، وحب شديد يستدعى الرفق والتلطف واللين فى الطلب.

خامسا: الدعاء.

هو الطلب على سبيل التضرع والخضوع، ولا يشترط أن يكون الداعى أدنى رتبة من المدعو، كما لا يشترط أن يكون الآمر أعلى رتبة من المأمور، فالمعول عليه هو أن الطلب إذا كان على وجه القوة والغلظة، فهذا هو الأمر، وإن كان على

(١) ديوان المتنبى / ٤٨٢.

وجه التواضع والخضوع، فهذا هو الدعاء، ولذلك يقع الدعاء من السيد إلى العبد إذا صحب صيغة الأمر ما يدل على الخضوع والتذلل، كأن يقول السيد لعبده وقد آذاه فندم على إيذائه: اغفر لى قسوتى، وإذا قال العبد لسيده على وجه الغلظة:أعتقنى ، كان أمرا، وإن كان ذلك سوء أدب منه.

تأمل الأمر المتضمن للدعاء فى قول المتنبى يخاطب سيف الدولة:

أَزِلْ حَسَدَ الحُسّادِ عَنّى بِكَبْتِهِمْ   فَأَنْتَ الّذِى صَيّرْتَهُمْ لِى حُسّدَا

أَجِزْنِى إِذَا أُنْشِدْتَ شِعْرًا فَإِنّمَا   بِشِعْرِى أَتَاكَ المادِحُونَ مُرَدّدَا

وَدَعْ كُلّ صَوْتٍ غَيْرَ صَوْتِى فَإِنّنِى   أَنَا الطّائرُ المَحْكِىّ والآخَرُ الصّدَى(١)

وقوله:

أَذَ الجُودِ أَعْطِ النّاس مَا أَنْتَ مَالِكٌ   وَلاَ تُعْطِيَنّ النّاسَ مَا أَنَا قَائلُ(٢)

وقوله:

فَأَبْلِغْ حَاسِدِىّ عَلَيْكَ أَنّى   كَبَا بَرْقٌ يُحَاوِلُ بِى لِحَاقَا(٣)

وقوله:

أَزِلِ الوَحْشَةَ الّتِى عِنْدَنَا يَا   مَنْ بِهِ يَأْنَسُ الخَمِيسُ اللُّهَامُ(٤)

تجد المتنبى يخاطب سيف الدولة بأسلوب الأمر: (أزل...، أجزنى...، دع...، أعط...، أبلغ...،أزل)، ولا يريد بالأمر حقيقته من الإلزام والتكليف، لأن الأمير لا يأمره أحد من رعاياه، كما أن هذه الأوامر جاءت فى سياق يبدو فيه الخضوع

(١) ديوان المتنبى / ٣٧٢، ٣٧٣.

(٢) ديوان المتنبى / ٣٧٦.

(٣) ديوان المتنبى / ٢٩١.

(٤) ديوان المتنبى / ٢٦١.

والتضرع واضحا، ويبدو فيه إجلال الأمير عن أن يكون مأمورا، وكل ذلك قرينة على أن الأمر فى تلك الشواهد يراد به الدعاء، وإبراز الدعاء فى صورة الأمر يدل على رغبة الشاعر القوية فى تحقيق ما يريد، وكأن دعاءه أمر مطلوب الحصول من الأمير.

وتأمل قوله يمدح أبا الفضل محمد بن العميد ويودعه:

فَجُدْ لِى بِقَلْبٍ إن رَحَلْتُ فَإنّنِى   مُخْلِفٌ قَلْبِى عِنْدَ مَنْ فَضْلُهُ عَنْدِى(1)

وقوله يمدح أبا المنتصر شجاع بن محمد بن أوس الأزدى:

أمْطِرْ عَلَىّ سَحَابَ جُودِكَ ثَرّةً   وَانْظُرْ إلىّ بِرَحْمَةٍ لا أغْرَقُ(2)

فقد جاء الأمر: (فجد لى...،أمطر على...،وأنظر إلىّ...) فى سياق يظهر الخضوع والتضرع، ويجل من توجه إليه الخطاب عن مقام المأمور، فكان ذلك قرينة على إرادة الدعاء.

وتأمل قوله متغزلا:

زَوّدِينَا مِنْ حُسْنِ وَجْهِكِ مَا دَا   مَ فَحُسْنُ الوُجُوهِ حَالٌ تَحُولُ

وَصِلِينَا نَصِلْكِ فِى هَذِهِ الدُّنْـ   ـيَا فَإنّ المُقَامَ فِيهَا قَلِيلُ(3)

تجد المتنبى يخاطب محبوبته بأسلوب الأمر: (زودينا...، وصلينا...)، ولا يريد بالأمر حقيقته من الإلزام والتكليف؛ لأن الإلزام والتكليف والاستعلاء أمور لا تكون فى خطاب المحبين، وإنما الأمر جاء فى سياق التلطف والتضرع، وفيه إجلال للمحبوبة عن أن تكون مأمورة، ففى السياق ما يشير إلى أن الأمر أريد به: الدعاء والتلطف.

سادسا: النصح والإرشاد.

(1) ديوان المتنبى / ٥٣٦.

(2) ديوان المتنبى / ٢٩.

(3) ديوان المتنبى /٤٢٩.

يأتى أسلوب الأمر مفيدا النصح والإرشاد، وذلك إذا تضمن نصيحة لم تكن على وجه الإلزام، كما فى قول المتنبى:

فَاطْلُبِ العِزّ فِى لَظَى وَدَعِ الذُّ ... لّ وَلَوْ كَانَ فِى جِنَانِ الخُلُودِ(١)

فالأمر فى قوله: (فَاطْلُبِ العِزّ فِى لَظَى ...)، وقوله: (وَدَعِ الذُل...) لا يراد به مأمور معين، وإنما يُراد به كل من يتأتى خطابه، وقد تضمن الأمر هنا نصيحة لم تكن على جهة الإلزام، والأمر فى البيت بما يحمل من معنى النصح والإرشاد إنما يعبر عما يضمره المتنبى من حب وإخلاص لمخاطبه، وهذا هو سر التعبير بأسلوب الأمر فى مقام النصح والإرشاد.

وما أراد الشاعر توجيهه إلى مخاطبه من نصح وإرشاد هو أن يطلب المخاطب العز فى لظى، – و(لظى) من أسماء النار – وأن يترك الذل ولو كان فى الجنة، ونرى فى هذا النصح إلحاحا فى تحقيق المطلوب، بل ومبالغة فى طلب العز والبعد عن الذل، ومن هنا قال الواحدى: "وهذا مثل ومبالغة فى طلب العز، والتجافى من الذل، وإلا فلا عز فى جهنم، ولا ذل فى الجنة"(٢)

هذا: وقد استعان الشاعر فى إبراز هذين المعنيين حتى يظهرا متميزين متناقضين، أحدهما: مطلوب، والآخر: متروك، استعان بالمقابلة، حيث قابل بين (الطلب، والعز، ولظى) وبين (الترك، والذل، والجنان)، فالطلب ضد الترك، والعز ضد الذل، ولظى ضد الجنان، وعن طريق المقابلة استطاع الشاعر أن يبرز هذين المعنيين فى صورتين متناقضتين إحداهما مطلوبة، وهى طلب العز ولو فى النار،والأخرى مأمور بتركها، وهى ترك الذل ولو كان فى جنان الخلود.

(١) ديوان المتنبى / ٢١.

(٢) شرح ديوان المتنبى للواحدى ١/ ٧٠.

وتأمل قوله:

إذا لَمْ تَجِدْ مَا يَبْتُرُ الفَقْرَ قَاعِدًا   فَقُمْ واطْلُبِ الشّىءَ الذِى يَبْتُرُ العُمْرَا[١]

يريد المتنبى أن ينصح مخاطبه، فيقول: إذا لم تجد ما يبتر الفقر، ويجعلك غنيا ذا مال فاطلب ما يبتر العمر، وهو قتل الأعداء، وطلب الملك والمال، والأمر فى قوله: (فَقُمْ واطْلُبِ الشّىءَ الذِى يَبْتُرُ العُمْرَا) لا يراد به حقيقته من الإلزام والتكليف، وإنما يراد به النصح والإرشاد لكل من يتأتى خطابه، فكأن المتنبى يقول لمخاطبه: لا ترض بالفقر، ولا تركن إلى الدعة، فأمامك خصلتان: الغنى أو الموت، فانهض إما لتكسب المال وتعيش فى عز، وإما لتقتل الأعداء وتعيش فى عز، أو تُقْتَل فى شرف.

وتأمل قوله:

دَعِ النفْسَ تَأْخُذْ وُسْعَهَا قَبْلَ بَيْنِهَا   فَمُفْتَرِقٌ جَارَانِ دَارُهُمَا العُمْرُ[٢]

لترى أن الأمر: (دَعِ النّفْسَ تَأْخُذْ وُسْعَهَا...)أراد به الشاعر نصح مخاطبه قائلا: "دع نفسك تأخذ ما تقدر عليه من سلم أو حرب أو مال؛ فإنها مفارقة الجسدِ؛ لأنهما جاران صحبتهما مدة العمر، فإذا فنى العمر افترقا، وهذا من أحسن الكلام، وهو من كلام الحكمة"[٣].

وتأمل قوله:

لا يَخْدَعَنّكَ مِنْ عَدُوٍّ دَمْعُهُ   وَارْحَمْ شَبَابَكَ مِنْ عَدُوٍّ تُرْحَمُ[٤]

إنه ينصح مخاطبه بأسلوب الأمر والنهى، فيقول: لا تنخدع ببكاء العدو، واحذر على نفسك من عدو ترحمه؛ لأنه إذا ظفر بك لن يرحمك.

وتأمل قوله:

---

(١) غير موجود فى الديوان ولكنه ورد فى شرح العكبرى ٢/ ١١٢.

(٢) ديوان المتنبى / ١٨٩.

(٣) التبيان فى شرح الديوان ٢/ ١٤٦.

(٤) ديوان المتنبى / ٥٧١.

وَكُنْ عَلَى حَذَرٍ لِلنّاسِ تَسْتُرُهُ   وَلاَ يَغُرُّكَ مِنْهُمْ ثَغْرُ مُبْتَسِمِ[1]

لترى أن الشاعر ينصح مخاطبه فيقول: "احذر الناس، واستر حذرك منهم، ولا تغتر بابتسامهم إليك؛ فإن خدعهم فى صدورهم، فهم يضمرون فى قلوبهم ما لا يبدون لك من المكر"[2]

سابعا: التعجيز.

وهو إظهار العجز، وذلك يكون فى مقام يدعى فيه المخاطب القدرة على أمر ليس فى طاقته فعله، فيؤمر بفعله ليظهر عجزه، ومما جاء من ذلك فى شعر المتنبى قوله يرثى أبا الهيجاء عبد الله بن سيف الدولة:

يَا أَيُّهَا القَمَرُ المُبَاهِي وَجْهَهُ   لاَ تُكْذَبَنّ فَلَسْتَ مِنْ أَشْكَالِهِ
وَإِذَا طَمَى البَحْرُ المُحِيطُ فَقُلْ لَهُ   دَعْ ذَا فَإِنّكَ عَاجِزٌ عَنْ حَالِهِ[3]

"يقول للقمر: لا تسمعن للكذب، ولا يُقَالنّ لك الكذب، فإنك لست من أمثاله فى الحسن والنور، يعنى: إن من قال لك: إنك مثله، فقد كذبك، وجعل القمر مباهيا وجهه؛ لأنه بحسنه وزيادته كل ليلة كأنه يباهى وجهه"[4]

وشاهدنا فى البيت الثانى، حيث يأمر الشاعر مخاطبه أن يقول للبحر إذا ارتفع وطغى ماؤه: دع ما تظهره، فمهما طغى ماؤك وزاد فإنك لا تبلغ حال الممدوح فى الجود، لأنك عاجز عن الوصول إلى رتبته، ومقصر عن الارتقاء إلى مكانته، فالأمر فى البيت أريد به إظهار عجز البحر ـ مهما ارتفع ماؤه وزاد ـ عن الرقى إلى رتبة أبى الهيجاء فى الكرم والسخاء.

---

(١) ديوان المتنبى / ٤٩٨.

(٢) التبيان فى شرح الديوان ٤ / ١٦٤.

(٣) ديوان المتنبى / ٢٨٦.

(٤) شرح ديوان المتنبى للواحدى ٢ / ٢٥٧.

وتأمل قوله يمدح عضد الدولة:

فَلْيُرِنَا الْوَرْدُ إنْ شَكَا يَدَهُ   أَحْسَنَ مِنْهُ مِنْ جُودِهِ سَلِمَا(١)

فالورد قد شكا يد الممدوح بأنها تنثره نثر الدراهم جودا وكرما، والحقيقة أن الممدوح ينثر الدنانير فلا تسلم من جوده، وهى بالطبع أحسن من الورد، والورد يشكو نثر يد الممدوح له، إذن فليرنا الورد أحسن منه سلم من يد الممدوح وجوده، وبما أنه لا يستطيع ذلك، ولا يقدر عليه؛ لأن الممدوح قد تعود الجود، فلا تبقى يده من المال باقيا، فالأمر فى قول الشاعر: (فَلْيُرِنَا الْوَرْدُ إنْ....) لا يراد به حقيقته من طلب الفعل على جهة الإلزام والتكليف، وإنما يراد به: المعنى البلاغى المستفاد من السياق، وهو التعجيز، فإظهار عجز الورد عن الإتيان بأحسن منه سلم من جود الممدوح يرد شكواه، ويظهر يأسه.

وتأمل قوله متغزلا:

تَقُولِينَ مَا فِى النّاسِ مِثْلَكَ عَاشِقٌ   جِدِى مِثْلَ مَنْ أَحْبَبْتُهُ تَجِدِى مِثْلِى(٢)

يقول لمحبوبته التى تقول له: (مَا فِى النّاسِ مِثْلَكَ عَاشِقٌ): إن وجدت لمحبوبتى مثلا فى الحسن وجدت لى مثلا فى العشق، وبما أن حبيبتى بغير شبيه فكذلك أنا، وعلى ذلك فالمراد بالأمر فى قوله: (جِدِى مِثْلَ مَنْ أَحْبَبْتُهُ تَجِدِى مِثْلِى): التعجيز.

ثامنا: الإهانة والتحقير.

يؤتى بصيغة الأمر مفيدة للتحقير والإهانة فى مقام يبدو فيه عدم الاعتداد بالمأمور، وقلة المبالاة به وإذلاله.

تأمل قول المتنبى يهجو إسحاق بن إبراهيم الأعور:

---

(١) ديوان المتنبى /٥٥٦.

(٢) ديوان المتنبى / ٥١٨.

وَارْفُقْ بِنَفْسِكَ إِنّ خَلْقَكَ نَاقِصٌ   وَاسْتُرْ أَبَاكَ فَإِنّ أَصْلَكَ مُظْلِمُ

وَاحْذَرْ مُنَاوَاةَ الرِّجَالِ فَإِنّمَا   تَقْوَى عَلَى كَمَرِ العَبِيدِ وَتُقْدِمُ(١)

فالأمر فى قوله: (وَارْفُقْ بِنَفْسِكَ)؛ أريد به: التحقير والإهانة، والدليل على ذلك ما ذكر بعد الأمر من قوله: (إِنّ خَلْقَكَ نَاقِصٌ)، فهو يشير به إلى أن المهجو كان قصير القامة، أعور العين(٢)

والأمر فى قوله: (وَاسْتُرْ أَبَاكَ) أريد به الإهانة والتحقير، والدليل على ذلك ما ذكر بعد الأمر من قوله: (فَإِنّ أَصْلَكَ مُظْلِمُ)، فتلك كناية عن لؤم أصله، والتجريح فى نسبه، والتشكيك فى نسبته لأبيه.

أما الأمر فى قوله: (وَاحْذَرْ مُنَاوَاةَ الرِّجَالِ...) ففيه إضافة إلى التحقير والإهانة معنى: التهديد والتحذير، أى: لا تعاد الرجال؛ فإنك لا تقدر عليهم، ولا لك بهم طاقة، فقدرتك وإقدامك مقصور على ذكور العبيد لا يتعداها إلى معاداة الرجال(٣).

تاسعا: التدله فى الحب.

التدله فى الحب يكون فى مقام ذهاب العقل من الهوى والعشق، يقال: دلّهَهُ الحبّ، أى: حيره وأدهشه(٤)، تأمل قول المتنبى:

أَعِيدُوا صَبَاحِى فَهُوَ عِنْدَ الكَوَاعِبِ   وَرُدُّوا رُقَادِى فَهُوَ لَحْظُ الحَبَائِبِ(٥)

(١) البيتان لا يوجدان فى الديوان، وهما فى شرح العكبرى للديوان ٤ / ١٢٨.

(٢) ينظر: التبيان فى شرح الديوان ٤/ ١٢٨.

(٣) ينظر: التبيان فى شرح الديوان ٤/ ١٢٨.

(٤) لسان العرب مادة (دله) ٢ / ١٤١٦.

(٥) ديوان المتنبى / ٢٢٥.

الكواعب: جمع كاعب، وهى الجارية التى قد علا نهدها[١]، والحبائب جمع حبيبة، والمعنى كما قال ابن جنى: "ردوا الحبائب والكواعب؛ ليرجع صباحى، وأبصر أمرى، ويرجع نومى إذا نظرت إليهن"[٢].

وتأمل قوله:

زِيدِى أَذَى مُهْجَتِى أَزِدْكِ هَوًى   فَأَجْهَلُ النّاسِ عَاشِقٌ حَاقِدُ[٣]

يقول كل ما يفعله المحبوب محبوب، فزيدينى أذى أزدك محبة؛ فإن العاشق لا يحقد على محبوبه، وإن حقد عليه كان ذلك جهلا[٤].

فالأمر فى قوله: (أَعِيدُوا صَبَاحِي...، وَرُدُّوا رُقَادِى...)، وفى قوله: (زِيدِى أَذَى مُهْجَتِى...)، لا يراد به الإلزام والتكليف، وإنما يُراد به: التدله فى الحب، وإبراز آثاره......، إلى غير ذلك من المعانى البلاغية التى يفيدها الأمر بمعونة السياق وقرائن الأحوال، وهى كثيرة يصعب حصرها.

وجه دلالة الأمر على تلك المعانى:

قال كثير من البلاغيين: إن هذه المعانى التى يفيدها الأمر معان مجازية، بمعنى: أن الأسلوب قد انتقل من الدلالة على الأمر إلى إفادة تلك المعانى، وكل مجاز لا بد فيه من علاقة بين المعنى الأصلى والمعنى المجازى، وقد خاض البلاغيون، وجدّوا فى التماس تلك العلاقات، فالعلاقة بين الأمر والإباحة هى: الإطلاق والتقييد، لأن الأمر إذن مقيد، والإباحة لمطلق الإذن، فاستعمال الأمر فى الإباحة مجاز....، ويجوز أن تكون العلاقة: التضاد؛ لأن إباحة كل من الفعل والترك تضاد الإيجاب...، والعلاقة بين الأمر والتهديد: شبه التضاد، وبين الأمر والإهانة: اللزوم....، وهكذا[٥]

---

(١) لسان العرب مادة (كعب) ٥/ ٣٨٨٨.

(٢) التبيان فى شرح الديوان للعكبرى ٢/ ٧١.

(٣) ديوان المتنبى / ٥٥١.

(٤) ينظر: التبيان فى شرح الديوان ٢/ ٧١.

(٥) تراجع تلك العلاقات فى شروح التلخيص ٢ / ٣١٣، وما بعدها.

وبعضهم يجعل استعمال الأمر فى تلك المعانى من قبيل الكناية، وبعضهم يجعل هذا الاستعمال من قبيل مستتبعات التراكيب، والذى يبدو واضحا: أن دلالة الأمر على تلك المعانى من مستتبعات التراكيب، بمعنى: أن السياق وقرائن الأحوال هى التى تحدد تلك المعانى المرادة، وأنه لا داعى للخوض فى التماس علاقات واهية بين تلك المعانى وبين أسلوب الأمر؛ لأنه على الرغم من وهن تلك العلاقات فإنه لا فائدة للدرس البلاغى من ورائها، فالأولى أن تصرف الجهود والهمم وأن توجه العقول إلى معرفة المزايا والأسرار الكامنة وراء استعمال الأمر فى الدلالة على تلك المعانى، والوقوف عليها من خلال سياقات الكلام ومعرفة قرائن أحواله، لا أن تبدد فى اللهث وراء التقاط علاقات لا تنمى ذوقا ولا تؤتى ثمرة.

إن دلالة صيغ الأمر على حقيقة الأمر، أو على المعانى البلاغية إنما تكتسبها من السياق وقرائن الأحوال، وإلا فإن الفعل مقطوعا عن سياقه يكون صالحا لإرادة الحقيقة، وإرادة أى من المعانى البلاغية التى تفيدها صيغ الأمر.

تأمل فعل الأمر: (اعمل) فقد ورد فى قوله ـ تعالى ـ : (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)(١) دالا على حقيقته من الطلب على جهة الإلزام والتكليف، وجاء فى قوله ـ تعالى ـ : (إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لاَ يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)(٢) دالا على التهديد والوعيد؛ لأن الآية تتحدث عن الكفرة الذين يلحدون فى آيات الله، فليعملوا ما شاءوا فإن مصيرهم إلى النار، وفى قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (لعل الله ـ عز وجل ـ اطلع على أهل بدر فقال: أعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)٣،

(١) التوبة/١٠٥.

(٢) فصلت/٤٠.

(٣) صحيح البخارى، ك الجهاد والسير، ب الجاسوس، ٢/ ٢٧٥، ط أولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

دل الفعل عينه على التشريف والتكريم؛ لأن الحديث عن هؤلاء الذين رضى الله عنهم ورضوا عنه، وقوله لهم: (اعملوا ما شئتم) إنما هو وعد ورضوان وتكريم ونعيم، وبذلك صرح ابن حجر فقال: "صيغة الأمر فى قوله: (اعملوا) للتشريف والتكريم، والمراد: عدم المؤاخذة بما يصدر منهم بعد ذلك، وأنهم خُصّوا بذلك؛ لما حصل لهم من الحال العظيمة التى اقتضت محو ذنوبهم السابقة وتأهلوا لأن يغفر الله لهم الذنوب اللاحقة إن وقعت"(١).

فقوله ـ تعالى ـ تعقيبا للأمر فى الآية الثانية: (إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) هو الذى خلع معنى التهديد على الأمر، إضافة إلى السياق الذى يتحدث عن الملحدين، وقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (فقد غفرت لكم) هو الذى دل على كمال الرضا والتشريف، إضافة إلى أن الحديث عن أهل بدر الذين رضى الله عنهم ورضوا عنه.

مثل هذا هو الذى ينبغى أن تُوجّه له الجهود لمعرفته والإحاطة به، فهو الذى ينمى الأذواق ويصقل الأذهان، ويوقف الدارس على خبايا التراكيب، وأسرارها ومزاياها البلاغية....، أما أن يُشغل الدارس بمعرفة العلاقات بين المعنى الحقيقى للأمر والمعانى البلاغية، ونوع المجاز فيها، فهذا ما أرى أنه لا فائدة من معرفته، ولا ثمرة من الوقوف عليه، ولذا ينبغى أن يكون عن البلاغة بمعزل..، ومن أجل هذا فضلت القول بأن دلالة أسلوب الأمر بل دلالة كل الأساليب الإنشائية على معانيها البلاغية من مستتبعات التراكيب، وأن الواجب على الدارس أن يَجِدّ فى تذوق تلك المستتبعات التى هى سياق الكلام وقرائن أحواله، وأن يقف على أسرارها ودقائقها، وفى ضوء ذلك يصل إلى المعانى البلاغية التى تفيدها تلك الأساليب(٢).

---

(١) فتح البارى٧/ ٣٠٥، ٣٠٦.

(٢) ينظر: دراسات فى علم المعانى للدكتور/ بسيونى فيود ٢/ ٩٩، وما بعدها، ومحاضرات فى علم المعانى للدكتور/ محمد الخضرى وآخرين / ١٦١.

الخاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من ختمت به الرسالات، وعلى آله وصحبه بعدد ما مضى وما هو آت.

وبعد

فيحسن بنا بعد هذا الجولة فى شعر المتنبى، وقد تعرفنا على حقيقة أسلوب الأمر، وصوره، أن نوجز أهم النتائج التى تمخضت عنها هذه الدراسة:

أولا: صور الأمر فى شعر المتنبى ذات تنوع يتناغى مع ما يؤمر به، ومع من يأمر بذلك، ومع السياق المقالى والمقامى الذى وردت فيه تلك الصور.

ثانيا: لمعنى الأمر فى اللغة العربية صور عديدة: بعضها يدل على ذلك المعنى صراحة عند تجرده من القرائن الصارفة عنه إلى غيره من المعانى، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الصور الوضعية للمعنى، أو الصور الصريحة، أو الصيغ الوضعية، وبعضها يدل على معنى الأمر تلويحا بمعونة السياق والقرائن، وهو ما يمكن أن نسميه الصور غير الصريحة للأمر.

ثالثا: ليست صور الأمر الصريحة أقوى دائما فى الدلالة على الطلب من الصور غير الصريحة، فبعض صور الأمر غير الصريحة أقوى فى طلب الفعل، وإن كانت دلالة صيغ الأمر على معنى الطلب أظهر وأقرب إدراكا، غير أن تمام الدلالة ليس فى ظهورها دائما، لأن للسياق مقاما ومقالا.

رابعا: الصور الوضعية الصريحة للأمر محدودة شأن التراكيب الوضعية، بينما الصور غير الصريحة غير محدودة، وغير متفق عليها، فتعديدها وتحقيقها يرجع إلى لقانة المتدبر والباحث البصير المنقب.

خامسا: إدراك دلالة صور الأمر على معنى الأمر قد يحتاج إلى ضرب من اللقانة لا يملكه إلا ذو بصيرة نافذة، وعقل واع. وأحوج من إدراك دلالة الصورة إلى هذا الضرب إدراك اقتضاء السياق تلك الصورة وتناغيها معه وأنسها به، ونبو غيرها

عنه، فقد يكون فى إدراك دلالة الخبر أو الاستفهام على معنى الأمر شىء من اليسر، أما إدراك أنسه بمقامه فذلك الذى لا يتأتى تمام الصواب فيه إلا لذوى البصيرة الصافية.

سادسا: جاء أسلوب الأمر فى معظم سياقاته مقترنا بالنداء، وغالبا ما يتقدم النداء على الأمر، وفى ذلك ما فيه من ضمان اهتمام المخاطب وإصغائه وتيقظه لما يلقى عليه، فنداء المخاطب والإقبال عليه قبل أمره فيه مزيد تنبيه وإيقاظ حتى إذا ما أتى الأمر صادف أذنا واعية ونفسا متيقظة.

سابعا: تآزرت أساليب التشبيه والاستعارة والكناية والقصر....مع صور الأمر فى تجلية المعنى المقصود، وإبرازه فى صورة واضحة جلية شيقة.

ثامنا: برزت فى البحث بعض الملاحظات النقدية التى أُخِذت على الشاعر كقوله مناديا سيف الدولة: (وَأَمْرُكَ يَا خَيْرَ مَنْ يَأْمُرُ) فتأمل اصطفاء كلمة (خير) وما فيها من تفضيل الممدوح على سائر من يأمر، وأرى أن هذا التفضيل فيه مبالغة، والأحق بهذا الوصف هو سيد الخلق ــ صلى الله عليه وسلم ــ، ووردت فى أشعار المتنبى بعض الألفاظ الغريبة الثقيلة على اللسان مثل (عَضْب...، سَمْهَرِىّ...، مُعْتَقَله...)، فهذه الكلمات لا يخطىء الذوق الرفيع ثقلها وغرابتها، وفى القاموس اللغوى للمتنبى ما يغنيه عن تلك الألفاظ الغريبة الثقيلة، وعند المتنبى مخالفة للقيم الاجتماعية المتعارف عليها عند العرب حيث كانوا يفخرون بآبائهم لا بأولادهم، تأمل قوله:

فَخْرًا لِدَهْرٍ أَنْتَ مِنْ أَهْلِهِ   وَمُنْجِبٍ أَصْبَحْتَ مِنْ عَقِبِهِ(١)

فلما أمر الدهر بأن يفخر بالممدوح؛ لأنه من أهله، أمر أبا الممدوح بأن يفخر بابنه النجيب، لأنه من عقبه، أى: أولاده، وموقف النابغة من حسان بن ثابت ــ رضى الله عنه ــ حين قال:

(١) ديوان المتنبى / ٥٥٩.

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرّ يَلْمَعْنَ بِالضّحَى وَأسْيَافنَا يَقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَمَا

وَلَدْنَا بَنِى العَنْقَاءَ وَابْنَى مُحَرّقٍ فَأكْرِمْ بِنَا خَالاً وَأكْرِمْ بِنَا ابْنِمَا[1]

معروف حيث قال فى نقد هذين البيتين: "أنت شاعر، ولكنك أقللت جفانك وأسيافك، وفخرت بمن ولدت، ولم تفخر بمن ولدك"[2]، فالقيمة الاجتماعية التى أهملها حسان فى فخره هى ما اعتاده العرب من الفخر بالآباء والأجداد لا بالأولاد،[3]، والنقد الذى وُجّه لحسان ـ رضى الله عنه ـ يمكن أن يوجه لأبى الطيب؛ لأنه أمر والد الممدوح أن يفتخر بابنه، مخالفا بذلك القيم الاجتماعية التى تعارف عليها العرب.

وبعد: فإنى لا أزعم أنى قد قمت بحق هذا البحث من الاستقصاء والتدقيق، ولكنى أوقن أنى قمت له وصابرت وعانيت كثيرا، وأوقن أن من صور الأمر فى شعر المتنبى ما غفلت عنها، وخفيت عنى، وما كتبته فهو من فيض الرحمن الرحيم، فإن أكن أصبت الغرض فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وإلا فما زال العبد مظنة العجز والقصور.

أسأل الله ـ تعالى ـ أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به قارئه والناظر فيه، وصلى الله ـ تعالى ـ وسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

---

(١) العنقاء: هو ثعلبة، الجد البعيد للأوس والخزرج، والمحرق: الحارث بن جبلة، الملك الغسانى المشهور، والبيتان فى ديوان حسان /٣٥٦، شرح د/ يوسف عيد، ط أولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكى/ ٥٨٢، ٥٨٣.

(٣) ينظر: تراثنا فى النقد الأدبى بين الأصالة والتأثر للدكتور/ عبد الحميد هلال/ ١٤، ١٥، مطبعة الأمانة، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، بدون ناشر

(رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَــهُ عَلَــى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ)(البقرة/٢٨٦).

تم بحمد الله

المصادر والمراجع

- الإبهاج فى شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضى البيضاوى، تأليف شيخ الإسلام على عبد الكافى السبكى، وولده تاج الدين عبد الوهاب بن على السبكى، ت. د/ شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- الإحكام فى أصول الأحكام لسيف الدين أبى الحسن على بن محمد الآمدى، ضبطه الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبى السعود العمادى، دار الفكر، القاهرة.
- أسرار البلاغة: للشيخ/عبد القاهر الجرجانى، تحقيق الأستاذ/ محمود شاكر، الطبعة الأولى، دار المدنى، جدة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة، لمحمد بن على بن محمد الجرجانى، ت د/ عبد القادر حسين، دار نهضة مصر للطبع والنشر، بدون تاريخ.
- الأشمونى وحاشية الصبان عليه، ت/ محمود بن الجميل، ط/ أولى، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
- أصول الجصاص المسمى الفصول فى الأصول للإمام أبى بكر أحمد بن على الجصاص، ضبط وتعليق د/ محمد محمد تامر، ط أولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- أصول السرخسى للإمام أبى بكر أحمد السرخسى، ت/ أبو الوفا الأفغانى، ط أولى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- أمالى السهيلى، ت محمد إبراهيم البنا، مكتبة عمار، القاهرة، ١٣٩٠هـ .
- الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى، ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

ـ الإيضاح شرح تلخيص المفتاح: للخطيب القزويني، بتعليق/ عبد المتعال الصعيدي، الطبعة الخامسة، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ البلاغة الواضحة: على الجارم ومصطفى أمين، دار قباء الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٧م.

ـ التبيان في البيان: للطيبي، ت د/ عبد الستار زموط، ط/ أولى، دار الجيل بيروت، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

ـ التبيان في شرح الديوان: للعكبري: تحقيق، د/ كمال طالب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

ـ تحرير التحبير: لابن أبي الإصبع المصري، تحقيق د/ حفني شرف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة.

ـ التحرير والتنوير لسماحة الأستاذ الشيخ العلامة الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، والدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

ـ تراثنا في النقد الأدبي بين الأصالة والتأثر للدكتور/ عبد الحميد هلال، مطبعة الأمانة، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، بدون ناشر.

ـ وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك للمرادي ٧٨/٤، ت د/ عبد الرحمن سليمان، ط أولى، مكتبة الكليات الأزهرية، بدون تاريخ.

ـ حاشية الدسوقي على مختصر سعد الدين التفتازاني، (شروح التلخيص) دار الكتب العلمية بيروت، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، القاهرة، ١٣١٨هـ .

ـ حاشية السيد الشريف على المطول، المكتبة الأزهرية للتراث، طبعة مصورة عن طبعة أحمد كامل، تركيا، ١٣٣٠هـ.

ـ حاشية السيد الشريف على الكشاف، ط أخيرة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.

ـ خصائص التراكيب: د/ محمد أبو موسى، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

ـ خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية: د/ عبد العظيم المطعني، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

ـ الخصائص لابن جنى، ت/ محمد على النجار، ط الثالثة، الهيئة العامة للكتاب،القاهرة، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

ـ دراسات فى علم البديع: د/ أحمد محمد على (عبده زايد)، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، بدون ناشر.

ـ دراسات منهجية فى علم البديع: د/ الشحات محمد أبو ستيت، الطبعة الأولى، دار خفاجي للطباعة والنشر، قليوبية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م،

ـ دلائل الإعجاز: للشيخ/ عبد القاهر الجرجاني، تحقيق الشيخ/ محمود شاكر، مطبعة الخانجي.

ـ دلالات التراكيب: د/ محمد أبو موسى، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ ديوان المتنبى: المكتبة الثقافية، بيروت.

ـ ديوان حسان بن ثابت الأنصارى، شرح د/ يوسف عيد، ط أولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

ـ رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى، ت د/ أحمد محمد الخراط، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق،١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

ـ روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى ـ السيد محمود الألوسى البغدادى, دار الفكر بيروت, ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق وشرح/ محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

ـ شرح الزرقانى على موطأ الإمام مالك، لمحمد بن عبد الباقى بن يوسف الزرقانى، ط أولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

ـ شرح الرضى على الكافية، ت/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنى غازى، ١٣٩٨هـ ١٩٧١م.

ـ شرح اللمع لأبى إسحاق إبراهيم الشيرازى، ت/ عبد المجيد زكى، ط أولى، دار الغرب الإسلامى، بيروت، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

ـ شرح المفصل لابن يعيش، ت د/ إميل بديع يعقوب، ط أولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

ـ شرح ديوان المتنبى لأبى الحسن على بن أحمد بن محمد بن على الواحدى، شركة القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون تاريخ.

ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك/ ت/ محمد فؤاد عبد الباقى، ط/ الثالثة، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ .

ـ صورة الأمر والنهى فى الذكر الحكيم، للدكتور/ محمود توفيق محمد سعد، ط/ أولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، بدون ناشر، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

ـ الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز للإمام يحيى بن حمزة العلوى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

ـ عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكى (شروح التلخيص) دار الكتب العلمية بيروت، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، القاهرة، ١٣١٨هـ .

ـ علم المعانى: د/ بسيونى عبد الفتاح فيود، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م، بدون ناشر.

ـ العمدة فى محاسن الشعر وآدابه ونقده: لابن رشيق القيروانى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

ـ عناية القاضى وكفاية الراضى ـ شهاب الدين الخفاجى, دار صادر, بيروت, بدون تاريخ.

ـ فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن على الشوكانى، دار الفكر.

ـ فى ظلال القرآن: لسيد قطب، الطبعة الثانية عشرة، دار الشروق، بيروت١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ القاموس المحيط للفيروزآبادى، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

ـ قراءة فى الأدب القديم، للدكتور/ محمد أبو موسى، ط أولى، دار الفكر العربى، ١٩٧٨م.

ـ الكتاب لأبى بشر عمرو بن عثمان قنبر، ت/ عبد السلام هارون، ط الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

ـ الكشاف: لمحمود بن عمر الزمخشرى، ط أخيرة مصطفى الحلبى، القاهرة، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.

ـ كشف الأسرار عن أصول البَزدَوى لعلاء الدين عبد العزيز البخارى، دار الكتاب الإسلامى، القاهرة، بدون تاريخ.

ـ لزوميات أبى العلاء المعرى، د/ إبراهيم الخولى، الطبعة الثانية، دار الأدب الإسلامى، القاهرة، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

ـ لسان العرب: لابن منظور، تحقيق/ الأساتذة: عبد الله على الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلى ، دار المعارف، القاهرة.

ـ لسان الميزان: لابن حجر العسقلانى، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد، الدكن، الهند، ١٣٢٩هـ.

- لطائف التبيان فى علمى المعانى والبيان لحسن بن محمد بن عبد الله الطيبى، ت د/ خليفة حسن خليفة، بدون ناشر، ط أولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
- المتنبى رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا، للأستاذ/ محمود محمد شاكر، مطبعة المدنى، نشر مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر: لضياء الدين بن الأثير، تحقيق د/ أحمد الحوفى، د/ بدوى طبانة، الطبعة الثانية، نهضة مصر، القاهرة، بدون تاريخ.
- محاضرات فى علم المعانى للدكتور/ محمد الخضرى وآخرين، بدون ناشر.
- المحصول فى علم أصول الفقه للإمام فخر الدين الرازى، طبعة أولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- مختصر العلامه سعد الدين التفتازانى على تلخيص المفتاح للخطيب القزوينى، (شروح التلخيص) دار الكتب العلمية بيروت، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، القاهرة، ١٣١٨هـ .
- المستصفى من علم الأصول لأبى حامد الغزالى، دار صادر، بيروت، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٣٢هـ .
- المطول: لسعد الدين التفتازانى، ت د/ عبد الحميد هنداوى، ط/ أولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
- معانى الحروف لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى، ت/ عبد الفتاح إسماعيل شلبى، نهضة مصر القاهرة.
- مغنى اللبيب: لابن هشام: ت محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة/ محمد على صبيح، القاهرة.
- مفاتيح الغيب: للرازى، طبعة أولى، دار الغد العربى، القاهرة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

- المفردات فى غريب القرآن، لأبى القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى، ت/ محمد سيد كيلانى، ط أخيرة، مصطفى الحلبى، القاهرة، ١٣٨١هـ ١٩٦١م.

- من عيون الأدب: د/ محمد كامل الفقى، الطبعة الثانية، دار الطباعة المحمدية بالأزهر، القاهرة،١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- مواهب الفتاح فى شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربى، (شروح التلخيص) دار الكتب العلمية بيروت، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، القاهرة، ١٣١٨هـ .

- الوافى بالوفيات: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى: تحقيق/ أحمد الأرناؤوط، وتركى مصطفى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- وفيات الأعيان: لأبى العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلكان، تحقيق د/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

- يتيمة الدهر فى محاسن أهل العصر:لأبى منصور عبد الملك الثعالبى، تحقيق د/ مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.